



مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17, 21)  
الصادرين عن أيوفي  
(دراسة تحليلية)

The extent of the Jordanian Islamic Bank's Commitment to the  
Implementation of the Shari'ah Standards No. (17, 21) Issued  
by (AAOIFI)  
( Analytical Study)

إعداد

الطالب: أحمد جمال رزق رزق

الرقم الجامعي 20179005

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين سمحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المصارف  
الإسلامية

كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

الزرقاء – الأردن

آب، 2019م

ب

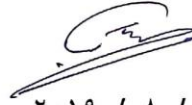
ب

جامعة الزرقاء

أنموذج التفويض

أنا أحمد جمال رزق رزق، أفوض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي/أطروحتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص هند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:



التاريخ: ٢٨ / ٨ / ٢٠١٩

**Zarqa University**

**Authorization Form**

I am, Ahmad Jamal Rizik Rizik, I authorize Zarqa University to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request, according to zarqa University regulation.

Signature:



Date: 28 / 8 / 2019



Scanned with  
CamScanner

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أبوفي (دراسة تحليلية)) واجيزت بتاريخ 7 / 8 / 2019م.

#### أعضاء لجنة المناقشة

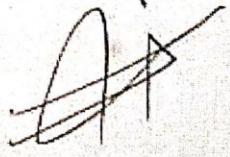
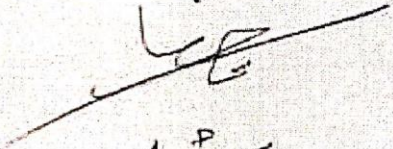
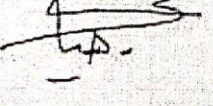
الأستاذ الدكتور حسين محمد سمحان  
مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد خريس  
عضواً

الدكتور يحيى عبد الله الخصاونة  
عضواً

الدكتورة هيام محمد الزيدانين  
عضواً خارجياً

التوقيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ

فِيؤْمِنُوا بِهِ فَخَبِّتْ لَهُ قُلُوبَهُمْ ۖ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ

الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

{سورة الحج: 54}

## الإهداء

أتقدم بإهداء هذه الدراسة...  
إلى من فارق جسده الحياة، وبقيت روحه في قلبي وذكرياتي...  
إلى من أشتاق للقياء، وغاب عن ناظري رؤياه...  
إلى من تمنيت وجوده في هذه اللحظات ... أي رحمه الله  
إلى لذة الحياة في عيني...  
إلى من أسأل الله أن يمد في عمرها... أمي الحبيبة  
إلى عشقي، وطني، وسكني...  
إلى من وقفت إلى جانبي وساندتني... زوجتي الغالية  
إلى من عبثت في أوراقك وسكنت وجداني... ابنتي نايا  
إلى شقيق الروح وتوأمها... أخي محمد  
إلى مُقلتي وفؤادي، وعدتي لأخرتي... أخواتي وأزواجهم  
إلى سندي وعزوتي... إخواني وذويهم  
إلى أهل زوجتي جميعًا  
إلى أقاربي وأصدقائي  
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

## شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك...

لا تجيد عباراتي وصف ما بداخلي من شكر وعرفان وامتنان، لصاحب العلم والأخلاق الرائعة الأستاذ الدكتور (حسين سمحان)، على ما قدمه لي من وقت وجهد ومساندة، فكان خير معلم وخير مشرف بالتوجيه وتقديم النصائح، وأسأل الله العظيم أن ينفع به ويجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الرائعين ولأساتذتي الأفاضل في قسم المصارف الإسلامية بجامعة الزرقاء، ولكل من وقف إلى جانبي وساندني لإنجاز هذا العمل، وأقول لكم: ما كان لهذه الشمعة أن تضيئ لولا أن أشعلتموها، فجزاكم الله خيرًا.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	أنموذج التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	آية من القران الكريم
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
س	ملخص الدراسة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	أولاً: المقدمة
4	ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	ثالثاً: أهمية الدراسة
4	رابعاً: أهداف الدراسة
5	خامساً: الدراسات السابقة
9	سادساً: التعريفات الإجرائية
11	سابعاً: منهجية الدراسة
11	ثامناً: مجتمع الدراسة
11	تاسعاً: مصادر البيانات
11	عاشراً: أداة الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الأوراق المالية (نشأة وتطور الأوراق المالية وأسواقها)	
13	المطلب الأول: نشأة الأوراق المالية
14	المطلب الثاني: تطور أسواق الأوراق المالية
15	المطلب الثالث: عوامل نشأة الأوراق المالية
16	المطلب الرابع: نشأة الأوراق المالية في الأردن
المبحث الثاني: مفهوم الأوراق المالية	
16	المطلب الأول: الأوراق المالية في اللغة والاصطلاح
المبحث الثالث: أنواع الأوراق المالية	
19	المطلب الأول: الأسهم
24	المطلب الثاني: السندات
29	المطلب الثالث: الصكوك
المبحث الرابع: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية	
34	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
35	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية
36	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار في الأوراق المالية ومخاطره



<b>الفصل الثالث: الاستثمار في الأوراق المالية في ضوء المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي</b>	
<b>المبحث الأول: ماهية المعايير الشرعية وأهميتها</b>	
39	المطلب الأول: الجهة المصدرة للمعايير الشرعية
45	المطلب الثاني: أهمية المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية
<b>المبحث الثاني: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية</b>	
46	المطلب الأول: المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار
51	المطلب الثاني: المعيار الشرعي رقم (21) الأوراق المالية (الأسهم والسندات)
<b>الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة (تطبيق المعايير الشرعية المتعلقة بالأوراق المالية في البنك الإسلامي الأردني)</b>	
<b>المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني واستثماراته بالأوراق المالية</b>	
61	المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني
64	المطلب الثاني: استثمارات البنك الإسلامي الأردني بالأوراق المالية
<b>المبحث الثاني: مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي</b>	
<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</b>	
94	أولاً: الاستنتاجات
96	ثانياً: التوصيات
99	المراجع
114	الملاحق
181	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
183	صفحة الغلاف باللغة الإنجليزية

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	أوجه الاختلافات بين الأسهم والسندات	28
2.	أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والأسهم	33
3.	أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات	33
4.	نسبة النمو في المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية	61
5.	التمويل والاستثمار في القطاعات الاقتصادية لعام 2017	63
6.	التحليل لشركة المدارس العمرية	73
7.	التحليل لشركة السماحة للتمويل والاستثمار	74
8.	التحليل لشركة تطبيقات التقنية للمستقبل	75
9.	التحليل لشركة سنابل الخير للاستثمارات المالية	76
10.	التحليل للشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	77
11.	التحليل للشركة الأردنية لإنتاج الأدوية	78
12.	التحليل لشركة التأمين الإسلامية	79
13.	التحليل للشركة الصناعية التجارية الزراعية	80
14.	التحليل لشركة الأمين للاستثمار	81
15.	التحليل لشركة المركز الأردني للتجارة الدولية	82
16.	التحليل لشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	83

84	التحليل لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية	17.
85	التحليل لشركة الزرقاء للتعليم والاستثمار	18.
86	التحليل لشركة ميثاق للاستثمارات العقارية	19.
87	التحليل لشركة البتراء للتعليم	20.
88	التحليل للشركة العالمية الحديثة للزيوت النباتية	21.
89	التحليل للشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	22.
90	التحليل لشركة الكهرباء الأردنية	23.
91	التحليل للمؤسسة الصحفية الأردنية	24.
92	التحليل لبنك البركة سورية	25.

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.	أنواع الصكوك الإسلامية	32
2.	توزيع أكبر المصارف الإسلامية في العالم من حيث الأصول	60

## قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
1.	قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية (الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتمان)	114
2.	قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن السندات	120
3.	قرار مجمع الفقه الدولي بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها	122
4.	قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي استكمال موضوع الصكوك الإسلامية	125
5.	قائمة المركز المالي لشركة سنابل الخير للاستثمارات المالية لعام (2017م)	128
6.	التقرير المالي لشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية لعام (2017م) (بورصة عمان)	132
7.	التقرير المالي لشركة الأردنية لإنتاج الأدوية لعام (2017م) (بورصة عمان)	135
8.	التقرير المالي لشركة التأمين الإسلامية لعام (2017م) (بورصة عمان)	138
9.	التقرير المالي للشركة الصناعية التجارية الزراعية لعام (2017م) (بورصة عمان)	141
10.	التقرير المالي لشركة الأمين للاستثمار لعام (2017م) (بورصة عمان)	144

147	التقرير المالي لشركة المركز الأردني للتجارة الدولية لعام (2017م) (بورصة عمان)	11.
150	التقرير المالي للشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية لعام (2017م) (بورصة عمان)	12.
153	التقرير المالي لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية لعام (2017م) (بورصة عمان)	13.
156	التقرير المالي لشركة الزرقاء للتعليم المستمر لعام (2017م) (بورصة عمان)	14.
159	التقرير المالي لشركة ميثاق للاستثمارات العقارية لعام (2017م) (بورصة عمان)	15.
163	التقرير المالي لشركة البتراء للتعليم لعام (2017م) (بورصة عمان)	16.
166	التقرير المالي للشركة العالمية الحديثة للزيوت النباتية لعام (2017م) (بورصة عمان)	17.
169	التقرير المالي للشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية لعام (2017م) (بورصة عمان)	18.
172	التقرير المالي لشركة الكهرباء الأردنية لعام (2017م) (بورصة عمان)	19.
175	التقرير المالي للمؤسسة الصحفية الأردنية لعام (2017م) (بورصة عمان)	20.
178	البيانات المالية لبنك بركة سورية لعام (2017م) (بورصة عمان)	21.

مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17, 21)  
الصادرين عن أيوفي  
(دراسة تحليلية)

إعداد: أحمد جمال رزق رزق

إشراف: الأستاذ الدكتور حسين سمحان

ملخص الدراسة

تتحدث هذه الدراسة عن مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، وتهدف إلى التعرف على الأوراق المالية (صكوك الاستثمار، والأسهم، والسندات) بأنواعها وخصائصها، وتحدثت عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكيفية إصدار المعيار الشرعي، ثم خصت بالذكر المعيار رقم (17) صكوك الاستثمار والمعيار رقم (21) الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وذكرت أبرز ما جاء في كل منهما.

كما حددت الدراسة استثمارات البنك الإسلامي الأردني بالأوراق المالية لعام 2017م، وقامت بتحليلها بناءً على بنود المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، من خلال الميزانيات والتقارير المالية السنوية الخاصة بكل شركة لعام 2017م، وباستخدام المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي.

حيث توصلت الدراسة إلى التزام البنك الإسلامي الأردني بأغلب بنود المعيار الشرعي رقم (21) الخاص بالأسهم، مع وجود مخالفات تتعلق بعملية الاقتراض بفائدة، وأيضًا التزام البنك الإسلامي الأردني بالمعيار الشرعي رقم (21) الخاص بالسندات، والتزام البنك الإسلامي الأردني بالمعيار الشرعي رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار.

وأوصت الدراسة البنك الإسلامي الأردني بالإفصاح عن أسماء الشركات التي يستثمر بها في تقريره السنوي، وإدراج القوائم الخاصة بالشركات التابعة، وبيان نسب تطهير الأموال في البنك، وعدم الاستثمار في الشركات التي تتعامل بالربا في مختلف الأشكال.

كما أوصت الدراسة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بتقسيم أنواع صكوك الاستثمار في المعيار رقم (17) إلى جهات رئيسية من حيث (المصدر، والجهة المالكة، والمشروع)، ووجود ضابط للتوسع في الصكوك وبيان أنواع الأسهم والسندات في المعيار رقم (21)



## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: الدراسات السابقة

سادساً: التعريفات الإجرائية

سابعاً: منهجية الدراسة

ثامناً: مجتمع الدراسة

تاسعاً: مصادر البيانات

عاشراً: أداة الدراسة

## أولاً: المقدمة:

الحمد لله الهادي الأمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، حبیبنا رسولنا قدوتنا وقرّة أعیننا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

تشكل الأحكام الشرعية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا العملية، فالمسلم بطبيعة حياته ومجرياتھا يتعرض يومياً للعديد من القضايا والمعاملات التي تلتبس عليه من حيث شرعیھا، فيسعى لإيجاد حلول لها، ليس ذلك فحسب بل إنه يقع في المحظورات أحياناً بعلم أو بدون علم، فيتعامل بمعاملات ربوية مختلفة يتعايش معها، دون العلم بالأحكام الشرعية التي تعينه على فهم ما يقدم عليه.

جاء فقه المعاملات موضحاً للناس الأحكام الشرعية في المعاملات المالية والتجارية، فهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تحت على العمل والسعي في الأرض، يقول تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (سورة الملك: 15). (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (سورة الجمعة: 10).

تؤكد الآيات السابقة ضرورة العمل والسعي مع التوكل على الله والابتعاد عن التوكل هو أن تعمل وتأخذ بالأسباب مع وجود اليقين التام أن الرزق بيد الله سبحانه، والجاهل من يظن أن الدعاء والصلاة دون الأخذ بالأسباب يأتيان بالرزق.

ولما اختلطت التجارة وتوسعت الأعمال وتشارك الناس في أموالهم وأرزاقهم، وبدأت المؤسسات المالية الإسلامية بالظهور، كان لا بد من وجود هيئات رقابية تعمل على توجيه ومراقبة المعاملات، وتوضح إجراءاتها وأسباب إجازتها أو تحريمها، كما كان لازماً على أهل الصناعة الإسلامية إيجاد معايير شرعية تعمل في ظلها هذه الهيئات.

بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في التوسع والانتشار دولياً وعالمياً، وحققت نجاحاً باهراً، وكان الله يوضح عملياً قوله في الآية الكريمة (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (سورة البقرة: 275)، فالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008م، أوضحت للناس المشكلات الكبيرة التي يقع فيها المجتمع بسبب الربا، وأضراره التي تؤثر على الاقتصاد وتعمل على تدميره.

لذا كان لزاماً على المؤسسات المالية الإسلامية والتي من ضمنها المصارف الإسلامية العمل على زيادة الوعي لدى الناس، وتثقيفهم في المعاملات المجازة والمحرمة، وطرح البدائل من خلال المنتجات التي تنطبق عليها الأحكام الشرعية.

ومن هنا بدأت المصارف الإسلامية بابتكار المنتجات المالية الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية، وجاءت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/أيوفي (AAOIFI)، كي تكون بمثابة حجر الأساس لمعايير الأحكام الشرعية في المعاملات المالية والتجارية التي تنطلق منها هذه المؤسسات في أعمالها.

تضم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/أيوفي (AAOIFI)، كوكبة من العلماء المتخصصين في الفقه من العالم الإسلامي، وذلك لضمان أن المعايير تمثل جميع المذاهب الفقهية، وحتى يتحقق هدف عالمية المعايير.

وقد وضحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/أيوفي (AAOIFI) الاستثمار في الأوراق المالية من خلال المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) واللذان يهدفان إلى بيان الأحكام الشرعية الخاصة في صكوك الاستثمار معيار رقم (17) والأوراق المالية (الأسهم والسندات) في معيار رقم (21).

وبما أن البنك الإسلامي الأردني يعمل على تطبيق الأحكام الشرعية من خلال الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/أيوفي (AAOIFI)، فكان لا بد من وجود دراسة خاصة مواكبة للتطورات الاقتصادية في الأوراق المالية حول مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعايير الشرعية للأوراق المالية.

## ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعمل البنك الإسلامي الأردني على تنمية أمواله من خلال استثمارها في عدة مجالات منها الأوراق المالية في المؤسسات، وبسبب عمل المؤسسات المصدرة لهذه الأوراق في مجالات محرمة أحياناً رغم أن أصل عملها مباح شرعاً مثل (اقتراضها بالربا أو إيداعها في البنوك الربوية) فقد جاء المعياران الشرعيان رقم (17، 21) الصادران عن أيوفي لضبط استثمار المصارف الإسلامية في الأوراق المالية الصادرة عن هذه المنشآت، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بالمعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم؟
2. ما مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في السندات؟
3. ما مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك؟

## ثالثاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونها تبحث في مدى التزام البنك الإسلامي الأردني في تطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21)، الصادرين عن أيوفي، والتعرف على الأوراق المالية المجازة والمحرمة شرعاً، وإلقاء الضوء على الأوراق المالية التي يتعامل بها البنك الإسلامي الأردني من خلال الشركات المساهمة العامة في الأردن، واستعراض مجموعة من القوائم المالية السنوية للشركات المستثمر بها.

## رابعاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- الهدف الرئيسي: التأكد من مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.
- الأهداف الفرعية:

1. التأكد من مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم.
2. التأكد من مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في السندات.
3. التأكد من مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن أيوفي فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك.

### خامساً: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من البحوث والدراسات السابقة، ولم يجد ما يتحدث بالخصوص عن مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17, 21) الصادرين عن أيوفي، ولكن وجد أن هنالك العديد من الدراسات والأبحاث التي تتحدث عن الأوراق المالية والأسواق المالية ومنها:

1. دراسة النسور، عمر عبد الرزاق يعقوب (2016). **متطلبات إنشاء سوق مالي إسلامي في بورصة عمان "دراسة تحليلية في ضوء المعيار الشرعي رقم (21)"**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.

هدفت الدراسة إلى ضرورة وجود مؤشر إسلامي خاص ومستقل في الأسهم المتوافقة مع الأحكام الشرعية وأن تكون العينة مؤشر بورصة عمان، حيث يتم فرز الأسهم للشركات المتداول أسهمها في بورصة عمان حسب انسجامها مع المعيار الشرعي رقم (21) وشروطه.

وتوصلت الدراسة إلى إمكانية بناء مؤشر خاص بالأسهم الإسلامية في بورصة عمان، من خلال أسهم الشركات المنطبق عليها شروط المعيار الشرعي، وأن هنالك فروقاً على الأداء المالي (فروقات معنوية) بين الشركات المنطبق عليها الشروط والشركات التي لا تنطبق عليها الشروط.

وأوصت الدراسة أن هنالك ضرورة لبناء مؤشر خاص إسلامي للشركات التي ينطبق عليها شروط الأحكام الشرعية.

2. دراسة الزمار، محمود علي حسن (2015). **مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الفلسطينية الإسلامية بمعيار العرض والإفصاح (1)، وتوضيح أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية، وأن الفترة الزمنية التي أجريت عليها الدراسة هي (2012 – 2014).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن المصارف الفلسطينية الإسلامية تلتزم بالمعيار المحاسبي المالي رقم (1) ومتطلباته بحد كبير، وأن المصارف الفلسطينية الإسلامية لا تلتزم ببعض البنود من تلك المتطلبات مثل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وغيرها...

وأوصت الدراسة المصارف الفلسطينية الإسلامية بضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار المالي (1) والعمل على تغيير سياساتها الخاصة الحالية بعدم جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها وإنما ترك ذلك للمساهمين، ويؤكد أن المصارف يجب عليها القيام بجمع الزكاة وتوزيعها حسب مصارفها الشرعية.

3. دراسة سهو، نزهان محمد (2010). أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

هدفت الدراسة إلى بيان دور أسواق الأوراق المالية في ضوء الأزمة العالمية من خلال المفهوم والأنواع والبدائل، وأهميتها في عرض المدخرات والطلب في التمويل في الجانب الآخر، تحديد الأزمة الاقتصادية (المفهوم والأنواع والأسباب) وبيان أثرها في الأسواق.

وتوصلت الدراسة إلى أن أوراق الأسواق المالية تحتل دورا كبيرا ومهما في تفعيل المدخرات واستقطاب الأموال غير المستثمرة، وكان سبب الانهيار الأكبر في العالم (الاقتصاد الأمريكي) الخلل في الأسعار (فقاعة سعرية)، وكان إقراض الإسكان هو أحد أسباب الأزمة العالمية (لغرض الإسكان).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أدوات رقابية محكمة لارتفاع الأسعار في المضاربة، الحذر في منح قروض الإسكان، معالجة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للشباب، إيجاد ضوابط لفتح أسواق الأوراق المالية.

4. دراسة الجورية، أسامة عبد الحليم (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، سوريا.

هدفت الدراسة إلى جمع وتنسيق كل ما يخص صكوك الاستثمار وتأصيلها الفقهي، وبيان ضرورة الضوابط الشرعية في كل نوع بما يتناسب مع محال تطبيقه، ورصد الصكوك وتأثيرها على التنمية الاقتصادية عموماً.

وتوصلت الدراسة إلى أن صكوك الاستثمار هي أدوات مالية تم ابتكارها وهي متوافقة مع الأحكام الشرعية، وهي بديلة عن الأوراق المالية المحرمة، وأن لها إرثاً شرعياً تستند عليه، وأن صكوك الاستثمار تتميز بالمرونة، وهي تخضع في مرحلة إصدارها للرقابة الشرعية من الهيئات الشرعية المتخصصة، وأن هنالك فروقات جوهرية بين التوريق وإصدار الصكوك الإسلامية.

وأوصت الدراسة العمل على تطوير آليات إصدار صكوك، وتحفيز المستثمرين للتداول بها، وضرورة وجود كوادرات متخصصة في الجانب الشرعي تشرف على إصدار الصكوك، وأن يكون هنالك دور للحكومات بتشجيع الصكوك الإسلامية.

5. دراسة الطاهر، العباس عمر علي (2008). **استثمارات المصارف السودانية في سوق الأوراق المالية 2001-2005**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

هدفت الدراسة إلى تحليل الاستثمارات قصيرة الأجل والموجهة إلى الأوراق المالية في المصارف السودانية، وأن نسبة الاستثمار بصيغة المربحة هي الأكبر مقارنة بنسبة الاستثمار بالأوراق المالية من إجمالي استثمارات المصارف.

وتوصلت الدراسة أن صيغة تمويل المربحة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات قصيرة الأجل في المصارف، وأن نسبة الاستثمار في الأوراق المالية لا تعتبر قليلة، وأن حجم تداول المصارف للأوراق المالية بسوق الخرطوم كبير بالمقارنة في القطاعات الأخرى، وأن هنالك تداول ضعيف للمصارف في قطاع التأمين للفترة الزمنية (2001 – 2005).

وأوصت الدراسة برفع كفاءة السوق الخاص بالخرطوم للأوراق المالية، وأن هنالك ضرورة لمواكبة تطورات الأسواق العالمية الأخرى، والعمل على تشجيع الشركات في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والعمل على الاهتمام بصيغ التمويل المختلفة الأخرى قصيرة الأجل.

6. دراسة الخليل، أحمد بن محمد (2003). الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-فرع القصيم، المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى جمع شتات المسائل المتعلقة بالأسهم والسندات في مختلف الجوانب، والدعوة إلى الرجوع للفقه الإسلامي في مجال الاقتصادي لمعرفة أحكامه الشرعية، وبيان أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، كما تكمن أهميتها بإيجاد دراسة فقهية متخصصة بشرح الأحكام الشرعية للأسهم والسندات

وتوصلت الدراسة إلى جواز الاستثمار بالشركات المساهمة التي تعمل بالحلال، ولا يجوز الاستثمار بالشركات التي تعمل بالمحرمات، وأن جميع الأسهم الممتازة محرمة، إجازة العمليات العاجلة في الأسهم (معاملات البورصة)، وجواز رهن الأسهم، وجواز التسويق في الأسهم الجديدة.

وأوصت الدراسة بضرورة الانتباه إلى أعمال التجار وعدم الوقوع في بحر ادعاءاتهم، وأن هنالك بدائل شرعية للمعاملات المحرمة، تحري الدقة في تطبيق العقود الشرعية، أن المعاملات الحديثة يجب أن تخضع لأحكام الشريعة.

#### 7. Ade, Dalal (2017). **SUKUK BONDS AS AN ALTERNATIVE SOURCE OF FUNDING: RISKS AND IMPLICATIONS**, Master Thesis, St. Petersburg University.

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الصكوك، كونها البديل للسندات، كما ذكرت مخاطرها والآثار المترتبة عليها، وناقشت المبادئ الأساسية للصكوك وأنواعها، وعملت على ربط المخاطر بنتائجها العملية، وبينت مدى أهميتها وشعبيتها في الأسواق وقدرتها التنافسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن صكوك الإجارة تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار، كونها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل أكبر بالمقارنة مع الأنواع الأخرى، كما عملت على التقارب ما بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي.

وأوصت الدراسة العمل على التنوع في الاستثمار بالصكوك كونها البديل الشرعي للسندات، وأن الصكوك ليست أداة تسويقية لجلب المستثمرين، وإنما مرتبطة بشكل حقيقي بالقطاع الاقتصادي.



8. Murzaieva, Liliia (2013). **LINKAGES BETWEEN STOCK AND BOND MARKETS: EVIDENCE FROM RUSSIA**, Master Thesis, Kyiv School of Economics.

هدفت الدراسة إلى فحص الروابط بين سوق الأسهم والسندات في روسيا، من خلال علاقة الأسهم والسندات بمؤشر السندات الحكومية خلال الفترة (2003-2013).

وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين زمني بين عائدات الأسهم والسندات في السوق الروسي والأسواق الأخرى، وأن العائد اليومي للأسهم والسندات في السوق الروسي إيجابي في الغالب.

وأوصت الدراسة بالحث على مثل هذه الدراسات التي تبين العلاقة بين الأسهم والسندات في الأسواق المختلفة، وخصت بالذكر استكشاف العلاقة السببية بين أسواق الأسهم والسندات الروسية وإلقاء بعض الضوء على المصادر المحتملة لديناميات الارتباط.

تتميز هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي عملت تحديد وتحليل استثمارات البنك الإسلامي الأردني في الشركات التي يساهم بها، وبيان مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، من خلال تحليل المعيارين الشرعيين وتحديد العناصر الأساسية للحكم على مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، ثم قامت الدراسة بتحليل القوائم المالية ووضع المعادلات الخاصة بكل عنصر من العناصر الأساسية، وذكر النتيجة التي توصلت إليها لكل شركة، كما قدمت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بما يخص البنك الإسلامي الأردني والآخر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/ أيوفي.

### سادساً: التعريفات الإجرائية:

الأوراق المالية: "أي حقوق أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية، سواء كانت محلية أو أجنبية، يوافق المجلس على اعتبارها كذلك" (قانون الأوراق المالية، رقم 18، 2017)

- الأسهم: مجموعة حصص الشريك في رأس المال وموجوداتها ممثلة بصك، وما يترتب عليها من التزامات وحقوق للآخرين. (أيوفي، 2017)

- السندات: أوراق مالية تصدر من قبل الجهات الحكومية والمؤسسات التجارية، وذلك حتى تتمكن من اقتراض الأموال لأجل طويل، وتكون مقابل فائدة ربوية. (أيوفي، 2017)
- الصكوك الاستثمارية: وثائق متساوية القيمة، قابلة للتداول بعد تحصيل قيمتها وإغلاق باب الاكتتاب بها، وتمنح حاملها حصة في ملكية موجودات (أعيان، منافع، خدمات، نشاط استثماري معين) (مشعل، 2017)، وأيضًا أداة استثمارية متساوية القيمة قابلة للتداول، تصدرها الشركات والحكومات بهدف التمويل مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- البنك الإسلامي الأردني: "هو أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تهدف إلى الربح وتطبيق الأحكام الشرعية وتنمية المجتمع، والتي تقوم بقبول الودائع المصرفية على أنها (قروض أو مضاربة) واستثمارها من خلال صيغ التمويل التي لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، وهو أحد مكونات النظام المالي الذي يلتزم بتطبيق القوانين الخاصة بالبنوك، وقانون البنك المركزي، والشركات المساهمة العامة، والقانون التجاري". (سمحان، 2016م، ص42)
- المعايير الشرعية: مجموعة من المحددات الشرعية، التي من خلالها تقاس المعاملات المالية والتجارية، وتصدر الحكم الشرعي بالجواز أو التحريم، وتُستمد هذه المحددات من النص القرآني والأحاديث النبوية الصحيحة والآراء الفقهية. (العمراني، 2015)
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/أيوفي (AAOIFI): جهة تضم ثلة من الفقهاء والخبراء المتخصصين في المؤسسات المالية الإسلامية، يعملون من خلال المنهجية العلمية المتقنة، على إصدار المعايير. (أيوفي، 2017)
- (AAOIFI): Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

### سابعاً: منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، بدراسة المواضيع النظرية المتعلقة بموضوع البحث، وجمع المعلومات اللازمة من الكتب والأبحاث والمجلات والدوريات والرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت عند الضرورة، ومن ثم التحليل لهذه المعلومات والقوائم وسيقوم الباحث بإتباع خطوات المنهج العلمي للكتابة والبحث، ويتمثل ذلك بالقيام بتوثيق المادة العلمية من مصادرها الأصلية، والرجوع إلى معاجم اللغة لبيان معاني بعض المصطلحات، وتقسيم البحث إلى فصول، والفصل إلى مطالب، والمطلب إلى فروع.

### ثامناً: مجتمع الدراسة:

البنك الإسلامي الأردني.

### تاسعاً: مصادر البيانات:

سيتم جمع المعلومات من مصادر ثانوية (الكتب، رسائل ماجستير، وأطروحات الدكتوراه، القوائم المالية، والتقارير، والدوريات).

### عاشراً: أداة الدراسة:

أداة الرسالة الرئيسية هي التقارير السنوية والبيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني والشركات المساهمة العامة التي يستثمر بها.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الأوراق المالية (نشأة وتطور الأوراق المالية وأسواقها)

- المطلب الأول: نشأة الأوراق المالية

- المطلب الثاني: تطور أسواق الأوراق المالية

- المطلب الثالث: عوامل نشأة الأوراق المالية

- المطلب الرابع: نشأة الأوراق المالية في الأردن

المبحث الثاني: مفهوم الأوراق المالية

- المطلب الأول: الأوراق المالية في اللغة والاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع الأوراق المالية

- المطلب الأول: الأسهم

- المطلب الثاني: السندات

- المطلب الثالث: الصكوك

المبحث الرابع: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية

- المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

- المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية

- المطلب الثالث: أهداف الاستثمار في الأوراق المالية ومخاطره

## المبحث الأول: نشأة وتطور الأوراق المالية

كان الإنسان قديماً يتعامل بنظام المقايضة ويقوم بتبادل السلع التي يمتلكها بشكل مباشر مع سلعة أخرى يحتاج إليها، وعند تزايد حاجات الإنسان ورغباته انتقل من تبادل السلع إلى التعامل بالنقود المعدنية التي كانت تصنع من الذهب والفضة وهي تمثل قيمة السلعة ويطلق عليها اسم (الدرهم والدينار)، ومن ثم ظهرت النقود الورقية وبدأ الإنسان بتداولها والحصول على حاجاته من الأسواق من خلالها.

ولكن في ظل التطورات التي شهدتها العالم في شتى المجالات، وازدياد حاجة الدول للاقتراض مع وجود أموال مدخرة لدى الناس، كان لابد من وجود أسواق مالية تعمل على استقطاب الأموال المدخرة واستثمارها ضمن مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحكمها وتضبط عملها.

### المطلب الأول: نشأة الأوراق المالية:

تعود فكرة إنشاء الأوراق المالية إلى العهد الروماني، حيث إن الإمبراطورية الرومانية قامت بجمع الأموال المدخرة من أفرادها وانفاقها على الاستثمارات لإحياء الحضارة الرومانية وإظهار قوتها على من حولها في ذلك الوقت.

إن سبب لجوء الإمبراطورية الرومانية لأفرادها هو حجم المشاريع الضخمة التي تعمل على بنائها واستغلال الأموال المدخرة لدى أفرادها، وغرس الحب والانتماء للإمبراطورية الرومانية في قلوب شعبها، ولكن كان ذلك بالأسلوب البدائي غير المنظم. (Geledan, 1991)

ظهر مصطلح سوق الأوراق المالية بمفهومه الحديث بعد الإمبراطورية الرومانية بعدة قرون، وتم إصدار أول سهم يحدد سعره وفق قانون العرض والطلب في أمستردام عام 1611م، من طرف الشركة الألمانية للهند الشرقية. (Greenwald, 1982)

في عام 1719م تم إنشاء البورصة الحديثة في باريس، ووضع القانون الخاص بالأسس التنظيمية للبورصات عام 1720م، وبعد ذلك بدأ سوق لندن للأوراق المالية في عام 1771م، وبورصة فيلادلفيا في الولايات المتحدة عام 1790م وهي البورصة الأولى في الولايات المتحدة. (Geledan, 1991)

## المطلب الثاني: تطور أسواق الأوراق المالية:

مرت أسواق الأوراق المالية بمجموعة من المراحل التي عملت على تطويرها، وكان لكل مرحلة مجموعة من الخصائص والمقومات، ومن أهم مراحل تطور أسواق الأوراق المالية:

### 1. مرحلة بورصات البضائع:

ويقصد بهذه المرحلة أماكن تواجد الأسواق التجارية، والبضاعة التي يتم التبادل بها في ذلك الوقت، وكان أول من أنشأ هذه الأسواق هم الرومان وتلاههم اليونانيون في أثينا بإنشاء متجر المقايضات في القرن الخامس قبل الميلاد، واشتهر العرب بعد ذلك بالتجارة في رحلتي الشتاء والصيف أي من بلاد الحجاز إلى اليمن في الشتاء وإلى بلاد الشام في الصيف.

ولكن أول بناء تم إنشاؤه بشكل خاص للبورصة، كان في بلجيكا في بناء مدينة انفرس عام 1460م، ثم توالى إنشاء بورصات البضائع في أمستردام والتي كانت تعتبر مركزا للسوق الآجلة في البضاعة، وتلاها بورصة لندن ثم بورصة نيويورك، ثم بورصة جنيف عام 1850م. (باكير، 2008) (النسور، 2016)

### 2. مرحلة التعامل بالأوراق التجارية:

هذه المرحلة بدأت مبكرا في فرنسا في القرن الثالث عشر، حيث كان يتم التداول بالكمبيالات والسحوبات الإذنية، وهنا ظهرت مهنة سماسرة الصرف في عهد الملك الفرنسي فيليب الأشقر، أوجدها من أجل تنظيم عملية التداول في الكمبيالات والسحوبات الإذنية، وفي إنجلترا عام 1688 كان يتم التعامل في سندات الائتمان من أجل تمويل التبادل التجاري، وتكمن أهمية هذه المرحلة في تطوير تبادل الأوراق التجارية ونخص بالذكر الكمبيالات، مع العلم أنه استمر التداخل في التعامل بين الأوراق التجارية حتى بعد قيام الأسواق المالية. (محي الدين، 1984)

### 3. مرحلة التعامل بالأوراق المالية في المقاهي وقارعة الطريق:

بدأت الحكومات والشركات بالاقتراض من العامة في القرن السادس عشر، من خلال إصدار السندات، وفي عهد الملك ويليام الثالث عام 1693م بدأت السندات بالانتشار وأصدر الملك أمرًا بمنح الحق في التنازل عن صكوك القروض لمن يرغب بامتلاكها، حيث كان التداول في السندات من خلال المقاهي والطرق العامة قبل أن يتم افتتاح بورصة لندن، وفي الولايات المتحدة عام 1725م، كان التعامل في وول ستريت في نيويورك، ثم انتقل إلى الشارع ثم إلى قهوة تونتين في عام 1793م. (باكير، 2008)

### 4. مرحلة استقلال أسواق المال بمبانيها وأنظمتها الخاصة:

بعد التطور الصناعي والاقتصادي الذي شهده العالم، وكثرة المضاربات والمشاريع الكبيرة التي بدأت بالظهور في القرن الثامن عشر، وزيادة حاجات ورغبات الشعوب، وصعوبة قيام هذه المشاريع بتلبية الحاجات والرغبات من خلال الاستثمار الفردي وذلك للحاجة للأموال الطائلة، كان لا بد من وجود استقلال للأسواق المالية بأبنية خاصة في أوائل القرن التاسع عشر ووجود أنظمة وقوانين تضمن حقها وتنظم أعمالها. (محي الدين، 1984) (شاكر، 2010)

### المطلب الثالث: عوامل نشأة الأوراق المالية:

هناك عدة عوامل ساعدت على نشأة الأوراق المالية يمكن ذكرها على النحو الآتي: (البراي،

2002) (عثمان، 2004) (عبير، 2007) (العبيدي، 2018)

1. وجود الوفورات المالية.
2. اتساع حجم الأسواق المالية وتطور وسائل الاتصال.
3. زيادة عدد المعاملات وتعقيدها.
4. التطور الهائل في حجم المشاريع الاقتصادية.

هذا ولا يخفى على أحد أن الأوراق المالية ساهمت في إيجاد حلول جوهرية للتحديات التي تواجه المدخرين والشركات والدول، فوفقت بين الأطراف وطورت الاستثمارات على المستوى المحلي والعالمي ضمن أنظمة وقوانين تعمل على حفظ الحقوق، بالإضافة إلى خلق فرص جديدة لزيادة الدخل للفرد والمجتمع.

## المطلب الرابع: نشأة الأوراق المالية في الأردن:

نشأت الأوراق المالية في الأردن منذ بداية القرن العشرين، من خلال التداول في الأسهم بسوق غير منتظم وبوساطة الشركات الوسيطة، وفي عام 1976 صدر قانون تأسيس سوق عمان المالي كجهة تنفيذية رقابية منتظمة.

وقد حرص الأردن على تطوير التعامل بالأوراق المالية، حيث أصدر قانون الأوراق المالية وأنشأ بموجبه هيئة الأوراق المالية في عام 1997م، والتي تهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية، وتنظيم سوق رأس المال، ومراقبة إصدار الأوراق المالية.

وأنشأت أيضاً بورصة عمان كمؤسسة غير ربحية وسوق منظم لتداول الأوراق المالية، تدار من قبل القطاع الخاص، ولها استقلالية إدارية ومالية بموجب قانون الأوراق المالية وتحت إشراف هيئة الأوراق المالية. (بورصة عمان، [www.exchange.jo](http://www.exchange.jo))

## المبحث الثاني: مفهوم الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية عاملاً أساسياً في الاقتصاد، وداعماً للاستثمار بمختلف أنواعه، وقد حظيت الأوراق المالية باهتمام الدول والشركات والمستثمرين لما لها من أهمية في تمويل المشاريع وتنمية المال وتطوير المجتمع، كما تعمل الأوراق المالية على حل مشكلة السيولة في المشاريع الكبيرة، وتعمل أيضاً على دوران المال واستثماره وتحقيق الأرباح لمالكه، ولكن يبقى السؤال ماذا يقصد بالأوراق المالية؟

## المطلب الأول: الأوراق المالية في اللغة والاصطلاح:

أولاً: الأوراق المالية في اللغة:

الورق هي المال الإبل، والفضة، والدراهم المضروبة، والورق من أوراق الشجر والكتاب الواحد، وأوراق جمع ورق، وهي جلود رقاق يكتب فيها. (مختار الصحاح، 1988)



## ثانيًا: الأوراق المالية في الاصطلاح:

مفهوم الأوراق المالية عند علماء القانون والشرعية الإسلامية والمالية:

يرى علماء القانون إمكانية تعريف مفهوم الأوراق المالية بالعديد من التعاريف القانونية ومن أبرزها ما يلي:

عرف القانون الأردني الأوراق المالية أنها "أي حقوق ملكية أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية، سواء كانت محلية أو أجنبية، يوافق المجلس على اعتبارها كذلك" (قانون الأوراق المالية، رقم 18، 2017)

وعرفها قانون دولة الامارات العربية المتحدة أنها الأسهم والسندات التي تصدر عن المؤسسات العامة في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والشركات المساهمة، والأدوات المالية المحلية وغير المحلية التي تقبلها الهيئة. (هيئة الأوراق المالية والسلع، 2017)

ويعرف القانون العراقي الأوراق المالية أنها الأدوات المالية أو حقوق الملكية المتعارف عليها لدى هيئة الأوراق المالية العراقية والتي تشمل (الأسهم والسندات والأذونات والأدوات المنصوص عليها في تعليمات الهيئة) (هيئة الأوراق المالية العراقية، 2008)

وتعرف في القانون الكويتي أنها الصك القانوني المرخص من الهيئة والذي يثبت حق ملكية في عملية تمويلية قابلة للتداول مثل (الأسهم والقروض والسندات وجميع أدوات الدين العام) (هيئة أسواق المال الكويتية، 2010)

أما في الشريعة الإسلامية فقد تم تعريف الأوراق المالية أنها الأسهم والسندات التي يتم تداولها من خلال وسائل الإعلان أو أسواق الأوراق المالية (الزحيلي، 2002)

وهي أيضًا ما تصدره الشركات أو الدول من صكوك قابلة للتداول على شكل أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية (شبيب، 2007)

وتعرف أيضًا بأنها ما يصدر عن الشركات الحكومية والخاصة من سندات طويلة الأجل وأذون خزينة وأسهم للشركات المساهمة (حنفي، وأبو قحف، 1991)

كما عُرفت أنها مبلغ نقدي قابل للتداول يمثل صكًا وحقًا للمساهمين والمقترضين (الختلان، 2012)

أما علماء المالية فقد عرفوا الأوراق المالية بالعديد من التعاريف منها:

أنها صكوك ملكية أو حقوق ناتجة عن قرض في إحدى الشركات، يترتب لحملتها حقوق والتزامات (شاكر، 2010)

ويرى آخر أنها الأسهم والسندات الصادرة عن الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية، والتي تمنح حاملها الحق في الحصول على العائد وتملك جزء من المنشأة (هندى، 2006)

وعرفها آخر أنها وثيقة تمنح الحق لمالكها في الحصول على عوائد مالية مستقبلية، وتصنف هذه الوثيقة حسب الزمن والاستحقاق والقيمة (Frank J & Pamela, 2003). وهي التي تصدر لفتح اعتماد، أو سند لمنشأة، ولا تكون ممثلة بديون تجارية (أبو صالح، 1985)، ويقال: إنها ما يتم تداوله في السوق من البضاع والسلع. (حماد، 2002)

بعد الاطلاع على ما سبق يمكن تعريف الأوراق المالية بأنها وثيقة تصدرها الشركة أو الدولة لتمليك حاملها أو مشتريها حصصًا في المشروع أو دينًا عليه، تدار من الجهة التي أصدرتها بموجب قوانين خاص تصدر على شكل (أسهم، سندات، صكوك)، ويتم التداول بها في أسواق الأوراق المالية (البورصة).

يلاحظ من خلال ما تم عرضه في هذا المطلب بأن هذه الأوراق تمتاز بما يلي:

1. وثيقة تمثل ملكية في أصولًا أو دينًا على مُصدرها.
2. تمنح مالكيها الحق في الحصول على عائد مستقبلي ثابت أو الحق بالمشاركة في الأرباح أو الخسائر.
3. تصدر عن الشركات أو الدول.
4. تصدر على شكل أسهم وسندات وصكوك إسلامية.
5. يتم التداول بها في أسواق الأوراق المالية (البورصة).

### المبحث الثالث: أنواع الأوراق المالية

سبق القول بأن كل مَنْ عَرَف الأوراق المالية من وجهات النظر المختلفة اتفق على أنها تصدر على شكل أسهم أو سندات أو صكوك، وفيما يلي شرح لهذه الأنواع:

#### المطلب الأول: الأسهم:

أولاً: مفهوم الأسهم:

- السهمُ في اللغة:

الحظ أو النصيب، وما يفوز به الظافر في الميسر، وعود من الخشب يسوى في طرفه نصل يرمى به عن القوس، خطٌ على شكل سهم القوس يشار به إلى الشيء. (المعجم الوسيط، 2004)

- الأسهم في الاصطلاح:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الأسهم عند علماء القانون والشرعية الإسلامية والمالية، وفيما يلي نعرض بعض هذه التعريفات:

- الأسهم في القانون:

"أي حقوق أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية، سواء كانت محلية أو أجنبية، يوافق المجلس على اعتبارها كذلك" (قانون الأوراق المالية، رقم 18، 2017)

وهي صكوك قابلة للتداول تقيد في سجلات الشركة، والتي من خلالها تنتقل ملكية السهم من المصدر إلى حامله (حسن، 2004)

فالسهم ورقة مالية تمثل جزءاً من رأس المال في شركة عامة، يتمتع حاملها بحق في التصويت والأرباح على قدر مساهمته (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2018)

وتعرف أيضاً بأنها الورقة التي بموجبها يمتلك المساهم جزءاً من الشركة، ويكون عضواً في الجمعية العمومية للمساهمين، ويحصل على نصيب من الأرباح، وكذلك يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر حصته. (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007)

### - الأسهم عند علماء الفقه الإسلامي:

تعرف الأسهم أنها وثائق متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة، وهي حقوق مساهمين تمثل جزءاً من رأس المال، قابلة للتداول. (الزحيلي، 2002)

ويطلق عليها صك ملكية يحصل صاحبه على الأرباح العائدة عليه في نهاية السنة المالية من الجهة الصادرة منه، ويكون العائد متغيراً حسب أرباح الشركة (القصاص، 2018)

وهي عبارة عن مشاركة في رأس المال بصكوك متساوية القيمة، تعطي مالكيها الحق في بعض الممارسات في الشركة مثل التدخل في الإدارة حسب حصته من الأسهم، وهي قابلة للتداول (الإمبابي، 2017)

وعرفها آخر أنها صكوك متساوية القيمة تخول مالكيها ممارسة حقوق داخل الشركة حسب مساهمته في رأس المال، وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية (عبد التواب، 2012)

وتعرف أيضاً بأنها جزء من رأس المال يقدم للمساهمة في إحدى شركات الأموال، وتمثل حصة الشريك التي تثبت حقه في الربح أو الخسارة (جورية، 2009)

### - الأسهم عند علماء التمويل:

أوراق مالية تصدر عن شركة بهدف الحصول على أموال، تمنح حاملها حق الملكية والحصول على أرباح، ليس لها فترة استحقاق ويتحمل مالكيها ما يترتب عليها من التزامات (العامري، 2013)

كما يعرفها البعض أنها تملك حصة في شركة تمنح حاملها مجموعة من الحقوق منها (حق التصويت، وحق الحصول على العوائد، وحق القيمة المتبقية في حال التصفية (عطية، 2011)

وهي أيضاً وثيقة مالية تضمن حقوق وواجبات المساهمين في الشركات المساهمة، وهي متساوية القيم ويتم تداولها في الأسواق المالية، وتخضع قيمتها لتغيرات مستمرة حسب العرض والطلب (معروف، 2015)

وعرفها آخر أنها صك يثبت ملكية صاحبه في أصول الشركة، ويحصل على حصة من الأرباح ويتحمل الخسارة بقدر ملكيته من الأسهم (حماد، 2002). وهي أيضا مستند ملكية له مجموعة من القيم (الاسمية والدفترية والسوقية) (هندي، 2006)

وتعرف أيضا أنها حصة في رأس مال الشركة يقدمها الشريك للحصول على عائد، ويتحمل المسؤولية بمقدار حصته من الأسهم. (سمحان، 2017)

ويمكن تعريف السهم لغايات هذا البحث بأنه ورقة أو صك يصدر عن الشركات المساهمة بموجب ضوابط قانونية تمثل جزءاً من رأس مال الشركة، وتثبت ملكية صاحبها لجزء من أصول الشركة وتؤهل للمشاركة في الإدارة والحصول على الأرباح وتحمله الخسائر بنسبة مساهمته

ثانياً: خصائص الأسهم:

هنالك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها الأسهم منها:

1. تساوي السهم في القيمة والحقوق: يقسم رأس المال إلى مجموعة من الأسهم متساوية القيمة التي تمنح مالكيها الحق في الحصول على الأرباح، والحق في التصويت بالجمعية العمومية، ولكل سهم مجموعة من الحقوق المتساوية أمام بعضها (العامري، 2013) (الخياط، 1994)
2. مسؤولية الشريك: يتحمل الشريك المسؤولية بمقدار حصته التي يمتلكها من الأسهم في الشركة، أي أن المسؤولية التي تقع عليه من التزامات الشركة بقدر امتلاكه من أسهم ولا يطالب بشيء غيره. (شريط، 2014) (النشار، 2006)
3. عدم قابلية السهم للتجزئة: السهم الواحد يمثل حصة وجزءاً من رأس المال، فلا يمكن تقسيم وتجزئة السهم إلى أجزاء ولا يمكن أيضا المشاركة لأكثر من شخص في السهم الواحد. (Pilbeam, 2010) (بن بعبيش، 2017)
4. القابلية للتداول: يحق للشريك نقل ملكية السهم إلى شخص آخر في الشركة المساهمة العامة دون أخذ الموافقة من بقية الشركاء، وفي شركات الأشخاص يجوز نقل الملكية ولكن بعد أخذ موافقة الشركاء. (حردان، 2012)

5. قيمة الأسهم: تقسم الأسهم من حيث القيمة إلى: (القصاص، 2018)

- أ. القيمة الاسمية: هي القيمة المسجلة في العقد عند الإصدار.
- ب. القيمة الدفترية: صافي حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم.
- ت. القيمة السوقية: هي القيمة التي يمثلها سعر السهم في السوق.

ثالثاً: أنواع الأسهم:

بعد الاطلاع على العديد من المراجع نجد أن أنواع الأسهم تقسم إلى أربع مجموعات هي:

المجموعة الأولى: من حيث طريقة الدفع

المجموعة الثانية: من حيث الشكل

المجموعة الثالثة: من حيث قيمة السهم وحقوقه

المجموعة الرابعة: من حيث استرداد القيمة الاسمية

المجموعة الأولى: من حيث طريقة الدفع:

أ. أسهم عينية: تدفع قيمة السهم من خلال أموال عينية (مباني، سيارات، أراضي.... الخ) (عطية، 2011)

ب. أسهم نقدية: تدفع قيمة السهم نقداً. (زويل، 2000) (الخليل، 2003)

المجموعة الثانية: من حيث الشكل:

أ. أسهم اسمية: تصدر هذه الأسهم باسم صاحبها وتثبت ملكيته. (سمحان، 2017)

ب. أسهم لحاملها: الأسهم التي لا تحمل اسم المالك ويعتبر حامل السهم هو الشريك والمالك. (شريط، 2014)

ت. أسهم لأمر: الأسهم التي يتم نقل ملكيتها عن طريق التظهير ولا يشترط الرجوع إلى الشركة. (شبير، 2007)

حسب قانون الشركات الأردني فإنه لا يجوز إصدار أسهم لحاملها ولا أسهم للأمر، لأن أسهم

الشركة المساهمة هي أسهم اسمية. (قانون الشركات الأردني، 1997)

### المجموعة الثالثة: من حيث قيمة السهم وحقوقه:

أ. أسهم عادية: ورقة أو صك يصدر عن الشركات المساهمة بموجب ضوابط قانونية تمثل جزءاً من رأس مال الشركة، وتثبت ملكية صاحبها لجزء من أصول الشركة وتؤهله للمشاركة في الإدارة والحصول على الأرباح وتحمله الخسائر بنسبة مساهمته. (بن بعبيش، 2017)

ب. أسهم ممتازة: الأسهم التي تمنح مالكيها حقوقاً إضافية لا تمنح لمالك السهم العادي، وفي الغالب تكون لأغراض تسويقية وللاكتتاب. (عبد الحميد، 2010)

ومن هذه الحقوق:

أ. حق الأرباح بغض النظر عن الربح أو خسارة الشركة.

ب. حق التصويت بأكثر من صوت في الجمعية العمومية.

ت. في حال التصفية يحق للمالك الحصول على قيمة السهم كاملاً.

وهذه الأسهم (الممتازة) هي محرمة شرعاً، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

### المجموعة الرابعة: من حيث استرداد القيمة الإسمية:

أ. أسهم رأس المال: هي الأسهم القائمة والتي لا يحق لمالكها استرداد قيمتها ما دامت الشركة تعمل، وذلك للضرر الذي تلحقه بحقوق الآخرين. (القصاص، 2018) (الخياط، 1983)

ث. أسهم التمتع: هي أسهم بديلة للأسهم المستهلكة من قبل المالك، تصدرها الشركة ويبقى لصاحبها الحق في الحصول على الأرباح (عبد الفضيل، 2011)

ج. الأسهم المجانية: هي أسهم إضافية تمنحها الشركة للمساهمين من خلال تحويل الاحتياطات الاختيارية والأرباح المدورة إلى أسهم. (العبادي، 2003) (السعد، 2018)

ح. أسهم الخزينة: الأسهم التي تقوم الشركة المصدرة بشرائها لنفسها بعد إصدارها من خلال البورصة، وهي لا تمنح حق التصويت للشركة. (قانون الأوراق المالية، 2014) (حيدر، 2014)

## المطلب الثاني: السندات:

أولاً: مفهوم السند:

- السند في اللغة:

فلان سند أي مُعْتَمَد وسند إلى الشيء من باب دخل، والسند ما استند إليه من حائط وغيره، والإسناد في الحديث رفعه، وسندت إلى الشيء سنوداً من باب قعد وسندت أسند من باب التعب. (الرازي، 1988) (المقري، 1987)

- السند في الاصطلاح:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم السندات عند علماء القانون والشرعية الإسلامية والمالية، وفيما يلي نعرض بعض التعريفات لهذا المفهوم:

- السندات في القانون:

هي وثائق شكلية تكتب بصيغة تثبت الدين وقيمه وفترة استحقاقه، يتعهد المصدر بموجبه سداد الدين أو توكيل من ينوب عنه في السداد (ياملكي، 2001)

وتعرف أنها أداة من أدوات الاستثمار المتداولة في سوق المال، يقوم المستثمر بموجبها بتقديم قرض للشركة أو الحكومة لفترة محدودة، يحصل مقابلته على فائدة متغيرة أو ثابتة (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2018)

وعرفها آخر أنها أسهم تجارية تشمل الأموال المشتركة (الحكومية والشركات) وأسهم الشركات المساهمة، وأية أشكال استثمارية أخرى (القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقية، 2003)

- السند عند علماء الفقه الإسلامي:

هي ورقة مالية تمثل ديناً طويل الأجل، يحصل مالكة على فائدة ثابتة من قيمة الدين، وتسدد القيمة والفائدة خلال فترة زمنية محددة (القصاص، 2018)

وتعرف على أنها صكوك دائنة ولا تعتبر صكوك ملكية، يتمتع حاملها بالحصول على الكوبون (الفائدة) والتصرف بها في البورصة قبل موعد استحقاقها (الإمبابي، 2017)



ويرى قسطو أنها "ما تعرض للجمهور لغرض استثمار رؤوس أموالهم فيها مقابل فائدة نسبية مضمونة، ويتعين إطفائها بإعادة رأس المال والفوائد في موعد محدد" (قسطو، 1977، ص:165-166)

وهي إحدى الأدوات المالية القابلة للتداول في سوق المال، تتفاوت في موعد السداد حسب الفترة الزمنية المتفق عليها (الهوراني، 2015)

#### - السندات عند علماء المالية:

هي إحدى الاستثمارات المالية طويلة الأجل التي يتعهد مصدرها (الحكومات ومنشآت الأعمال) بدفع الأصل مع الفائدة المترتبة عليها في فترة الاستحقاق المتفق عليها (العامري، 2013) ويطلق عليها صكوك قابلة للتداول، يقدمها المقرض للجهة المصدرة للسند على أنها دين بفائدة مستحقة في مواعيد استحقاقها (حردان، 2012)، وهي أيضا ورقة مالية بنسبة ربح ثابتة متفق عليها مسبقاً (Haugen، 2001)

وتعرف على أنها أداة اقتراض تعطي الحق لحاملها بالحصول على فائدة بنسبة محددة من الجهة المصدرة، وله تاريخ استحقاق محدد (عطية، 2011)

وعُرفت على أنها ورقة مالية قابلة للتداول تطرح بهدف الحصول على قرض بفائدة لمدة محددة، تصدرها الحكومات والشركات المساهمة العامة (شريط، 2014) كما عرفها البعض أنها شهادات إقراض بنسبة فائدة ثابتة تعطى سنوياً أو فصلياً، وهي من مصادر تمويل الشركات، تسترد قيمتها عند موعد استحقاقها، وهي من الأدوات التي تتحكم في عرض النقد في الدول (Kidwell ، 2003)

ويمكن تعريف السندات لغايات هذا البحث أنها ورقة مالية قابلة للتداول، تمثل ديناً بفائدة ثابتة على مصدرها نحو حاملها.

هناك مصطلحات مختلفة تطلق على السند مثل: (زعيترو، 1992)

#### 1. شهادات الاستثمار:

- أ. شهادات استثمار ذات طبيعة متزايدة.
- ب. شهادات استثمار ذات عائد جارٍ أي بفائدة سنوية.
- ت. شهادات استثمار ذات قسيمة متزايدة ويجري عليها السحب.

#### 2. أدونات الخزينة (الخزانة).

#### 3. اسناد وقرض.

#### ثانياً: خصائص السندات:

هناك مجموعة من الخصائص العامة للسندات وهي: (حردان، 2012) (معروف، 2015)

- 1. دين يستحق السداد بفائدة خلال فترة محددة.
- 2. دين بفائدة ثابتة.
- 3. السندات قابلة للتداول.
- 4. إحدى أدوات الاستثمار.
- 5. تمثل حقاً لمالك السند على مصدره.
- 6. لحاملها الأولوية في الحصول على حقوقه عند التصفية.

#### ثالثاً: أنواع السندات:

هناك العديد من أنواع السندات التي يمكن تقسيمها إلى مجموعات حسب الأسس التي تجمعها مثل (الجهة المصدرة، القابلية للتحويل والاستدعاء، كيفية دفع العوائد، مستوى الجودة):

المجموعة الأولى: من حيث الجهة المصدرة للسند:

يمكن تقسيم السندات من حيث الجهة المصدرة إلى: (جمال، 2011)

- أ. سندات حكومية: هي السندات التي تصدرها الحكومة لمواجهة عجز الموازنة بعائد قليل ونسبة مخاطرة قليلة

ب. سندات الشركات: هي السندات التي تصدرها شركات المساهمة العامة للاقتراض بعوائد مرتفعة بالمقارنة مع عوائد السندات الحكومية وبنسبة مخاطرة أعلى.

المجموعة الثانية: من حيث القابلية للتحويل والاستدعاء:

أ. السندات القابلة للتحويل: هي السندات التي قد تشترط الجهة المصدرة إمكانية تحويلها إلى أسهم تتوقع الشركة أن تقوم بإصدارها في المستقبل. (الحنوي والشهاوي، 2013)

ب. السندات القابلة للاستدعاء: هي السندات التي تشترط الجهة المصدرة إمكانية سداد القرض في الوقت الذي تراه مناسباً بعد الإصدار، وقد تحدد فترة الاستدعاء مسبقاً. (العارض، 2013)

المجموعة الثالثة: من حيث كيفية دفع العوائد:

تقسم السندات من حيث كيفية دفع العوائد إلى: (شريط، 2014)

أ. سندات الفوائد نصف السنوية: وهي السندات التي يحصل حاملها على العائد كل ستة أشهر.

ب. سندات الفوائد السنوية: وهي السندات التي يحصل حاملها على العائد كل سنة مرة واحدة.

ت. سندات مجمعة الفوائد: هي السندات التي يحصل حاملها على العوائد في نهاية عمر السند.

المجموعة الرابعة: من حيث مستوى جودة السند:

تقسم السندات من حيث مستوى الجودة إلى: (الحنوي والشهاوي، 2013)

أ. سندات عالية الجودة: هي السندات التي تصدرها جهات تتمتع بالمصداقية ولا تعاني من مشاكل تمويلية بصفة دائمة ونسبة المخاطرة فيها قليلة، مع أن عائدها منخفض نسبياً.

ب. السندات رديئة الجودة: هي السندات التي تصدرها جهات لا تتمتع بالمصداقية وتعاني من مشاكل تمويلية باستمرار وتكون نسبة المخاطرة فيها عالية نسبياً.

## رابعًا: الفرق بين الأسهم والسندات:

تعتبر الأسهم والسندات إحدى أدوات الاستثمار القابلة للتداول في الأسواق المالية، والتي تمتاز كلٌّ منها بمجموعة من الخصائص التي ذُكرت سابقًا، وبما أن السهم يشكل جزءًا من رأس مال الشركة والسند يشكل قرضًا بفائدة على الجهة المصدرة، نجد أن هناك اختلافًا ظاهرًا بينهما، فمالك السهم شريك مقابل حصته من رأس المال يحصل على نسبه من الربح ويتحمل الخسارة، وله الحق في التصويت في الجمعية العمومية، وحق المشاركة في الإدارة ومراقبة الأعمال، ولا يوجد للسهم فترة استحقاق محددة وإنما يمكن لمالكة بيعه لشخص آخر ضمن الأنظمة والقوانين، أما السند فمالكة يحصل على فائدة ثابتة بالإضافة للمبلغ المقدم، ولا يتحمل أي التزام تجاهه، ولا يحق له التصويت في الجمعية العمومية ولا المشاركة في الإدارة ومراقبة الأعمال، وللند فترة استحقاق محددة مسبقًا.

وبعد الاطلاع على العديد من أوجه الاختلاف بين الأسهم والسندات يمكن تصنيفها حسب الجوانب الأساسية التالية:

الجدول رقم (1) أوجه الاختلاف بين الأسهم والسندات \*

الجوانب الأساسية	الأسهم	السندات
المساهمة في رأس المال	تمثل جزءًا من رأس المال	تمثل قرضًا بفائدة
الربح والخسارة	تشارك في الأرباح أو الخسائر	لا علاقة لها بالربح أو الخسارة
حق الإدارة	يحق لمالك السهم المشاركة في إدارة الشركة	لا يحق لحامل السند التدخل في إدارة الشركة
حق التصويت في الجمعية العمومية	يحق لمالك السهم التصويت في الجمعية العمومية	لا يحق لمالك السند التصويت في الجمعية العمومية
فترة الاستحقاق	لا يوجد فترة استحقاق للسهم	يوجد فترة استحقاق للسند
أولوية الحقوق	ليس له أولوية في تحصيل حقوق حامله عند التصفية	له أولوية في الحقوق عن التصفية

الجدول من إعداد الباحث

\* انظر عبد النور (2012)، شريط (2014)، العارضي (2013).

## المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية:

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية:

بما أن الأسهم والسندات صكوك سنكتفي هنا ببيان مفهوم الصكوك الإسلامية واختلافها عن الأسهم والسندات

- الصك في اللغة:

شدة التلاقي والضرب، وكتاب وهو فارسي معرب والجمع (أصك وصكاك وصكوك) وصك الباب أي طبقه، والكتاب في المعاملات، وهي وثيقة مال يستعمله المودع في المصرف لأمر صرف المبلغ المحرر به. (معجم مختار الصحاح، 1988) (معجم المصباح المنير، 1987) (المعجم الوسيط، 2004)

- الصكوك الإسلامية في الاصطلاح:

"وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية المشروع تصدر بأسماء مالكيها مقابل ما يقدمون من أموال لتنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق العائد لمدة تحدد في نشرة الإصدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها". (قانون صكوك التمويل الإسلامي، 2012)

ورقة مالية قابلة للتداول تعود لمشروع استثماري يحقق عائداً مادياً (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1425/2004). أو هي وثائق ملكية، متساوية القيمة في أصول نشاط استثماري مباح شرعاً، قابلة للتداول على شكل أحد صيغ التمويل الإسلامي (ولد الشيباني، 2015)

وعرفها آخر أنها وثائق ملكية تصدر على شكل أوراق مالية متساوية القيمة، تمنح حاملها الحق في الموجودات والمنافع والخدمات في المشروع (الموسى وسيل، 2016) وهي أيضاً إحدى الأدوات المالية التي تصدر عن الشركات والحكومات بهدف الحصول على تمويل، وتتنصف بالتزامها بضوابط الشريعة الإسلامية (الهايج، 2012) وعرفت أيضاً إحدى الدراسات أنها أوراق مالية لصيغ استثمارية تمتاز بوجود الأعيان أو المنافع أو الخدمات (الجورية، 2009)

وعرفها مجلس مجمع الفقه الإسلامي أنها "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقد، والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه" (مجلس مجمع الفقه الإسلامي، 2009، 4/19)

ويرى الباحث أن الصكوك الإسلامية هي أداة استثمارية متساوية القيمة قابلة للتداول، تصدرها الشركات والحكومات بهدف التمويل مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

## ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية:

من أبرز خصائص الصكوك: (صالح، 2008) (الغزالي، 2015) (الهواملة، 2015)

1. وثيقة تمكن حاملها من اثبات حقه في الموجودات الملموسة وغير الملموسة الصادرة بموجبها.
2. لا تعتبر ديناً على الجهة التي أصدرتها وتكون على شكل (مشاركة أو مضاربة أو وكالة).
3. تصدر بفئات متساوية القيمة.
4. يحق لحامل الصك حصة من الربح ويتحمل الخسارة المترتبة عليه بنسبة مساهمته في رأس مال المشروع الممول من الصكوك.
5. يتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع مراحل الصك.
6. عدم وجود ضامن في الصك.

## ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية:

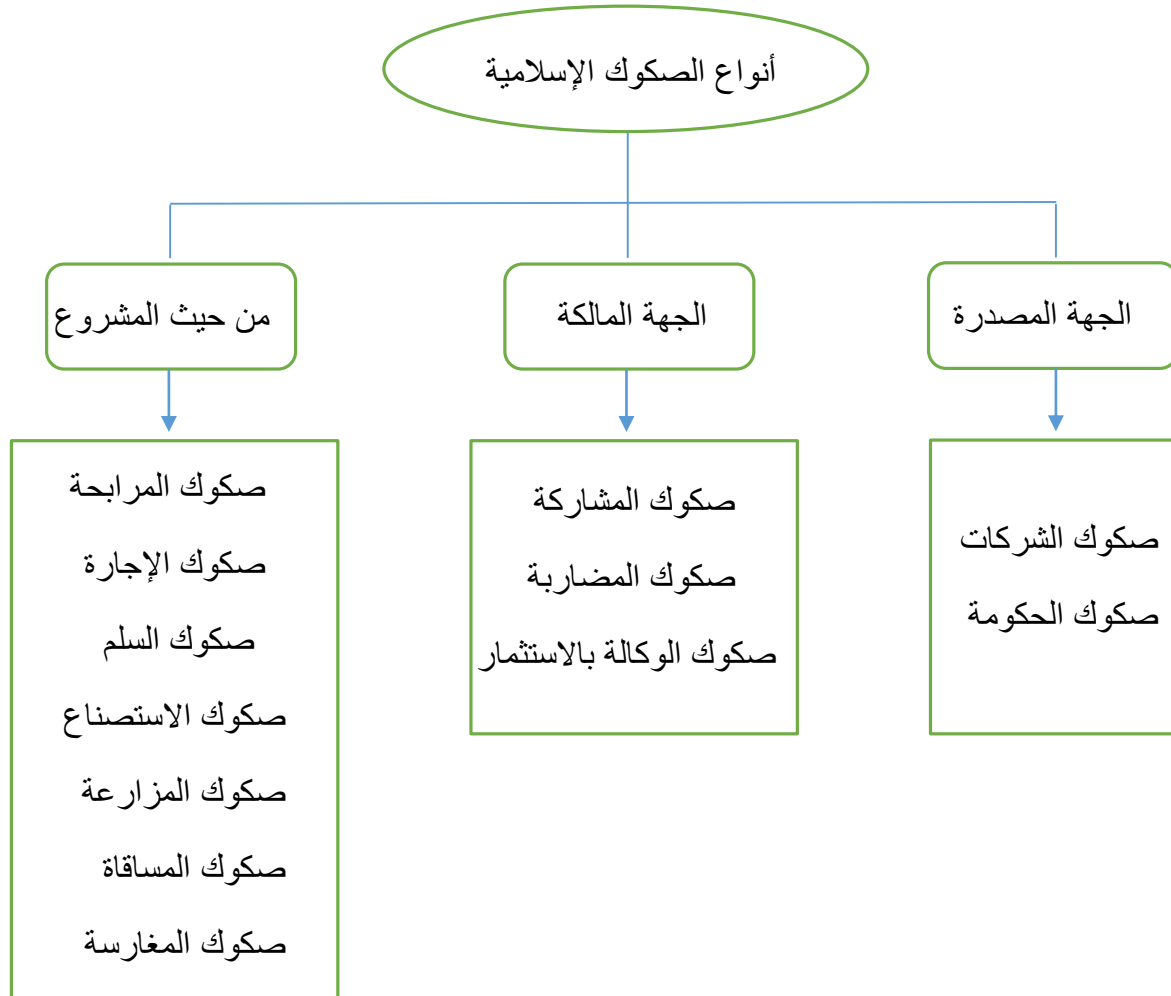
تمتاز الصكوك الإسلامية بتعدد أنواعها، حيث تقسم الصكوك الإسلامية إلى:

1. من حيث الجهة المصدرة:
  - أ. صكوك الشركة: صكوك تصدر للاكتتاب على أنها وثائق مشاركة لمشروعات يديرها أحد الشركاء ويسمى هذا العقد بالشركة. (أحمد، 2013)
  - ب. صكوك الحكومة: وثيقة مالية تتيح لمالكها المشاركة في تمويل مشاريع حكومية. (خير الدين ورفيق، 2012)
2. من حيث الجهة المالكة: (يوسف، 2014)
  - أ. صكوك المشاركة: صكوك تصدر بهدف التمويل وإنشاء المشاريع على أساس المشاركة، ويتملك حامل الصكوك المشروع، وتدار على أساس الشركة أو المضاربة أو الوكالة بأجر.
  - ب. صكوك المضاربة: أداة استثمارية تثبت حق مالكها في رأس مال المضاربة، فيكون مالكها رباً للمال ومصدرها مضارباً.
  - ت. صكوك الوكالة بالاستثمار: صكوك مشاركة تمثل مشروعات، ويعين أحد ملاك الصكوك لإدارتها بالوكالة، ويسمى هذا العقد الوكالة بالاستثمار.

### 3. من حيث المشروع: (الخبير، 2008) (عمارة، 2011)

- أ. صكوك المراقبة: تصدر هذه الصكوك بهدف شراء سلعة ما، وتصبح هذه السلعة مملوكة لحامل الصك. (عمري، 2017)
- ب. صكوك الإجارة: صكوك تمنح حاملها ملكية في أعيان مؤجرة، يحصل من خلالها على عائد من الإجارة حسب حصته.
- ت. صكوك السلم: تصدر هذه الصكوك لتحصيل رأس مال السلم ويحصل حاملها على جزء من أرباح بيع السلم.
- ث. صكوك الاستصناع: وثائق تصدر لاستخدامها في تصنيع سلعة ما، وبعد تصنيعها تصبح السلعة ملكًا لحامل الصك ويحصل على أرباح عند بيع السلعة بربح. (حطاب، 2009)
- ج. صكوك المزارعة: تصدر هذه الصكوك للاكتتاب فيها في تمويل مشروع المزارعة، ويصبح لمالك الصك حصة في المحصول.
- ح. صكوك المساقاة: صكوك تصدر للاكتتاب في سقي الأشجار المثمرة ورعايتها، وتسمى بعقد المساقاة، ويصبح لمالك الصك حصة في هذه الثمار.
- خ. صكوك المغارسة: صكوك تصدر للاكتتاب في غرس الأشجار، وتسمى بعقد المغارسة، ويصبح لمالك الصك حصة في الأرض والغرس.

الشكل رقم (1) أنواع الصكوك الإسلامية



الشكل من إعداد الباحث

رابعًا: أوجه اختلاف الصكوك الإسلامية عن الأسهم والسندات:

1. الفروق الجوهرية بين الصكوك الإسلامية والأسهم منها:

الصكوك ورقة مالية للجهة المصدرة للصكوك، لا يحق لحاملها المشاركة في الإدارة ولا التصويت في الجمعية العمومية، ويعتبر ممولاً للشركة المصدرة للصك، أما الأسهم فهي ورقة مالية عالية المخاطر، تمنح الحق لحاملها في المشاركة في إدارة الشركة والتصويت في الجمعية العمومية كونه شريكًا فعليًا. (الكوشلي، 2016)



الجدول رقم (2) أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والأسهم \*

الجوانب الأساسية	الصكوك الإسلامية	الأسهم
المساهمة في رأس المال	يقدم المساهمة على أساس أنه ممول	يقدم المساهمة على أساس أنه شريك
حق المشاركة في الإدارة	لا يحق لحامل الصكوك الإسلامية المشاركة في إدارة الشركة المصدرة للصكوك	يحق لحامل السهم المشاركة في إدارة الشركة
حق التصويت في الجمعية العمومية	لا يحق لحامل الصكوك الإسلامية التصويت في الجمعية العمومية	يحق لحامل الأسهم التصويت في الجمعية العمومية

الجدول من إعداد الباحث

## 2. الفروق الجوهرية بين الصكوك الإسلامية والسندات منها:

الصكوك هي حصة شائعة في الموجودات، يحصل مالکها على الربح ويتأثر في حال الخسارة، وتتعرض الصكوك للمخاطرة (الموسى وسبلا، 2016)، أما السندات فهي قرض يقدمه حامله إلى الجهة المصدرة، يحصل على فائدة ثابتة مقابل القرض، وفي حال التصفية تقدم السندات في البداية ويستعيد حاملها القرض بالإضافة إلى الفائدة دون وجود أي مخاطر تتعرض لها. (الغزالي، 2015)

الجدول رقم (3) أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات \*

الجوانب الأساسية	الصكوك الإسلامية	السندات
المساهمة في رأس المال	حصة شائعة في الموجودات	قرض يقدم للجهة المصدرة للسند
الربح والخسارة	قابلة للربح أو الخسارة	تحصل السندات على فائدة ثابتة
في حال التصفية	ليس لها أولوية	تقدم السندات في البداية وتكون لها الأولوية في السداد
المخاطرة	مخاطر أعلى نسبياً من السند	مخاطر أقل نسبياً من الصكوك
الشرعي	حلال شرعاً	محرم شرعاً

الجدول من إعداد الباحث

\* انظر بن عمارة (2011)، يوسف (2014)، خطاب (2009)  
 \* انظر الحبير (2008)، الهواملة (2015)، معروف (2015)

## المبحث الرابع: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية

يعمل الاستثمار على توجيه البوصلة من جهة الاستهلاك إلى جهة الإنتاج، والسعي نحو إيجاد الفرص الاستثمارية لتنمية المال وتحقيق العائد الإضافي.

وتكمن أهمية الاستثمار في تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للأفراد في المجتمع، من خلال خلق فرص العمل واكتشاف الطاقات الكامنة لدى الشباب، وزيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي الذي يتيح أبواب التصدير للخارج.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار:

أولاً: الاستثمار في اللغة:

(استثمر) المال: ثمره، وحمل الشجرة وما تنتجه، (الاستثمار): أنواع المال كالذهب والفضة، والنماء والزيادة والكثرة، واستخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة بشراء الأسهم والسندات. (المعجم الوسيط، 2004، ص:100) (معجم مقاييس اللغة، 1979)

ثانياً: الاستثمار في الاصطلاح:

هو توظيف الأموال المادية أو العينية وتنميتها في المشاريع بهدف الحصول على العائد والربح (حردان، 2012)، أو هو "الطلب على أموال الإنتاج، أو أنه الفرق بين الدخل المتاح (أو القابل للتصرف) والطلب على أموال الاستهلاك" (معروف، 2014، ص: 16)

ويعرف أنه إنفاق رأسمالي تقوم به الشركة لشراء أصول مثل الآلات والمعدات، بهدف إنتاج السلع والخدمات الجديدة أو تطوير أنشطة قائمة (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2018)

كما بأنه "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو لذلك يعتبر زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، وتتكون عناصره من الموجودات مثل (الأرض، المباني، الآلات، المكنات، التجهيزات، وسائل النقل" (سالم، 2001، ص: 246)

ويعرف مركز الخبرات المهنية للإدارة الاستثمار في الأوراق المالية أنه " فن راقٍ من فنون الاستثمار، والذي يتم من خلاله تحقيق عائد مناسب، وفي الوقت ذاته توظيف متجانس متنوع وموزع للموارد توزيعاً جيداً على مختلف أنواع النشاط بما يتضمن توزيع وتشتيت المخاطر بشكل يقلل من فرص تعرض هذا الاستثمار إلى خطر هلاكه" (مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2007، ص: 67)

ويرى الباحث أن الاستثمار في الأوراق المالية هي شراء الأوراق المالية من أجل تحقيق عوائد دورية أو عوائد رأسمالية في المستقبل.

### المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في الأوراق المالية:

يمثل الاستثمار في الأوراق المالية أداة فاعلة، تعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي، تسهم في توفير الاستثمارات وتوظيفها وتوجيهها نحو الاختيار الأفضل. (الزبيدي، 2004) (سهو، 2010)، يعمل الاستثمار على توسيع مفهومها، من خلال تمويل مشاريع جديدة أو العمل على تطوير المشاريع القائمة، من خلال إصدار مجموعة من الأوراق المالية وطرحها في السوق، واستقطاب المستثمرين في مختلف المجالات للاكتتاب. (جرادي، 2016)

ويلعب الاستثمار في الأوراق المالية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول من خلال خلق السيولة وتسهيل عملية الاستثمار وتوفير درجة عالية من الائتمان. (النسور، 2016)

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار في الأوراق المالية في عدد من النقاط أهمها:

1. إيجاد قنوات استثمارية جديدة للمستثمرين.
2. العمل على استثمار الأموال المدخرة وتنميتها.
3. العمل على دوران العجلة الاقتصادية.
4. استيعاب كافة فئات المستثمرين.
5. يساعد على إقامة المشاريع الكبرى.
6. توزيع مخاطر السوق على عدد مستثمرين أكبر.
7. سهولة التداول في أسواق الأوراق المالية.
8. توفير الوقت والجهد.
9. توفير درجة عالية من الائتمان.
10. وجود قوانين تخضع لها الأوراق المالية وتعمل في ظلها.

### المطلب الثالث: أهداف الاستثمار في الأوراق المالية ومخاطرها:

أولاً: أهداف الاستثمار في الأوراق المالية:

يتوقع المستثمر في الأوراق المالية أن يعود عليه استثماره بمردود إيجابي من خلال: (يوسف، 2017)

1. تحقيق العائد من الاستثمار (الأرباح).
2. إمكانية تحقيق مكاسب رأسمالية من خلال بيع الأسهم بسعر أعلى من الشراء.
3. الاستمرار في الاستثمار لمدة أطول.
4. الدخول في استثمارات جديدة.
5. مواجهة عجز السيولة.
6. المحافظة على الموجودات.
7. التشجيع والعمل على جلب الاستثمارات الخارجية.
8. وجود الشفافية والافصاح لدى الشركات في ظل الأوراق المالية.

ثانياً: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

يتعرض الاستثمار في الأوراق المالية إلى العديد من أنواع المخاطر التي يمكن تصنيفها إلى مخاطر منتظمة، ومخاطر غير منتظمة: (حردان، 2012)

أ. المخاطر المنتظمة: وهي المخاطر التي تؤثر على جميع السوق، وتصيب جميع القطاعات الاستثمارية، ولا يمكن تجنبها من خلال التنوع في الاستثمار.

ومن هذه الأنواع:

1. مخاطر التضخم: ويقصد بها ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية. (عبدلي، 2012)
2. مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تنتج عن حدوث التقلبات في أسعار الفائدة، مما يؤدي في بعض الأحيان للخسارة في قيمة الورقة المالية.
3. مخاطر السياسات المالية والنقدية: ويقصد بها التغيرات التي تحدث على سعر النقد، والتي تؤثر على الأوراق المالية.

ب. المخاطر غير المنتظمة: هي المخاطر التي لا تؤثر على السوق بشكل كلي، وإنما تصيب قطاعًا أو شركة محددة، ويمكن تجنبها من خلال التنوع في الاستثمار.

ومن هذه الأنواع:

1. مخاطر السيولة: عدم توفر السيولة الكافية لبيع وشراء الأوراق المالية.
2. مخاطر الأعمال: ويقصد بها المخاطر التي تحدث بقطاع محدد مثل (المنافسة).
3. مخاطر إدارة الشركة: ويقصد بها عدم توفر الخبرة الكافية لإدارة الشركة مما يعرضها لمجموعة من المخاطر.

## الفصل الثالث: الاستثمار في الأوراق المالية في ضوء المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي

المبحث الأول: ماهية المعايير الشرعية وأهميتها

- المطلب الأول: الجهة المصدرة للمعايير الشرعية

- المطلب الثاني: أهمية المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية

المبحث الثاني: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية

- المطلب الأول: المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار

- المطلب الثاني: المعيار الشرعي رقم (21) الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

## المبحث الأول: ماهية المعايير الشرعية وأهميتها

تعتبر المعايير الشرعية البنية الأساسية لصناعة المنتجات المالية الإسلامية، التي تحتوي على الفتاوى والإجراءات اللازمة لتحقيق الضوابط الشرعية في المعاملات المالية.

فهي مرجعية شرعية للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، كونها تعمل من خلال المنهجية العلمية، ويعمل على إعدادها مجموعة من الفقهاء من مختلف المذاهب الفقهية والخبراء والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي لتكون ممكنة التطبيق في مختلف أنحاء العالم.

أصبحت هذه المعايير مؤشراً يتم من خلاله قياس مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق الأحكام الشرعية في منتجاتها ومعاملاتها. (أيوفي، 2017) (نعيرات، 2015)

### المطلب الأول: الجهة المصدرة للمعايير الشرعية:

ومن خلال هذا المطلب يستعرض الباحث الجهة المصدرة للمعايير الشرعية من حيث نشأتها وآلية إصدار المعيار الشرعي من خلالها.

أولاً: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

في عام 1987م قدم البنك الإسلامي للتنمية ورقة عمل في الاجتماع السنوي لمحافظة البنك في اسطنبول، بمقترح يتضمن أهمية وجود جهة تعمل على إعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية، وبعد ذلك تشكل العديد من اللجان للعمل على إنشاء هذه المعايير.

نشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر بتاريخ 1990/2/26م بموجب اتفاقية تأسيس بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية وهي (البنك الإسلامي للتنمية، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت التمويل الكويتي، مجموعة دار المال الإسلامية، مجموعة البركة المصرفية، بخاري كابيتال)، وكانت تسمى بـ ((هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية))، وفي 1991/3/27 سجلت الهيئة بدولة البحرين بشخصية معنوية مستقلة غير ربحية. (عمر، 2014)

تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أهدافها التي تتضمن، تطوير فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على نشر هذا الفكر من خلال إعداد الكوادر وتدريبها، ودعم الأبحاث العلمية، وعقد الندوات والدورات، وإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة، للتوفيق ما بين الفلسفة النظرية والتطبيق العملي في المؤسسات المالية الإسلامية، كما تعمل على تعديل المعايير بشكل مستمر لمواكبة التطورات في المنتجات المالية الإسلامية. (الزمار، 2015)

ويتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعد التعديل على النظام الأساسي في عام 1995م من الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والأمانة العامة، والمجلس الشرعي، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة.

تضم الجمعية العمومية جميع الأعضاء المؤسسين والمشاركين والمراقبين، وتعتبر هي أعلى سلطة في الهيئة، كما أنها تجتمع مرة واحدة على الأقل خلال العام، ويحضر الأعضاء المراقبون الاجتماع دون حق التصويت.

كما تضم الهيئة مجلس الأمناء والذي يتكون من 19 عضواً، يتم تعيينهم من مختلف فئات الهيئة مثل المؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية والإشرافية، وهيئات الرقابة الشرعية وغيرها، لمدة 5 سنوات، وبناءً على المادة الحادية عشر في النظام الأساسي، نص على عقد اجتماع واحد في السنة على الأقل للمجلس، وتصدر قراراته بتصويت أغلبية الأعضاء المشاركين، وفي حال تساوي الأصوات في المجلس يؤخذ برأي الجانب الذي يضم رئيس المجلس، هذا عدا عن اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة فيشترط موافقة ثلاثة أرباع المجلس، ولا يحق لمجلس الأمناء التدخل في أعمال المجالس الأخرى، ومن أبرز مهامه تعيين وإعفاء مجالس الهيئة بناءً على أحكام النظام الأساسي، وتأمين مصادر تمويل للهيئة، تعيين عضوين من أعضاء مجلس الأمناء في اللجنة التنفيذية، وتعيين الأمين العام. (أيوبي، 2017)

وتضم الهيئة أيضاً اللجنة التنفيذية التي تعمل على مناقشة خطة العمل والموازنة السنوية، ومناقشة القوائم المالية وتقرير المراجعة الخارجي... الخ، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل خلال العام بدعوة من الأمين العام، وكلما دعت الحاجة بطلب من رئيس اللجنة، وتتكون اللجنة من 6 أعضاء: رئيس،



وعضوين من مجلس الأمناء، والأمين العام، ورئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، ورئيس المجلس الشرعي.

أما الأمانة العامة فتضم الأمين العام والكادر الإداري والفني للهيئة، ويعتبر الأمين العام المدير التنفيذي الذي يقوم بتنسيق كافة أعمال الجمعية العمومية ومجالس ولجان الهيئة، ويقوم بالإشراف على الدراسات الخاصة بالبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة، ويمثل الهيئة في المحافل واللقاءات المختلفة... الخ.

وهناك المجلس الشرعي الذي يضم مجموعة من الفقهاء الذين لا يزيد عددهم عن 20 عضوًا يمثلون هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة بالإضافة إلى الأمين العام، يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء لمدة 4 سنوات، ويشمل مهام المجلس الشرعي على ابتكار صيغ شرعية جديدة تساعد المؤسسات المالية الإسلامية على مواكبة التطورات والتغيرات الحديثة، وتحقيق التوافق بين الفتاوى الشرعية والتطبيق العملي في المؤسسات المالية الإسلامية، وإبداء الرأي وإصدار الفتاوى في المنتجات المالية الجديدة، دراسة ومراجعة المعايير الصادرة عن الهيئة. (إدريس، 2015)

أما مجلس معايير المحاسبة والمراجعة فهو يتكون من الأمين العام و20 عضوًا يمثلون العديد من الجهات المختلفة منها المحاسبون القانونيون، وأساتذة جامعات، وهيئات رقابة شرعية... الخ، ويتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء لمدة 3 سنوات، يجتمع المجلس مرتين خلال العام على الأقل، وتصدر قراراته بتصويت أغلبية المجلس، وفي حال تساوي الأصوات في المجلس يؤخذ برأي الجانب الذي يضم رئيس المجلس، ويعمل المجلس على إعداد وتفسير وإرشادات المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وإصدار قرار بالإضافة أو الحذف أو التعديل في معايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة، وإعداد المعايير الأخلاقية لنشاطات المؤسسات الإسلامية، وإعداد الإجراءات التنفيذية لعمل مجلس المعايير.

عملت الهيئة من خلال تعديل نظامها الأساسي على تطوير أسلوب التمويل الخاص بها؛ حيث كان أعضاء الهيئة في السابق هم المؤسسات الخمسة المذكورة سابقًا تقوم بتقديم الدعم والتمويل للهيئة وأنشطتها، وحسب النظام المعدل الذي ينص على وجود مال خاص للهيئة "الوقف والصدقة" يقوم أعضاء الهيئة بدفع رسوم عضوية لمرة واحدة في السنة فقط ورسوم اشتراك سنوية، يتم بموجبها إنشاء

الوقف وتمويل النشاطات الخاصة بالهيئة، كما تستقبل الهيئة الهبات والتبرعات وغيرها من أشكال التمويل.

وتقسم العضوية في الهيئة إلى أعضاء مؤسسين، وأعضاء غير مؤسسين، وأعضاء مراقبين، كما شملت التعديلات إطلاق اسم الأعضاء المشاركين بدلا من الاعضاء غير المؤسسين، وقسمت المادة الثالثة من النظام المعدل الأعضاء المشاركين إلى:

1. مؤسسات مالية إسلامية تعمل ضمن ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

2. هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

3. "المجامع والهيئات الفقهية الإسلامية ذات الشخصية المعنوية".

ولتعميم الفائدة قامت الهيئة بتوسيع دائرة العضوية كي تشمل جميع الأعضاء المؤازرين من المؤسسات المالية التي ترغب بالتعاون والتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (أيوفي، 2017)

ثانيا: المعايير الشرعية:

عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار مجموعة من المعايير البالغ عددها 99 معياراً، تقسم إلى خمسة أنواع وهي: المعايير الأخلاقية وعددها 2، والمعايير الشرعية وعدده 58، ومعايير الحوكمة وعددها 7، ومعايير المحاسبة وعددها 27، ومعايير المراجعة وعددها 5، كما تحظى بالقبول والدعم من المؤسسات والأعضاء والبنوك المركزية وشركات المحاسبة والتدقيق القانونية في أكثر من 45 دولة، فهي منظمة رائدة تسعى لتحقيق التجانس بين الممارسات المالية الإسلامية المختلفة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. (أيوفي، 2015) ([www.aaofii.com](http://www.aaofii.com))

تعمل المعايير الشرعية وفق الاجتهاد الفقهي المعاصر على وضع الأسس والضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، وتساعد المؤسسات المالية الإسلامية في كسب ثقة عملائها من خلال تطبيق هذه المعايير على معاملاتها المالية وضبط إجراءاتها العملية، كما تقوم الهيئة بتدريب كوادرها وتأهيلهم في مجالات الصيرفة الإسلامية، وتمنح الإجازات والشهادات في المحاسبة ومعاييرها، والتدقيق والرقابة الشرعية، فأصدرت الهيئة 58 معياراً شرعياً تفصيلها كالآتي: المتاجرة في العملات، وبطاقة الحسم وبطاقة الائتمان، والمدين المماطل، والمقاصة، والضمانات، وتحول البنك التقليدي إلى مصرف

إسلامي، والحوالة، والمرابحة، والإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، والسلم والسلم الموازي، والاستصناع والاستصناع الموازي، الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة، والمضاربة، والاعتماد المستندي، والجمالة، والأوراق التجارية، وصكوك الاستثمار، والقبض، والقرض، وبيع السلع في الأسواق المنظمة، والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وعقود الامتياز، والوكالة وتصرف الفضولي، والتمويل المصرفي المجمع، والجمع بين العقود، والتأمين الإسلامي، والمؤشرات، والخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية، وضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات، والتورق، وضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية، والتحكيم، والوقف، وإجارة الأشخاص، والزكاة، والعوارض الطارئة على الالتزامات، والاتفاقية الائتمانية، والتعاملات المالية بالإنترنت، والرهن وتطبيقاته المعاصرة، وتوزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة، إعادة التأمين الإسلامي، الحقوق المالية والتصرف بها، والإفلاس، والسيولة تحصيلها وتوظيفها، حماية رأس المال والاستثمارات، والوكالة بالاستثمار، وضوابط حساب ربح المعاملات، وخيارات الأمانة، والوعد والمواعد، والمساقاة، وخيارات السلامة، وخيارات التروي، والعربون، وفسخ العقود بالشرط، والمسابقات والجوائز، وضمان مدير الاستثمار، والذهب وضوابط التعامل به، وإعادة الشراء. (أيوفي، 2017)

وتمتاز المعايير الشرعية بأنها أوجدت تطبيقات مصرفية جديدة تقود المؤسسات المالية الإسلامية نحو العالمية، وبيّنت أهمية دور الفقهاء في المعاملات المالية، وعملت على توحيد آراء وفتاوى الفقهاء التي تعمل في ظلها المؤسسات المالية الإسلامية، وأظهرت قوة الاقتصاد الإسلامي بتجنبه للربا وابتكار أدوات مالية جديدة، وضعف الاقتصاد الوضعي باعتماده على القروض والربا. (سمحان، 2009) (يونس، 2017)

### ثالثاً: آلية إصدار المعيار:

هناك مجموعة من المراحل الأساسية التي يمر بها المعيار قبل إصداره:

#### 1. مرحلة الدراسة الأولية:

تبدأ هذه المرحلة بالمقترحات المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية أو الهيئة حول موضوعات معينة أو المراجعة لمعيار حالي، ومن ثم إعداد المعيار الجديد المراد تناوله بدراسة أولية تتضمن خصائص عامة وشاملة حول الموضوع المراد دراسته، وتعرض على المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة. (يونس، 2017)

## 2. مرحلة الورقة الاستشارية:

يتم من خلال الورقة الاستشارية حصر النقاط الأساسية المقدمة للمعيار الجديد أو أبرز التغيرات على المعيار الحالي، ثم تعرض على المجالس واللجان المتخصصة للمناقشة، وبعد ذلك تعرض على الجهات المتخصصة في الصناعة المالية الإسلامية للتعبير وإبداء الرأي، ويتم مناقشتها في جلسات استماع علنية، تؤخذ الملاحظات والآراء بعين الاعتبار في تطوير مسودة المعيار. (يونس، 2017)

## 3. مرحلة مسودة المعيار:

هي المرحلة التي يتم فيها صياغة المعيار كما سيتم إصداره وبنفس الترتيب، وتعرض على المجالس واللجان للمناقشة، وتعرض مرة أخرى على المتخصصين في الصناعة المالية الإسلامية للمناقشة وإبداء الرأي، وتناقش في جلسات استماع علنية، وتؤخذ الملاحظات والآراء بعين الاعتبار في تطوير المعيار النهائي. (أيوفي، 2017)

## 4. مرحلة المعيار النهائية:

وهنا يتم إعداد المعيار بصورته النهائية ويعرض على المجالس واللجان للمناقشة النهائية واعتماده، وفي حال اعتماد المعيار من المجالس واللجان يعتبر ملزماً وواجب التطبيق ويوثق تاريخ السريان إن وجد. (يونس، 2017)

## 5. مرحلة إصدار المعيار:

هي مرحلة الإعلان عن إصدار المعيار الجديد أو المعدل في وسائل الإعلام والمنشورات، ويضاف المعيار إلى المطبوعات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

## 6. مرحلة مراجعة المعيار:

وفي هذه المرحلة تتعرض جميع المعايير إلى المراجعة والتعديل والتطوير لضمان مواكبة التطورات والتقدم. (يونس، 2017)

ومن خلال ما سبق نجد أن المرحلة الأخيرة تعمل على استمرارية البحث عما هو جديد من الإبداع في المنتجات والإصدارات لإتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لتطوير منتجاتها وخلق الميزة التنافسية في سوق المؤسسات المالية العالمية.

## المطلب الثاني: أهمية المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق الربح من خلال تقديم المنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، ولكي تتحقق هذه الضوابط لا بد من وجود قاعدة أساسية تعمل من خلالها المصارف الإسلامية، ومن هنا جاءت أهمية المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية وتتمثل بـ:

1. تمثل المعايير الشرعية القانون وحجر الأساس للمعاملات المالية المصرفية التي يتم من خلالها الحكم والوصول إلى معاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. تعمل المعايير الشرعية على دعم هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتقديم المساعدة في وضع الآليات والإجراءات لأداء مهامهم، وتحقيق الأهداف من الرقابة على المنتجات المالية في المصارف.
3. كسب ثقة عملاء المصارف الإسلامية، وتسهيل عملية التصنيف والجودة؛ حيث أن المعايير الشرعية توضع من خلال مجموعة من العلماء والفقهاء المتخصصين، وتطبيقها في المصارف الإسلامية يزرع الثقة وبيعث الطمأنينة في نفوس عملائها، وتؤكد أن معاملاتها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فتعمل على تشجيع الاستثمار بأشكاله. (جودة، 2016)
4. تساعد المعايير الشرعية العاملين في المصارف الإسلامية على تقليل الأخطاء وتجنبها، من خلال المرجعية التي تمثلها المعايير الشرعية والتي تترجم إلى قواعد وضوابط وأدلة للعمل توضع للعاملين، وتساعدهم في أداء أعمالهم وإنجاز مهامهم. (العمrani، 2015)
5. تثبت المعايير الشرعية إمكانية دخول منتجات المصارف الإسلامية للأسواق المالية العالمية وقوتها بتحقيق الأرباح وتجنب الأزمات العالمية مع الحفاظ على شرعيتها من خلال تطبيق المعايير الشرعية.
6. دحر المصالح الشخصية وتجنب الضغوطات الإدارية، فبعض العاملين في المصارف الإسلامية قد يضعف أمام إحدى الصفقات المحرمة لما تحققه من أرباح ومكاسب، ويعمل بالضغط على هيئة الرقابة الشرعية لإيجاد مخرج شرعي لها، ولكن بوجود المعايير الشرعية يتم تجنب هذه الضغوطات وتساعد هيئة الرقابة لشرعية على الثبات واتخاذ القرار المناسب (العمrani، 2015)
7. تعمل المعايير الشرعية على تحسين الأداء وتحقيق قدر من التوافق في العمل بين المصارف الإسلامية من خلال شرح المفاهيم ووضع قواعد العمل المصرفي الشرعي المشترك.

8. العمل على توحيد آراء أهل العلم وتقليل فجوة الخلاف بينهم، من خلال إيجاد نقاط التوافق وصياغتها لتحول إلى نظام يتم من خلاله توحيد العمل في المصارف الإسلامية. (العمراني، 2015)
9. تطوير المنتجات المالية في المصارف الإسلامية مع الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية واستقطاب المستثمرين لتنمية أموالهم وخدمة المجتمع بالطرق الشرعية (أيوفي، 2017)
10. الإسهام في إيجاد التوافق بين الممارسات الفعلية والعملية في المصارف الإسلامية وبين الفتاوى الشرعية الصادرة عن الفقهاء وهيئات الرقابة الشرعية.
11. تعمل المعايير الشرعية على تنمية المجتمع ومساعدة أصحاب المهن، من خلال وضع الطرق والإجراءات للمصارف الإسلامية بكيفية تمويلهم ضمن الأحكام الشرعية.
12. تساعد المعايير الشرعية البنوك المركزية على كيفية التعامل مع المصارف الإسلامية، والتعرف على عقودها وكيفية التدقيق عليها بضوء حدود المعايير الشرعية (جودة، 2016)

### **المبحث الثاني: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية**

اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة بالاستثمار في الأوراق المالية، وأصدرت معيارين شرعيين بهذا الخصوص، الأول هو المعيار رقم (17) "صكوك الاستثمار" والمعيار الثاني رقم (21) "الأوراق المالية (الأسهم والسندات)"، ويبين كل منهما مفهوم المعيار وتاريخ إصداره وخصائصه وأنواعه والحكم الشرعي له.

#### **المطلب الأول: معيار رقم (17) "صكوك الاستثمار":**

أولاً: ماهية المعيار وتاريخ تطوره:

عمل المعيار على تعريف مفهوم صكوك الاستثمار أنها وثائق متساوية القيمة، قابلة للتداول بعد تحصيل قيمتها وإغلاق باب الاكتتاب بها، وتمنح حاملها حصة في ملكية موجودات (أعيان، منافع، خدمات، نشاط استثماري معين) (مشعل، 2017)، ووضح المعيار مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بصكوك الاستثمار مثل التوريد، وعقد الإصدار، ومصدر الإصدار، ووكيل الإصدار، وبين المقصود بتداول الصك، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة... الخ.

وهدف المعيار إلى بيان الاحكام الشرعية المتعلقة بإصدار صكوك الاستثمار وتداولها واستردادها، كما ذكر مجموعة من خصائصها وأنواعها مع تفصيل وشرح لكل نوع من الأنواع، واختص المعيار ذكر صكوك الاستثمار فقط، بعيداً عن الاسهم والسندات.

وتم اعتماد المعيار من قبل المجلس الشرعي لصكوك الاستثمار في اجتماعه رقم (10) المنعقد في المدينة المنورة بتاريخ 3-8/5/2003م، ومَرَّ المعيار بمجموعة من المراحل قبل إصداره منها ما يلي:

قرار المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) في مكة المكرمة عام 2001م، ضرورة إصدار معيار شرعي خاص بصكوك الاستثمار، وبناءً عليه كلفت لجنة المعايير الشرعية أحد المستشارين الشرعيين بإعداد مسودة لمعيار صكوك الاستثمار.

وفي شهر 4 من عام 2002م، ناقشت اللجنة مسودة للمعيار في اجتماعها رقم (2)، ووضعت مجموعة من الملاحظات وطلب من المستشار الشرعي القيام بتعديل المسودة بناءً على ملاحظات اللجنة، وفي الاجتماع الرابع المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية ناقشت اللجنة المعيار وأدخلت عليه التعديلات في ضوء ملاحظات الأعضاء وتوصيات الملتقى الفقهي الأول بشأن ضوابط التداول في الأوعية الاستثمارية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2002/6/27م.

وفي اجتماع رقم (5) شهر 9/2002م، قررت اللجنة دمج مسودة معيار صكوك الاستثمار مع معيار التوريق، وفي الاجتماع رقم (6) المنعقد في مملكة البحرين شهر 9/2002م، ناقشت اللجنة مسودة المعيار المدمج بها معيار التوريق.

وفي الاجتماع رقم (9) المنعقد بتاريخ 16-21/11/2002م، عُرضت المسودة المعدلة على المجلس الشرعي، ونوقشت من الأعضاء وتم التعديلات عليها، وقرر المجلس إرسالها لأصحاب الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي والملاحظات حولها استعداداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

وتم عقد جلسة الاستماع في 19/2/2003م في مملكة البحرين بحضور ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً، يمثلون المؤسسات المالية الإسلامية، والبنوك المركزية، ومكاتب المحاسبة، وأساتذة الجامعات وفقهاء الشريعة.... الخ، وتم الاستماع إلى الملاحظات والتوصيات والإجابة عليها من قبل لجنتي المعايير الشرعية رقم (1) و(2)، وبعد ذلك عقدت لجنة المعايير اجتماعاً بتاريخ 5/3/2003م نوقشت من

خلاله الملاحظات التي وجهت خلال جلسة الاستماع، وتم تعديلها على المسودة النهائية، وفي تاريخ 2003/5/8-3م عقد اجتماع رقم (10) وتم فيه اعتماد المعيار وإصداره. (أيوفي، 2017)

ثانيًا: أهم ما جاء في المعيار الشرعي رقم (17) "صكوك الاستثمار":

بعد الاطلاع على معيار صكوك الاستثمار نجد أنه تناول مجموعة من خصائص هذه الصكوك؛ حيث ذكر أنها وثائق متساوية القيمة، تصدر باسم مالكيها وتمنحه حصة في ملكية موجودات، ولا تمثل قرضًا على مُصدرها، وتصدر بعقد شرعي، ويتم تداولها في الأسواق بضوابط شرعية، وحاملوها يشاركون في العُثم حسب الاتفاق وفي العُرم حسب ما يحمله من صكوك.

كما تناول المعيار أنواع صكوك الاستثمار والحكم الشرعي لكل منها، ووضع المعيار الضوابط الشرعية لإصدار صكوك الاستثمار، فأشار المعيار إلى جواز إصدار صكوك الاستثمار بشرط أن يكون العقد شرعيًا، وتصكيك الموجودات وإصدار صكوك بقيمتها، مع عدم جواز تصكيك الديون لغرض تداولها، وبَيّن المعيار أن اعتماد العقد على طرفين هما الجهة المصدرة للصك والمكتتبون، وتتحدد العلاقة بينهم بناءً على نوع العقد وصفته الشرعية، ووجوب التزام كل طرف من الأطراف بما يترتب عليه من آثار والتزامات بموجب العقد.

وتمثل نشرة إصدار الصك للمكتتبين دعوة للاكتتاب، وتمثل الإيجاب على الدعوة في حال الاكتتاب، والقبول يكون في حال موافقة الجهة المصدرة على الاكتتاب، وفي بعض الأحيان يذكر في النشرة أنها تعتبر قبولًا.

ويجب أن تحتوي نشرة الإصدار على شروط التعاقد والبيانات الكافية عن الجهة المصدرة وصفاتها الشرعية وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وأن تحتوي أيضًا على شروط تعيينهم وعزلهم، كما يجب أن تحدد النشرة نوع العقد الذي يصدر الصك من أجله، ويكون مستوفيًا للشروط والأركان، بالإضافة لوجود هيئة شرعية تشرف على الإصدار وتراقب العمل، وأن تشمل النشرة على حصة حامل الصك من العُثم ويتحمل العُرم بمقدار حصته من الصكوك مع عدم وجود أي نص يضمن قيمة الصك.

كما نص المعيار على جواز تعهد الجهة المصدرة للصك بشراء الصكوك المتبقية غير المكتتب بها، ويعتبر وعدًا ملزمًا عليها، ويمكن إصدار الصكوك لأجل أو من دون تحديد الأجل، كما أجاز المعيار للجهة المصدرة إيجاد وابتكار طريقة تدير من خلالها المخاطر بشرط أن تتناسب مع الأحكام الشرعية.



وأجاز المعيار وجود نظام من الجهة المصدرة يعمل على التحوط وإدارة المخاطر، وهنا يمكن القول في وجوب ذكر طريقة التحوط وإدارة المخاطر إذا كانت مؤثرة في حقوق حملة الصكوك في نشرة الإصدار.

أما فيما يخص تداول الصكوك واستردادها، أجاز المعيار استرداد الصكوك في حال كانت تمثل حصة في الموجودات وتم وقف باب الاكتتاب وبدأت الشركة أو المؤسسة في العمل، أما قبل ذلك فيؤخذ بالاعتبار أحكام الديون والصرف، كما سمح المعيار من باب جلب المكتتبين أن تقوم الجهة المصدرة للصكوك بالتعهد في نشرة الإصدار بشراء ما يعرض عليها من الصكوك بسعر السوق أو بما يتم الاتفاق عليه عند الاسترداد وليس بسعر القيمة الاسمية.

ولم يحدد المعيار طريقة محددة لتداول الصكوك، وأجاز كل الطرق بشرط ألا تخالف الشرع، وأكد المعيار على جواز تداول صكوك ملكية الموجودات المؤجرة أو الموعود استئجارها، ويمكن استردادها قبل موعد استحقاق الأجل بسعر السوق أو ما يتم الاتفاق عليه عند الاسترداد وليس بسعر القيمة الاسمية.

وعمل المعيار على توضيح كيفية تداول ملكية منافع الأعيان (الموجودات) قبل إعادة إجارتها، وبيّن الحق للجهة المصدرة باستردادها من مالكيها بعد الاكتتاب بسعر السوق أو ما يتم الاتفاق عليه عند الاسترداد بشرط ألا يكون ثمن الاكتتاب مؤجلاً. \*

كما لم يجز المعيار تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة إلا في حال تحديد العين المراد منها المنفعة، وأجاز تداول ملكية الخدمات المحددة قبل إعادة إجارة الخدمة، كما نص المعيار على عدم جواز تداول صكوك ملكية الخدمات المحددة والموصوفة قبل تحديد الطرف التي تستوفى منه الخدمة، ووضح المعيار حق المشتري الثاني لمنافع الأعيان بإصدار صكوك جديدة بها.

وفيما يخص صكوك الاستصناع أجاز المعيار تداولها واستردادها في حال تحولت النقود إلى أعيان مملوكة في مدة الاستصناع، وذكر المعيار عدم جواز تداول صكوك السلم وصكوك المراجعة بعد تسليم البضاعة للمشتري. (الشاعر والزيدانيين، 2016)

\* للاستزادة حول الموضوع يمكن مراجعة البند 3/4 من المعيار الشرعي رقم (9) الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.

وأجاز المعيار تداول صكوك المضاربة والمشاركة والوكالة بالاستثمار بشرط وقف باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك والبدء بالأنشطة المختلفة، كما أجاز تداول صكوك المزارعة والمساقاة بشرط أن تكون قبل وقف باب الاكتتاب وقبل تخصيص الصكوك والبدء بأي نشاط (إذا كان مالكو الأرض هم حملة الصكوك، أما إذا كانوا الملتزمين بالعمل فلا يجوز التداول بها إلا بعد بدو صلاح الثمر والزرع)، ويجوز تداول صكوك المغارسة بشرط وقف باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك والبدء بالنشاط، وليس بالضرورة أن يكون حملة الصكوك هم الملتزمين بالغرس أو مالكي الأرض.

ومن خلال ما جاء سابقاً نجد أن المعيار أجاز التداول ببعض الصكوك بشروط مثل وقف باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك والبدء بالنشاط، ولم يحدد طريقة للتداول، ومنح الجهة المصدرة للصك باسترداده ولكن بشرط وقف باب الاكتتاب وبسعر السوق وليس بسعر القيمة الاسمية، كما شدد المعيار على عدم جواز تداول الصكوك غير الموصوفة في الذمة وغير محددة الطرف الذي تستوفى منه الخدمة، وأكد المعيار على عدم جواز تداول صكوك السلم لأنها تمثل حصة في دين السلم، وعدم جواز تداول صكوك المراجعة بعد تسليم البضاعة للمشتري لأنها تمثل ديناً نقداً في ذمة المشتري.

وفيما بعد يذكر الباحث أنواع صكوك الاستثمار كما وردت في المعيار الشرعي: \*

1. صكوك ملكية الموجودات المؤجرة
2. صكوك ملكية المنافع وهي:
  - أ. صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة
  - ب. صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة
  - ت. صكوك ملكية الخدمات من طرف معين
  - ث. صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة
3. صكوك السلم
4. صكوك الاستصناع
5. صكوك المراجعة
6. صكوك المشاركة وتنقسم إلى:
  - أ. صكوك الشركة

\* انظر الفصل الثاني من الدراسة حول أنواع الصكوك الإسلامية.

ب. صكوك المضاربة

7. صكوك المزارعة

8. صكوك المساقاة

9. صكوك المغارسة

## المطلب الثاني: معيار رقم (21) "الأوراق المالية (الأسهم والسندات)":

أولاً: ماهية المعيار وتاريخ تطوره:

يتبنى المعيار الشرعي للأوراق المالية مفهوم السهم على أنه صك قابل للتداول، يمثل حصة الشريك في رأس مال الشركة، وعرف السند أنه ورقة مالية يهدف لاقتراض الأموال مقابل فائدة ثابتة تسدد خلال فترة زمنية محددة، تصدرها المؤسسات الحكومية والتجارية، كما بين أيضاً مجموعة من المفاهيم الأخرى ذات العلاقة بالأوراق المالية مثل العقد المستقبلي وبين أن هذا العقد يتم إبرامه لعملية بيع أو شراء الأسهم في المستقبل وأنه قانوني وملزم ويذكر فيه تاريخ ومكان التسليم، وأن العنصر الوحيد المتغير فيه هو الثمن، كما عرف المعيار عقد الاختيار، وعقد مبادلة عوائد الأسهم.

وهدف المعيار إلى بيان الأحكام الشرعية وضوابطها المتعلقة بالأسهم، وما يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاته عند الإصدار والتداول، كما هدف المعيار أيضاً إلى بيان الحكم الشرعي بالسندات الربوية من حيث الإصدار والتداول.

واعتمد المعيار من قبل المجلس الشرعي للأوراق المالية (الأسهم والسندات) في اجتماعه رقم (12) في المدينة المنورة بتاريخ 15-20/5/2004م، حيث مر المعيار بمجموعة من المراحل قبل إصداره منها ما يلي:

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة، بتاريخ 24-28/11/2001م، ضرورة وجود معيار شرعي خاص يتحدث عن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

وبناءً على ذلك كلفت لجنة المعايير الشرعية أحد المستشارين الشرعيين بإعداد مسودة لمعيار الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

وبتاريخ 2003/3/18-17م، تم عقد اجتماع لجنة المعايير الشرعية السادس في مملكة البحرين، وقامت اللجنة بمناقشة الدراسة المقدمة ووضع مجموعة من الملاحظات عليها، ثم طلبت من المستشار إضافة الملاحظات بناءً على ما تم مناقشته. (أيوفي، 2017)

وفي الاجتماع السابع رقم (1) للجنة المعايير الشرعية المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 2003/4/17-16م، قامت اللجنة بمناقشة مسودة مشروع المعيار، ووضع مجموعة من الملاحظات، ثم عملت على إدخال هذه الملاحظات والتعديلات اللازمة بناءً على ما تم من مناقشات، وفي تاريخ 2003/6/26-25م، قامت اللجنة مرة أخرى بالاجتماع ومناقشة مسودة المعيار وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء المناقشات وما خرج عنها من ملاحظات واقتراحات حول مسودة المعيار.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2003/7/24-23م، قامت لجنة المعايير الشرعية باجتماعها التاسع بمناقشة مسودة مشروع معيار الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وإبداء الملاحظات عليه ثم إجراء التعديلات اللازمة وإضافتها على مسودة المعيار.

وبتاريخ 2003/11/2-10/27م، تم عقد الاجتماع الحادي عشر في مكة المكرمة، وعرض فيه مسودة المعيار بعد التعديل عليه من قبل المجلس الشرعي، حيث قام المجلس بإبداء الملاحظات والاقتراحات على المسودة، وأدخلت التعديلات في مسودة المعيار، وبعد ذلك قرر إرسال المسودة لأصحاب الاختصاص والاهتمام لإبداء ملاحظاتهم تمهيداً لجلسة الاستماع.

تم عقد جلسة الاستماع بتاريخ 2004/1/21م في مملكة البحرين، بحضور ما يزيد عن (15) مشاركاً يمثلون مكاتب المحاسبة، والبنوك المركزية، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، والمؤسسات المالية الإسلامية، والمعنيين بهذا المجال، حيث قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات حول مسودة المعيار، وقد تم الإجابة والتعليق عليها من قبل لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2).

وعقدت لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) اجتماعاً بتاريخ 2004/1/22م في مملكة البحرين، وناقشت جميع الملاحظات الواردة لها خلال جلسة الاستماع، ثم قامت بالتعديلات اللازمة بناءً على ما رأيته مناسباً وأدخلته في مسودة المعيار، وفي تاريخ 2004/4/15م، تم عرض المسودة المعدلة للمعيار الشرعي للأوراق المالية (الأسهم والسندات) على لجنة الصياغة باجتماعها في مملكة البحرين.

وبتاريخ 2015/5/20م بالمدينة المنورة، قام المجلس الشرعي بإجتماعه الثاني عشر بمناقشة الاقتراحات والملاحظات والتعديلات التي قدمتها لجنة المعايير الشرعية ولجنة الصياغة، وتم إدخال المناسب منها، وتم اعتماد بنود المعيار بعضها بالأغلبية وبعضها بالإجماع، بناءً على ما ثبت في محاضر اجتماعات المجلس، وتم إصدار المعيار الشرعي للأوراق المالية بتاريخ 2015/5/20م.

ثانيًا: أهم ما جاء في المعيار الشرعي رقم (21) "الأوراق المالية (الأسهم والسندات)":

بعد الاطلاع على المعيار الشرعي للأوراق المالية (الأسهم والسندات)، نجد أن المعيار اختص بذكر الأسهم والسندات حيث تناول الأسهم بكافة جوانبها (الإصدار، والتداول، والمتاجرة، والاستثمار، ورهنها، وإقراضها، وإيجارها، والسلم فيها)، وبين المعيار الحكم الشرعي لكل منها.

وأشار المعيار إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بالسندات الربوية وبجوانبها من حيث؛ (الإصدار، والتداول)، وبين الحكم الشرعي لكل منها، كما طرح المعيار البديل الشرعي للسندات. (مشعل، 2017)

فقد بين المعيار جواز إصدار الأسهم على أن الهدف الذي أصدر السهم من أجله حلال، وهنا يمكن القول إن الجواز بإصدار السهم يرتبط بطبيعة عمل الشركة التي أصدرته، وذلك لأن السهم جزء من رأس مال الشركة ويحقق العائد لحامله، فإن كان عمل الشركة في المحرمات مثل التعامل بالربا أو تصنيع الخمر.. الخ، حرم إصدار السهم تبعًا لحرمه عملها.

كما أجاز المعيار إضافة نسبة على الاكتتاب تحت مسمى (رسوم الإصدار) بشرط أن تكون مقدرة بشكل دقيق ومناسب، بهدف تغطية مصروفات الإصدار. \*

وأجاز المعيار إصدار وطرح أسهم جديدة في السوق بهدف زيادة رأس المال بشرط أن تكون قيمة السهم الجديد بُنيت على القيمة العادلة للسهم القديم، إما من خلال التقييم الفعلي لموجودات الشركة أو بناءً على القيمة السوقية الحالية للسهم. \*

وهنا أجاز المعيار للجهة المصدرة للأسهم بالتعهد للمكتتبين بقيامها بشراء جميع الأسهم المتبقية من الإصدار بالقيمة الاسمية وهو ما يسمى (ضمان الإصدار)، كما وضح المعيار أن جواز ضمان الإصدار بشرط عدم وجود مقابل لهذا الضمان، أي أن الجهة المصدرة لا تحصل على أي مقابل تعهدا بالضمان،

\* انظر البند 2/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.

\* انظر البند 3/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.

\* انظر البند 4/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.

وتقوم فقط بشراء الأسهم المتبقية من الإصدار، كما ذكر المعيار جواز إعطاء الأجر مقابل العمل للجهة العاملة سواء كانت هذه الجهة هي المصدرة للأسهم أو غيرها، ولكن ألا يكون هذا الأجر مقابلًا عن الضمان. \*

كما أجاز المعيار عند الاكتتاب تقسيط قيمة السهم، بدفع جزء من القيمة وتأجيل ما تبقى، ويشترط المعيار شمول التقسيط لجميع الأسهم، وأن مسؤولية الشركة تبقى بقيمة جميع الأسهم المكتتب بها. \* ونص المعيار على عدم جواز إصدار الأسهم الممتازة لأنها تمنح حاملها مجموعة من الخصائص في توزيع الأرباح والأولوية في التصفية، وسبب عدم جوازها هو وقوع الظلم على بقية الشركاء في هذه الحالة، وأجاز المعيار منح بعض الأسهم مجموعة من الحقوق الإضافية عن حقوق السهم العادي المتعلقة بالأموال الإدارية والإجرائية مثل حق التصويت. \*

وبين المعيار عدم جواز إصدار أسهم التمتع، والمقصود بها الأسهم التي تعطى لحامل الأسهم بدلًا عن أسهمه التي ردت قيمتها إليه بشكل تدريجي من خلال الأرباح وأثناء عمل الشركة، ويُمنح هذا السهم نفس الحقوق التي تمنح لأسهم رأس المال إلا في نسبة العوائد، فحامل سهم التمتع يأخذ عائدًا أقل من حامل أسهم رأس المال، ويأخذ نصيبه من الموجودات بعد حصول حامل سهم رأس المال على قيمة سهمه (رأس المال)، وهنا نجد أن مالك سهم التمتع لا يتمتع بنسبة العائد وحصته من الموجودات كحامل سهم رأس المال. \*

واعتبر المعيار أن شهادة الأسهم أو ما يحل مكانها، وثيقة شرعية تثبت حصة حاملها في موجودات الشركة، ويمكن أن تكون الشهادة أو ما يحل مكانها باسم حاملها أو مالكة أو لأمره، وهنا نجد أن المعيار أكد على حفظ الحقوق وتوثيقها من خلال اعتباره أن الشهادات أو السجلات الخاصة وثيقة شرعية تثبت حق حاملها أو مالكة بحصته من موجودات الشركة.

أما ما يخص أحكام تداول الأسهم، فقد بين المعيار أن الأسهم هي جزء من رأس مال الشركة وموجوداتها، ويحصل حاملها على العائد من الربح ويترتب عليه الالتزامات في حال الخسارة بما يملك من الأسهم، كما أنه يحق لحامل السهم التصرف به كما يشاء من بيعه أو تقديمه هبه أو غير ذلك.

\* انظر البند 5/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة

\* انظر البند 14/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة

\* انظر البند 15/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة

وبين المعيار جواز تداول أسهم الشركة في حال كان موجوداتها من الأعيان والمنافع مع الديون والنقود أكثر من الأعيان والمنافع، بشرط أن تكون الأعيان والمنافع تساوي الثلث فأكثر، لتكون الديون والنقود تابعة لها (لا تزيد النقود والديون عن (70%) ).

وأجاز المعيار الاستثمار بالسهم، أي جعل السهم نفسه سلعه، وهنا بين المعيار جواز شراء السهم وبيعه حالاً أو آجلاً بشرط جواز عمل الشركة، وأكد المعيار جواز شراء السهم وبيعه بقصد الاستفادة من فرق السعر.

كما نص المعيار على جواز شراء الأسهم والتعامل بها بقصد التغيير وإصلاحها لتصبح شرعية، وبين المعيار الشروط التي يجب مراعاتها عند الشراء أو التعامل بهذه الأسهم غير الشرعية، وهي القدرة على اتخاذ القرار بتحويل وتغيير هذه الأسهم من أسهم غير شرعية إلى أسهم شرعية في الاجتماع الأول للجمعية العمومية أو السعي لتحويلها، والحكمة من جوازها، فتح باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب سعي المسلم لتغيير السلوك الخاطئ المحيط به. \*

أكد المعيار على عدم جواز التعامل بالأسهم التي تقوم شركاتها بالاقتراض أو الإيداع بفائدة حتى وإن كانت تعمل الشركة بالحلال، وأجاز المعيار التعامل بهذه الأسهم لرفع الحرج والحاجة العامة ولكن بالشروط الآتية:

1. ألا تهدف الشركة في نظامها الأساسي إلى التعامل بالربا أو المحرمات.
2. أن يكون المبلغ المقترض بفائدة أقل من 30% من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، مع التأكيد على عدم جواز القرض بفائدة مهما كانت نسبته.
3. أن يكون المبلغ المودع بفائدة أقل من 30% من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، مع التأكيد على عدم جواز الإيداع بفائدة مهما كان المبلغ.
4. الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو 5% من إجمالي إيرادات الشركة.
5. تحدد هذه النسب من آخر ميزانية أو قائمة مركز مالي مدقق.
6. الالتزام بالتخلص من العائد المحرم بما يخص السهم وفقاً لما يأتي:

أ. يجب على حامل السهم (مستثمراً أم تاجراً) التخلص من العائد الحرام في نهاية الفترة المالية (ربع سنه، أو نصف سنه، أو سنة كاملة)، وفي حال بيع السهم قبل انتهاء الفترة المالية، لا تجب على البائع وإنما تجب على المشتري عند انتهاء الفترة المالية.

\* انظر المعيار الشرعي رقم (6) تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي.

ب. يجب التخلص من العائد المحرم في حال ربح الشركة أم خسرت، أو تم توزيع الأرباح أو لم توزع.

ج. لا يجب على المدير أو الوسيط التخلص بجزء من أموالهم، فهي حق لهم مقابل عملهم.

د. يتم تحديد النسبة المحرمة التي يجب التخلص منها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مجموع العائد المحرم للشركة} \div \text{مجموع عدد الأسهم} = \text{العائد المحرم لكل سهم}$$

العائد المحرم لكل سهم  $\times$  عدد الأسهم للشخص أو المؤسسة = القيمة التي يجب التخلص منها

أمثلة على المعادلة السابقة:

إذا كان مجموع العائد المحرم من الأسهم هو 5000 دينار، وعدد أسهم الشركة 400 سهم، وحصة الشريك من الأسهم هي 50 سهمًا، ما هي قيمة العائد المحرمة على أسهم الشريك؟

الحل: 5000 دينار  $\div$  400 سهم = 12.5 دينار

$$12.5 \text{ دينار} \times 50 \text{ سهمًا} = 625 \text{ دينارًا}$$

هـ. لا يمكن الانتفاع بالعائد المحرم بأي شكل من الأشكال حتى لو بدفع الضرائب.

و. يقدم العائد في سبيل أوجه الخير المختلفة، وفي حال وجود وسيط فعليته أن يخبر صاحب العائد بطريقة التخلص منه حتى يقوم بها بنفسه، ويمكن تقديم هذه الخدمة مقابل أجر أو بدون مقابل.

7. يجب تطبيق الضوابط المذكورة بغض النظر أكانت لنفسها أم بواسطة غيرها أو على سبيل الوكالة على الغير.

8. وجود الاستمرارية في مراعاة هذه الضوابط طول فتر التعامل، وفي حال الإخلال بالضوابط وجب الخروج من الاستثمار.

لم يُجز المعيارُ رهنَ السهم لغايات الحصول على قرض بفائدة، كما أنه لم يجز شراء الأسهم من خلال القرض بفائدة من السمسار وغيره، وبين المعيار من خلال حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) {لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرَّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيَهُ، وَقَالَ: (هُمُ سَوَاءٌ)} (رواه مسلم، رقم 1598). \*

\* انظر البند 6/2/1/4، بالمعيار الشرعي رقم (12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.



كما ذكر المعيار عدم جواز بيع الأسهم في حال عدم امتلاكها، وبين المعيار أن بيع ما لا تملك منهى عنه شرعاً لحديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) { لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ } (رواه البخاري، رقم 2123) (رواه مسلم، رقم 1525)، وأجاز المعيار بيع الأسهم والتصرف بها في حال انتقال الضمان للمشتري وامتلاك قبضتها، فيصبح له حرية التصرف بها، حتى وإن لم يتم التسجيل النهائي لها.

ونجد أن المعيار منح الجهات الرسمية الحق في وضع نظام خاص للتداول بالأسهم، مثل عدم السماح بالتداول بالأسهم إلا من خلال سماسرة مختصين ومرخصين لهذا العمل، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة والمصلحة العامة، كما أن المعيار لم يُجْز إقراض السهم.

وأجاز المعيار رهن السهم بغض النظر عن موجودات الشركة أكان الغالب فيها أعياناً أم نقوداً أم ديوناً، ولكن أكد على مراعاة شروط بيع الأسهم، وبين المعيار جواز الرهن من القاعدة الشرعية وهي (جواز رهن كل ما يجوز بيعه).

كما نص المعيار على عدم جواز السلم في الأسهم، وبين أن السلم فيها لا يعتبر ديناً في الذمة ويعتبر عيناً بعين، كما أنه يمكن انقطاع السهم من السوق وعندها لا يستطيع البائع تسليمها عند حلول الأجل، ويعتبر السلم في الأسهم بيع العين غير المملوكة وهذا لا يجوز شرعاً.

وفي عقود المستقبلات على الأسهم، أكد المعيار على عدم جوازها وأن المقصود في هذه العقود وجود شرط تأجيل تسليم الأسهم للمستقبل وهذا لا يجوز، وهنا يكون البائع قد باع ما هو مملوك لغيره، وفي غالب هذه العقود تنتهي بين أطراف العقد بالتسوية النقدية.\*

ونص المعيار على عدم جواز عقود الاختيارات في الأسهم، كونها تحتوي على الغرر وبيع ما لا تملك.\*، ولم يُجْز المعيار عقود المبادلات المؤقتة في الأسهم وعوائدها فهي تحتوي على الربا والقمار، كما أجاز المعيار إجارة الأسهم لأسباب مختلفة، وأجاز أيضاً إعارة الأسهم بقصد الرهن وغيرها من الحالات، ووضح المعيار عدم جواز المستعير ببيع الأسهم إلا في حال تنفيذ الرهن.

كما أن المعيار لم يُجْز تداول الأسهم في حال كان موجوداتها نقوداً فقط إلا بقيمتها الاسمية (الاكتتاب)، ويكون التقابض شرطاً أساسياً لجوازها، ويجوز التداول بالأسهم إن كان موجوداتها نقوداً

\* انظر البند 2/5، بالمعيار الشرعي رقم (20) بيوع السلع في الأسواق المنظمة.

في حال بدأت الشركة في العمل أو عند تصفيتها، كما لم يجز المعيار تداول الأسهم في حال كانت موجوداتها ديوناً فقط إلا بمراعاة أحكام الديون.

ونص المعيار على جواز تداول الأسهم في حال كانت موجوداتها أعياناً ومنافعاً ونقوداً وديوناً حسب طبيعة عمل الشركة وفيما يلي مجموعة من صورها:

1. إذا كانت طبيعة عمل الشركة في الأعيان والمنافع والحقوق فإنه يجوز تداول أسهمها دون الرجوع

إلى أحكام التصرف في الديون، ولكن بشرط أن تكون القيمة السوقية للأعيان والمنافع والحقوق بنسبة 30% فأكثر من جميع موجودات الشركة (الأعيان، المنافع، الحقوق)، واستند المعيار في ذلك إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله (صل الله عليه وسلم) { مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ } (رواه البخاري، رقم 2250) (رواه مسلم، رقم 1543)

2. في حال كانت الشركة تعمل في الذهب أو الفضة أو العملات فإنه يجوز تداول أسهمها بشرط الرجوع إلى أحكام الصرف.

3. في حال كانت طبيعة الشركة تعمل في منح التسهيلات (الديون)، فإنه يجوز تداول أسهمها بشرط الرجوع إلى أحكام الديون.

من أهم ما جاء في المعيار حول السندات، عدم جواز إصدار السندات، وذلك لما يشترط فيها من زيادة ربوية على المبلغ المقترض، سواء كانت دفعات شهرية أو سنوية أو غير ذلك، وبين المعيار حرمة السندات ذات الجوائز بغض النظر عن الجهة التي أصدرتها، ونجد فيما سبق أن السند هو قرض يُمنح مقابل فائدة ربوية.

ونص المعيار على عدم جواز تداول جميع أنواع السندات وبغض النظر عن الجهة التي أصدرتها، وبكافة أشكالها من حيث؛ البيع والشراء والرهن والحوالة وغير ذلك، وبين المعيار سبب عدم جواز تداول السندات وهو اشتغالها على الربا، وأن إجازة التداول بها تمنحها الاستمرارية وانتقالها من شخص لآخر وتوسيع دائرة التعامل بالربا، كما أن المعيار أشار إلى البديل الشرعي لإصدار وتداول السندات، وهي الصكوك الاستثمارية، وفيما سبق بينت الدراسة المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، (انظر المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار).

## الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة

(تطبيق المعايير الشرعية المتعلقة بالأوراق المالية في البنك الإسلامي الأردني)

المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني واستثماراته بالأوراق المالية

- المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

- المطلب الثاني: استثمارات البنك الإسلامي الأردني بالأوراق المالية

المبحث الثاني: التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17)،

(21) الصادرين عن أيوفي

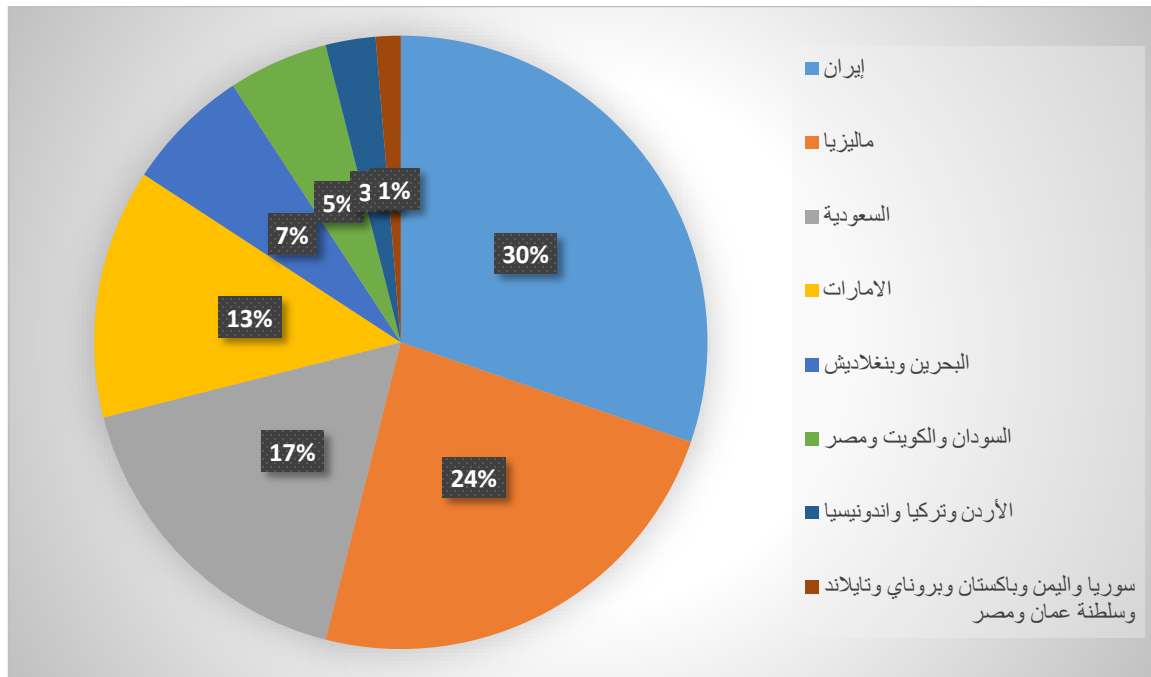
## المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني واستثماراته بالأوراق المالية

اثبتت المصارف الإسلامية نجاحًا باهرًا من خلال الدور التي لعبته في الاقتصاد العالمي الحديث، حيث عملت على تنمية الأموال المدخرة وتوجيهها للمسار الصحيح الذي يخدم الفرد والمجتمع ويحقق التنمية الاقتصادية، كما أن المصارف الإسلامية تعمل على مبدأ العُثم بالغُرم وهو ما يحُمّلها مسؤولية المشاركة بالربح والخسارة.

تعمل المصارف الإسلامية على أساس عدم التعامل بالربا، فهي تلتزم بالاستثمار وتمويل الأنشطة الحلال من خلال ابتكار الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية التي تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية، مثل (المشاركة، والمراصة، والمضاربة.. الخ).

إن ما يميز تجربة العمل المصرفي في الآونة الأخيرة هو عملية التطوير والتجديد المستمر، وانفتاحها على العالم للاستفادة من التجارب المصرفية التي تدور حولها مع التزامها بالضوابط الشرعية، ويتوزع ترتيب أكبر (100) مصرف إسلامي من حيث الأصول في العالم حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2) توزيع أكبر المصارف الإسلامية في العالم من حيث الأصول



(اتحاد المصارف العربية، [www.uabonline.org](http://www.uabonline.org))

كما أظهرت الإحصائيات التحليلية ارتفاع الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغت في عام 2016م (386) مليار دولار وأصبحت في عام 2017م (1509) مليار دولار، أي ارتفعت بنسبة (74.4%). (اتحاد المصارف العربية، [www.uabonline.org](http://www.uabonline.org))

وأحرزت المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2017م نمواً في الموجودات مقارنةً بالعام 2016م كما يلي:

الجدول رقم (4) نسبة النمو في المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية (مليار دولار)

البيان	عام 2016	عام 2017	نسبة النمو
الموجودات	10.4	10.8	0.4%
حقوق الملكية	1.0	1.1	0.1%
الودائع	9.2	9.5	0.3%
التمويل	7.1	7.5	0.4%

الجدول من إعداد الباحث

### المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني:

تأسس البنك الإسلامي الأردني في عام 1978م ليكون أول بنك إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة محدودة، يعمل على تحقيق الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وترسيخ قيم المنهج الإسلامي، وتقديم الخدمات لمصلحة المجتمع.

ويحرص البنك على تحقيق المصالح المختلفة للمستثمرين والمساهمين والعملاء والموظفين، والسعي إلى تطوير وابتكار الصناعة المصرفية والتكنولوجية الإسلامية التي تقدم الخدمات المميزة.

يَعمل لدى البنك الإسلامي الأردني (2335) موظفاً موزعين على (74) فرعاً و(26) مكتباً مصرفياً حسب الحاجة، كما يشكل مجموعة من اللجان التي تعمل من خلال مجلس الإدارة ومنها (لجنة الحاكمية المؤسسية، ولجنة التسهيلات الائتمانية، ولجنة المسؤولية الاجتماعية، ولجنة التدقيق... الخ)،

كما يضم هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من أربعة (4) أعضاء من كبار العلماء المتخصصين في فقه المعاملات. (أبو جبل، 2019)

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإبداء الرأي الشرعي في معاملات البنك، كما تعمل على مراجعة جميع مراحل تنفيذ أنشطة البنك، وتصدر الفتاوى الشرعية في كافة معاملات البنك، والتأكد من التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الاطلاع على ملفات العمليات الاستثمارية والميزانيات وتقرير المراقب الخارجي...الخ.

ويتشكل الهيكل التنظيمي للبنك من مجلس إدارة يحتوي على رئيس المجلس، ونائب لرئيس المجلس وتسعة أعضاء آخرين، كما يحتوي أيضاً على إدارة تنفيذية خاصة بالبنك تتكون من الرئيس التنفيذي (المدير العام) ونائبين ومساعد للمدير العام.

ويهدف البنك الإسلامي الأردني إلى تقديم الخدمات المصرفية بصورة عصرية مع ابتكار وتطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتوجيهها للاستثمار في الطريق الصحيح القائم على أساس المشاركة والابتعاد عن الفائدة، وتحقيق العوائد وتنمية الأموال والموارد البشرية، وتطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات المالية، وإيجاد البديل الإسلامي للبنوك التقليدية التي تعمل على أساس الفائدة.

يتحمل البنك المسؤولية الاجتماعية من خلال التفاعل مع الأنشطة المختلفة مثل المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعمل على تطوير الأعمال المصرفية، والاهتمام بالبحث العلمي والتدريب المهني، وبلغت نفقاته في عام (2017م) بهذا المجال مبلغاً قدره (402) ألف دينار.

يعمل البنك على قبول الودائع النقدية في مختلف الحسابات سواء كانت ائتمانية أو استثمارية، كما يقوم بالتمويل والاستثمار في العديد من القطاعات بمبدأ المشاركة والمضاربة وغيرها، كما يعمل على إنشاء وتأسيس الشركات المختلفة وبخاصة التي تكمل أنشطة العمل المصرفي، ويقوم بإنشاء صناديق التأمين التكافلي لصالح البنك، ويقوم بإدارة الممتلكات القابلة للإدارة على أساس الوكالة بأجر.

(البنك الإسلامي الأردني، [www.jordanislamicbank.com](http://www.jordanislamicbank.com))

بدأ البنك أعماله في عام 1978م برأسمال مصرح به مقداره (4) ملايين دينار، ليصبح في عام 2017م (180) مليون دينار يعمل به بمجموعة من القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (5) التمويل والاستثمار في القطاعات الاقتصادية لعام (2017) (مليون دينار)

القطاع	مبلغ التمويل والاستثمار
الصناعة والتعدين	111.0
الانشاءات وقطاع الإسكان	1.070.7
السياحة والفنادق والمطاعم	33.5
الزراعة	28.0
التجارة العامة	359.9
الخدمات والمرافق العامة	572.0
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	490.0
أغراض أخرى	59.1

(البنك الإسلامي الأردني، 2017)

كما حصل البنك على مجموعة من الشهادات والجوائز خلال عام 2017م أبرزها: (المصدر نفسه، ص 74)

1. جائزة التميز في الخدمات المصرفية الإسلامية في الوطن العربي لعام 2017م.
2. جائزة أفضل بنك عربي إسلامي لعام 2017م.
3. جائزة المؤسسة المالية الملتزمة بالمسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية لعام 2017.
4. جائزة المصرف الإسلامي الأقوى في الخدمات المصرفية الإسلامية في الأردن لعام 2017م.
5. شهادة الاعتماد الدولي (PCI DSS) في أمن وحماية بيانات بطاقات الدفع الالكتروني.

## المطلب الثاني: استثمارات البنك الإسلامي الأردني بالأوراق المالية:

يعمل البنك الإسلامي الأردني على استثمار جزءٍ من أمواله في الأوراق المالية (الأسهم، صكوك الاستثمار) خلال عام 2017م من خلال عشرين (20) شركة يتم تقسيمها لشركات تابعة له وعددها أربع (4)، وشركات حليفة وعددها تسع (9)، وشركات أخرى تقسم إلى شركات محلية وعددها ست (6)، وشركات خارجية وعددها واحد (1)، وفيما يلي نبذة عن هذه الشركات وطبيعة عملها ونسبة مساهمة البنك فيها:

### أولاً: الشركات التابعة:

يقصد بها الشركات التي يمتلكها البنك الإسلامي الأردني بنسبة (100%)، ويتم إدارتها ومتابعتها من قبله فقط، ولا يوجد أطراف أخرى مساهمة بها، كما ينطبق عليها في الغالب أحكام وقوانين البنك، ويحق له حرية التصرف بها دون الرجوع لأي جهة أخرى، ومن أبرز هذه الشركات ما يلي:

#### 1. شركة المدارس العمرية:

تأسست المدارس العمرية في عمان عام 1987م، بصفة قانونية ذات مسؤولية محدودة، فهي تعمل على تقديم الخدمات التعليمية لمختلف المراحل العمرية، من خلال البرامج الحديثة والمتطورة، وتنمية الإبداع وتوظيف أبرز ما هو جديد في التكنولوجيا لتحقيق الأهداف المرسومة بكوادرها المؤهلة والمدرّبة بشكل جيد، بالإضافة إلى تنمية مهارات الطلبة وإكسابهم المهارات الحياتية المختلفة، وتعمل جاهدة على إبراز المواهب والابداعات لدى طلبتها وحثهم على العلم والتعلم من خلال البحث العلمي والتفكير السليم والحوار الهادف، ورفع القدرات العلمية لطلبتها في التحصيل العلمي ليتمكنوا من مواصلة التعليم في المراحل الجامعية المتقدمة.

يُعمل لدى المدارس (782) موظفًا موزعين على (5) أقسام تعليمية، بالإضافة إلى مجموعة من الأقسام الإدارية، ويبلغ رأسمالها (12.825.000) مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنسبة (99.94%). (مدارس العمرية، [www.omareyah.com](http://www.omareyah.com))



## 2. شركة السماح للتمويل والاستثمار:

تأسست شركة السماح في عام 1998م تحت اسم (شركة السماح العقارية) بصفة قانونية ذات مسؤولية محدودة، وفي عام 2013م تم تغيير اسمها وغاياتها لتصبح (شركة السماح للتمويل والاستثمار)، تعمل الشركة على تمويل قطاع الاقتصاد الأردني بالطرق المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لغايات المساهمة ودعم وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال توفير احتياجات الأفراد والمهنيين والحرفيين والشركات والمشاريع وقطاع المرأة، كما تعمل على تعزيز دور الشباب وجعله محركاً فاعلاً وداعماً لنمو الاقتصاد المحلي، بالإضافة لدعم النشاطات المنزلية التي تقوم بها ربات المنازل.

تقدم الشركة خدمات تمويل الأفراد، وتمويل الحرفيين والمهنيين، وتمويل الشركات والمشاريع، وتمويل قطاع المرأة، ويعمل لدى الشركة (32) موظفاً يعملون بفرعها (عمان، الزرقاء)، ويبلغ مقدار رأسمالها (12.000.000) مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنسبة (100%). (السماح للتمويل والاستثمار، [www.alsamaha.com](http://www.alsamaha.com))

## 3. شركة تطبيقات التقنية للمستقبل (FACT):

تأسست شركة تطبيقات التقنية للمستقبل في عمان عام 1998م، بصفة قانونية ذات مسؤولية محدودة، فهي تعمل على تقديم يد العون والمساعدة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصناديق التمويل وشركات التأمين لتحقيق أهدافهم، من خلال وسائل التكنولوجيا المبتكرة، وتوفير الاستشارات والحلول عالية الجودة.

تقدم الشركة الخدمات الاستشارية من خلال مشاركة العميل بما تملكه من معرفة ودراية بأحوال السوق، وخبراتها العريقة في تقنية المعلومات، كما تقدم أيضاً التدريب من خلال المحاضرات والبرامج التدريبية على يد مجموعة من الخبراء المختصين بتقنية المعلومات. ويعمل لدى الشركة (139) موظفاً موزعين حسب الاختصاص، كما يبلغ رأسمالها (5.000.000) مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنسبة (100%). (تطبيقات التقنية للمستقبل،

[www.fact.com](http://www.fact.com))

#### 4. شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية (CFI):

تأسست شركة سنابل الخير في عمان عام 2006م، بصفة قانونية ذات مسؤولية محدودة، فهي تعمل على شراء وبيع الأسهم (الوساطة المالية) المحلية التابعة لسوق عمان المالي والتي تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية، كما تقوم الشركة بمتابعة عملائها وتقديم الخدمات لهم بشكل مستمر من خلال تزويدهم بالتقارير المالية.

تهدف الشركة لإيجاد البديل الإسلامي للسوق المحلي للوساطة المالية والذي يعمل ضمن أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويعمل لدى الشركة (12) موظفًا في مقر الشركة، كما يبلغ رأسمالها (5.000.000) مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنسبة (100%). (البنك الإسلامي الأردني، 2017) (سنابل الخير للاستثمارات المالية، 2017)

#### ثانيًا: الشركات الحليفة:

يقصد بها الشركات التي لا يقوم البنك الإسلامي الأردني بالسيطرة عليها بشكل كلي، وإنما له تأثير فعال في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويتملك فيها نسبة تتراوح ما بين (20% - 50%) من حق التصويت، ومن أبرز هذه الشركات الحليفة للبنك ما يلي:

##### 1. الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية:

تأسست الشركة العربية لصناعة المواسير في عام 1984م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وعملت في مجال صناعة المواسير المعدنية، وتتميز منتجاتها بالجودة العالية من خلال التزامها بالمعايير الدولية للجودة، كما تعمل الشركة على تطوير معداتها وخطوط انتاجها باستخدام أحدث التقنيات.

بدأت الشركة عملها برأسمال قدره (4.500.000) مليون دينار، وفي عام 2006م أصبح رأس مالها (9.000.000) مليون دينار، ويبلغ نسبة مساهمة البنك فيها (49.458%).

(الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية، [www.asp.jo.com](http://www.asp.jo.com))

## 2. الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية:

تأسست الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية في عام 2004م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، تعمل على توفير الرعاية الصحية لكافة شرائح المجتمع من خلال تقديم الصناعة الدوائية بجودة عالية وبتكلفة أقل، كما تعمل على انتاج مجموعة من المنتجات الصيدلانية الطبيعية الخالية من المواد الكيميائية.

تمتاز الشركة بوجود فروع لديها في العديد من الدول مثل (الكويت، الجزائر.. الخ)، وعمل شراكات مع المجتمع المحلي والخارجي مثل الجامعات والباحثين، كما تسعى لتقديم الخدمة المجتمعية، وتطوير كوادرها البشرية من خلال الدورات التدريبية.

تعمل الشركة برأسمال مدفوع قدره (25.312.500) مليون دينار، ويبلغ نسبة مساهمة البنك فيها (44.167%). (الأردنية لإنتاج الأدوية، [www.jpm.com](http://www.jpm.com)) (مركز إيداع الأوراق المالية، [www.sdc.com](http://www.sdc.com))

## 3. شركة التأمين الإسلامية:

تأسست شركة التأمين الإسلامية في عام 1996م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعتبر أول شركة تأمين تكافلي في الأردن، تعمل على نشر وإيصال فكرة التأمين التكافلي الإسلامي من خلال إعداد الأبحاث والكتب والمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات الخاصة بالتأمين التكافلي.

وتسعى الشركة إلى أن تكون البديل الشرعي الذي يلبي حاجات الراغبين بالاشتراك بالتأمين من خلال توسيع دائرة التأمين ليشمل جميع القطاعات ويزيل الحرج عن مستخدمي التأمين التقليدي، وتعمل على تقديم خدمات جديدة ومميزة ذات جودة عالية ضمن الضوابط والأحكام الشرعية.

ويشرف على منتجاتها وأعمالها أعضاء هيئة رقابة شرعية تحتوي على ثلثة من العلماء المختصين بالفقه الإسلامي، ويبلغ رأسمال الشركة (1.967.017) مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنسبة (41.667%). (شركة التأمين الإسلامية، 2017)

#### 4. الشركة الصناعية التجارية الزراعية - الإنتاج:

تأسست الشركة الصناعية التجارية الزراعية-الإنتاج في عام 1961م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعمل في انتاج الصناعات الكيماوية ومنتجات العناية الشخصية من خلال (6) مصانع تضم أكثر من (200) موظف، ومن أبرز منتجاتها (المنظفات السائلة، و مواد التجميل..الخ)، وتعمل الشركة على الحد من التلوث الناتج عن الصناعات من خلال الترشيد في الاستهلاك واعتماد التكنولوجيا المتطورة في الصناعات.

بدأت الشركة عملها برأس مال مقداره (2.500.000) مليون دينار، ويصل الآن إلى (15.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (40.228%). (الصناعية التجارية الزراعية-الإنتاج، [www.ica.jo.com](http://www.ica.jo.com))

#### 5. شركة الأمين للاستثمار (AAFI):

تأسست شركة الأمين في عام 1995م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، تهدف إلى القيام بجميع الأعمال التجارية والاستثمارية التي تخلو من الربا، فهي تقوم بأعمال الوساطة (سوق عمان المالي) الاكتتاب والاستثمار في الأسهم، وإنشاء المؤسسات والشركات بمختلف المجالات ضمن الضوابط الشرعية، كما تعمل على تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على كافة أعمالها وأنشطتها مثل (إدارة المحافظ الاستثمارية، إعداد دراسات الجدوى..الخ).

بدأت الشركة عملها برأسمال قدره (10.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (38.074%)، (الأمين للاستثمار، 2017)

#### 6. شركة المركز الأردني للتجارة الدولية:

تأسست شركة المركز الأردني للتجارة الدولية في عام 1982م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتهدف إلى تقديم جميع الخدمات والأعمال التجارية، وخدمة المجتمع من خلال الأقساط على نظام المراجعة الإسلامية، كما توجه الشركة خدماتها إلى مؤسسات الدولة، والبنوك، وشركات التأمين، وقطاع التعليم والصحة، وجميع الموظفين والأفراد في مختلف القطاعات.

كما تضم الشركة ستة (6) أفرع على مستوى المملكة، وتعمل الشركة برأسمال قدره (1.423.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (31.413%). (المركز الأردني للتجارة الدولية، 2017) (المركز الأردني للتجارة الدولية، [www.jitco.jo](http://www.jitco.jo))

## 7. الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية:

تأسست الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية في عام 1983م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعمل في صناعة الأسلاك الكهربائية (العادية، والمجدولة)، والأسلاك والكوابل الكهربائية المعزولة بالبلاستيك، كما تسعى الشركة لتطبيق المعايير الخاصة بصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية، وتقوم بالإنتاج حسب المواصفات البريطانية والألمانية والمواصفات العالمية (IEC)، وتضم (198) موظفًا يعملون في مختلف أقسام الشركة.

وتعمل الشركة برأسمال قدره (19.299.747) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (25.094%). (الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك المعدنية، 2017)

## 8. شركة الصناعات الكيماوية:

تأسست شركة الصناعات الكيماوية في عام 1980م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعمل في تصنيع المنظفات الكيماوية باستخدام أفضل المواد الخام من خلال تطبيق مقاييس الجودة العالمية، وتحتوي الشركة على فريق خاص بالبحث والتطوير لتحسين وإضافة منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق.

تعمل الشركة برأسمال قدره (1.799.624) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (22.539%). (الصناعات الكيماوية، [www.hypex.com](http://www.hypex.com))

## 9. شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار:

تأسست شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار في عام 1991م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، فهي تعمل على تقديم الخدمات التعليمية التربوية المميزة، وإعداد الكوادر البشرية التي تتوافق مخرجاتها مع متطلبات السوق المحلي والخارجي، بالإضافة لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي من خلال رعايتها للعديد من المؤتمرات والندوات والأبحاث العلمية.

تعمل الشركة برأسمال قدره (16.500.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (22.497%). (الزرقاء للتعليم والاستثمار، 2017)

### ثالثاً: الشركات الأخرى:

يقصد بها الشركات التي يساهم فيها البنك الإسلامي الأردني بنسبة أقل من (20%)، وفي الأغلب لا تدار من قبله، وليس له تأثير واضح على قراراتها، وتنقسم هذه الشركات إلى محلية وخارجية، ومن أبرز هذه الشركات ما يلي:

- الشركات المحلية: هي الشركات التي تعمل داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

1. شركة الميثاق للاستثمار العقاري:

تأسست شركة الميثاق في عام 2006م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعمل في قطاع العقارات، وتسعى لتحقيق التميز والريادة في عملها، وتعمل برأسمال قدره (9.500.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (19.949%). (الميثاق للاستثمارات العقارية، 2017)

2. شركة البتراء للتعليم:

تأسست شركة البتراء للتعليم في عام 2004م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، فهي تعمل في القطاع التعليمي وتسعى لتكوين بيئة علمية واجتماعية، وتقديم الخدمة المجتمعية من خلال رعايتها للأنشطة المحلية.

تعمل الشركة برأسمال قدره (16.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (15.263%) (جامعة البتراء، [www.uop.edt.jo](http://www.uop.edt.jo)) (مركز إيداع الأوراق المالية، [www.sdc.com](http://www.sdc.com))

3. الشركة العالمية للزيوت النباتية:

تأسست الشركة العالمية للزيوت النباتية في عام 1989م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، فهي تعمل في تكرار الزيوت النباتية وإنتاجها وتعبئتها وعرضها على السوق المحلي وتصديرها للخارج، كما تعمل في الصناعات التكميلية والغذائية والزراعية المختلفة. تعمل الشركة برأسمال قدره (6.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (9.911%). (العالمية للزيوت النباتية، 2017)

4. الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية:

تأسست الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية في عام 1991م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وتعمل في صناعة المبيدات الحشرية، وصناعة الأدوية البيطرية، وتقديم الخدمة للمزارعين ومربي المواشي والدواجن، كما تسعى الشركة للوصول إلى مستوى المعايير العالمية في الصناعة الدوائية البيطرية.

تعمل الشركة برأسمال قدره (12.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها بنسبة (9.277%). (العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية، 2017)

## 5. شركة الكهرباء الأردنية:

تأسست شركة الكهرباء الأردنية في عام 1938م تحت اسم (شركة كهرباء عمان)، وكانت تهدف إلى إدخال الكهرباء إلى مدينة عمان وإنارة شوارعها، وفي عام 1945م تم تغيير اسم الشركة ليصبح (شركة الكهرباء الأردنية)، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وبدأت الشركة بالتوسع لتصل إلى جميع محافظات المملكة.

وعملت الشركة برأسمال قدره (86.080.154) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها (2.149%). (الكهرباء الأردنية، 2017) ([www.emrc.gov.jo](http://www.emrc.gov.jo))

## 6. المؤسسة الصحفية الأردنية / الرأي:

تأسست المؤسسة الصحفية في عام 1971م في عهد حكومة وصفي التل، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، وهي صحيفة يومية تصدر في المملكة الأردنية الهاشمية، تضم مطابع مزودة بأحدث التقنيات وبمواصفات عالمية، وتغطي جميع الاحتياجات من (صحف، وكتب، وملصقات وغيرها)، كما تقدم خدمات التوزيع لكافة محافظات المملكة، وتتميز بوجود إصدار خاص باللغة الإنجليزية.

تعمل المؤسسة برأسمال قدره (10.000.000) مليون دينار، وتبلغ مساهمة البنك فيها (1.838%). (الصحفية الأردنية، 2017)

- الشركات الخارجية: هي الشركات التي تعمل خارج المملكة الأردنية الهاشمية.

## 1. بنك البركة سورية:

تأسس بنك البركة السوري في عام 2009م، بصفة قانونية شركة مساهمة عامة، ويعمل على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويسعى للوصول لكافة شرائح المجتمع، ومواكبة التطورات، كما تحمل مسؤوليته الاجتماعية في العديد من الجوانب من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تدعم عمل الصيرفة الإسلامية.

يعمل البنك برأسمال قدره (4.934.257) مليار ليرة سورية، وتبلغ مساهمة البنك الإسلامي الأردني فيه بنسبة (0.2042%). (بنك البركة سورية، 2017)

## المبحث الثاني: مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي

سنقوم في هذا المبحث بتحليل استثمارات البنك الإسلامي الأردني في الشركات المذكورة سابقاً، للحكم على مدى التزام البنك بما جاء في المعيارين الشرعيين (17، 21)، حيث سنقوم بتحليل ما يلي:

1. طبيعة عمل الشركة.
2. الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%)، من خلال المعادلة التالية: مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = نسبة الموجودات من النقود والديون.
3. تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، من خلال المعادلة التالية: القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة.
4. تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، من خلال المعادلة التالية: الودائع والقروض للغير بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة إيداع الشركة بفائدة.
5. الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة، وتكون معادلتها: إجمالي العائد المحرم ÷ إجمالي إيرادات الشركة = نسبة العائد المحرم من إجمالي إيرادات الشركة.
6. رهن السهم.
7. عقود المستقبلات.
8. عقود الاختيارات.
9. بيع الأسهم في حال عدم تملكها.



## أولاً: تحليل الشركات التابعة:

### 1. شركة المدارس العمرية:

رأسمال الشركة: 12.825.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 12.825.000 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 99.40%

الجدول رقم (6) التحليل لشركة المدارس العمرية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	---
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	---
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	---
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	---
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

ملاحظة: هذه الشركة لا يوجد لها تقرير سنوي خاص وإنما تضاف لموجودات البنك

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين (17، 21) الصادرين عن أيوفي، ويعتبر البنك الشركة ضمن موجوداته.

2. شركة السماح للتمويل والاستثمار:

رأسمال الشركة: 12.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 12.000.000 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 100%

الجدول رقم (7) التحليل لشركة السماح للتمويل والاستثمار

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	----
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	----
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	----
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	----
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

ملاحظة: هذه الشركة لا يوجد لها تقرير سنوي خاص وإنما تضاف لموجودات البنك

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، ويعتبر البنك الشركة ضمن موجوداته.

3. شركة تطبيقات التقنية للمستقبل:

رأسمال الشركة: 5.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 5.000.000 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 100%

الجدول رقم (8) التحليل لشركة تطبيقات التقنية للمستقبل

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	----
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	----
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	----
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	----
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

ملاحظة: هذه الشركة لا يوجد لها تقرير سنوي خاص وإنما تضاف لموجودات البنك.

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، ويعتبر البنك الشركة ضمن موجوداته.

4. شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية:

رأسمال الشركة: 5.000.000 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 100%

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 5.000.000 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 100%

الجدول رقم (9) التحليل لشركة سنابل الخير للاستثمارات المالية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = %54.322 = 14.216.033 ÷ 7.722.461		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر محرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي، ويعتبر البنك الشركة ضمن موجوداته.

## ثانيًا: تحليل الشركات الحليفة:

1. الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية:

رأس مال الشركة: 9.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 4.451.220 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 49.458%

الجدول رقم (10) التحليل للشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعًا.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 16.973.465 ÷ 5.331.482 = 31.41%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر محرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 2. الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية:

رأس مال الشركة: 25.312.500 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 11.179.771 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 44.167%

الجدول رقم (11) التحليل للشركة الأردنية لإنتاج الأدوية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 38.85% = 45.710.819 ÷ 17.758.819		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 18.22% = 11137500 ÷ 2.030.309		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع بمقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر. من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر محرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 3. شركة التأمين الإسلامية:

رأس مال الشركة: 1.967.017 دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 819.596 ألف دينار

نسبة ملكية البنك: 41.667%

الجدول رقم (12) التحليل لشركة التأمين الإسلامية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 39.989.660 ÷ 25.528.832 = 63.83%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 4. الشركة الصناعية التجارية الزراعية:

رأس مال الشركة: 2.500.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 1.005.700 دينار

نسبة ملكية البنك: 40.228%

الجدول رقم (13) التحليل للشركة الصناعية التجارية الزراعية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 28.193.445 ÷ 7.458.226 = 26.45%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 12.297 ÷ 14.806.825 = 0.083%		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.	من إجمالي إيرادات الشركة؟
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.



## 5. شركة الأمين للاستثمار:

رأس مال الشركة: 10.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 3.807.400 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 38.074%

الجدول رقم (14) التحليل لشركة الأمين للاستثمار

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = $2.762.349 \div 13.805.062 = 20.0\%$		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. $173.226 \div 6.400.000 = 2.70\%$		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
الودائع والقروض للغير بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة إيداع الشركة بفائدة. $18.685 \div 6.400.000 = 0.00029\%$		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
إجمالي العائد المحرم ÷ إجمالي إيرادات الشركة = نسبة العائد المحرم من إجمالي إيرادات الشركة. $18.685 \div 577.928 = 3.23\%$		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 6. شركة المركز الأردني للتجارة الدولية:

رأس مال الشركة: 1.423.000 مليون دينار  
 مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 447.006,99 ألف دينار  
 نسبة ملكية البنك: 31.413%

الجدول رقم (15) التحليل لشركة المركز الأردني للتجارة الدولية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = $6.473.118 \div 9.390.028 = 68.93\%$		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. $164.386 \div 4.420.000 = 3.719\%$		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

7. الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية:

رأس مال الشركة: 19.299.747 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 4.843.078,512 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 25.094%

الجدول رقم (16) التحليل لشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 9.793.685 ÷ 29.141.192 = 33.607%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 794.060 ÷ 5.789.924 = 13.714%		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 8. شركة الصناعات الكيماوية الأردنية:

رأس مال الشركة: 1.799.624 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 405.617,5233 ألف دينار

نسبة ملكية البنك: 22.539%

الجدول رقم (17) التحليل لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = $2.053.297 \div 7.616.775 = 26.957\%$		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. $1.971.733 \div 2.699.436 = 73.042\%$		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع بمقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق بعض بنود المعيارين الشرعيين رقم (17،21) الصادرين عن أيوفي.

## 9. شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار:

رأس مال الشركة: 16.500.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 3.712.005 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 22.497%

الجدول رقم (18) التحليل لشركة الزرقاء للتعليم والاستثمار

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 51.338.766 ÷ 2.596.901 = 5.058%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.	من إجمالي إيرادات الشركة؟
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

### ثالثاً: تحليل الشركات الأخرى:

#### - الشركات المحلية:

1. شركة ميثاق للاستثمارات العقارية:

رأس مال الشركة: 9.500.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 1.895.155 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 19.949%

الجدول رقم (19) التحليل لشركة ميثاق للاستثمارات العقارية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 10.555.220 ÷ 416.050 = 3.941%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.	من إجمالي إيرادات الشركة؟
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21)

الصادر عن أيوفي.

## 2. شركة البتراء للتعليم:

رأس مال الشركة: 16.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 2.442.080 مليون دينار

نسبة ملكية البنك: 15.263%

الجدول رقم (20) التحليل لشركة البتراء للتعليم

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 10.070.376 ÷ 48.300.285 = 20.849%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 3. الشركة العالمية الحديثة للزيوت النباتية:

رأس مال الشركة: 6.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال 594.660 ألف دينار

نسبة ملكية البنك: 9.911%

الجدول رقم (21) التحليل للشركة العالمية الحديثة للزيوت النباتية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 67.522% = 11.806.309 ÷ 7.971.898		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.



4. الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية:

رأس مال الشركة: 12.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال 1.113.240 دينار

نسبة ملكية البنك: 9.277%

الجدول رقم (22) التحليل للشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 27.188.254 ÷ 12.144.969 = 44.668%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 21.960.000 ÷ 190.860 = 0.869%		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي.

## 5. شركة الكهرباء الأردنية:

رأس مال الشركة: 86.080.154 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال 1.849.862,509 دينار

نسبة ملكية البنك: 2.149%

الجدول رقم (23) التحليل لشركة الكهرباء الأردنية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 497.921.986 ÷ 1.070.206.048 = 46.525%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 258.328.896 ÷ 147.924.148 = 1.746 مرة		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) من إجمالي إيرادات الشركة؟	لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق بعض بنود المعيارين الشرعيين رقم (17،21) الصادرين عن أيوفي.

6. المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي:

رأس مال الشركة: 10.000.000 مليون دينار

مقدار مساهمة البنك في رأس المال 183.800 ألف دينار

نسبة ملكية البنك: 1.838%

الجدول رقم (24) التحليل للمؤسسة الصحفية الأردنية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	تعمل الشركة في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 39.201.510 ÷ 2.675.885 = 6.825%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تعمل الشركة ضمن المعيارين الشرعيين
القروض بفائدة ÷ القيمة السوقية للأسهم = نسبة اقتراض الشركة بفائدة. 4.500.000 ÷ 3.220.887 = 71.575%		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا تقوم الشركة بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.	من إجمالي إيرادات الشركة؟
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق بعض بنود المعيارين الشرعيين رقم (17،21) الصادرين عن أيوفي.

- الشركات الخارجية:

1. بنك البركة سورية:

رأس مال الشركة: 4.934.257.000 مليار ليرة سورية

مقدار مساهمة البنك في رأس المال: 10.075.752,794 مليار ليرة سورية

نسبة ملكية البنك: 0.2042%

الجدول رقم (25) التحليل لبنك البركة سورية

الرقم	بنود التحليل	نتيجة التحليل
1.	طبيعة عمل الشركة؟	يعمل البنك في مجال محلل شرعاً.
2.	الموجودات من الأعيان والمنافع والديون والنقود، بحيث لا تزيد النقود والديون عن (70%).	يعمل البنك ضمن المعيارين الشرعيين
مجموع الموجودات من النقود والديون ÷ مجموع كافة الموجودات = 320.705.392.897 ÷ 328.872.527.436 = 97.51%		
3.	تقوم الشركة بالاقتراض بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا يقوم البنك بالاقتراض بفائدة.
نسبة الاقتراض بفائدة = صفر %		
4.	تقوم الشركة بالإيداع بفائدة نسبتها (30%) فأكثر من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة؟	لا يقوم البنك بالإيداع مقابل فائدة.
نسبة الإيداع بفائدة = صفر %		
5.	الحد الأعلى للعائد من عنصر محرم هو (5%) لا يوجد عوائد محرمة لأي عنصر.	من إجمالي إيرادات الشركة؟
نسبة العائد من عنصر المحرم = صفر %		
6.	رهن السهم؟	لا يوجد رهن للأسهم.
7.	عقود المستقبلات؟	لا يوجد عقود مستقبلات.
8.	عقود الاختيارات؟	لا يوجد عقود الاختيارات
9.	بيع الأسهم في حال عدم تملكها؟	يملك البنك الأسهم، ولا يوجد عملية بيع لها.

الجدول من إعداد الباحث

نتيجة تحليل البنود: يلتزم البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (21، 17) الصادرين عن أيوفي، بما أن البنك من أساس عمله تقديم التسهيلات أجاز المعيار أن تكون موجوداته من النقود والديون أكثر من (70%) بشرط مراعاة أحكام الصرف والديون، بالإضافة أن البنوك المركزية تجبر جميع البنوك وضع وديعة مجمدة لديه وهذا يحتسب من موجوداته.

## الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

## الاستنتاجات

توصلت الدراسة من خلال تحليل مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين (صكوك الاستثمار، والأوراق المالية (الأسهم والسندات)) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى الاستنتاجات التالية:

يلتزم البنك الإسلامية الأردني بتطبيق المعيارين الشرعيين رقم (17، 21) الصادرين عن أيوفي من خلال ما يلي:

1. يلتزم البنك الإسلامي الأردني بشكل عام ببنود المعيار الشرعي رقم (21) الخاص بالاستثمار بالأسهم، مع العلم بوجود مخالفات تخص عملية الاقتراض بفائدة لدى بعض الشركات التي يساهم بها البنك.
2. عدم الإفصاح عن نسب التطهير الخاصة بالبنك في التقرير السنوي، والاكتفاء بذكر أنه يتم وضع الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المخالفة للشريعة الإسلامية في حسابات خاصة ضمن المطلوبات الأخرى.
3. عدم الإفصاح عن الإيرادات المحرمة من الشركات الأخرى (المحلية، الخارجية) التي يساهم بها البنك وكيفية تطهيرها.
4. الاعتماد على التقرير السنوي الخاص بالبنك للحكم على أنشطة الشركات التابعة، لصعوبة الحصول على التقارير المالية الخاصة لكل شركة والتي توضح العمليات التي تقوم بها.
5. يلتزم البنك الإسلامي الأردني بالمعيار الشرعي رقم (21) الخاص بالاستثمار بالسندات، ولا يقوم بشراء السندات وتداولها باعتبارها قرض بفائدة.
6. يلتزم البنك الإسلامي الأردني بالمعيار الشرعي رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار.

7. وجود شركات تلتزم بتطبيق كامل بنود المعيارين الشرعيين، وأخرى تلتزم بأغلب بنود المعيارين الشرعيين مع وجود مخالفات تتعلق ببند الاقتراض والإيداع بفائدة.
8. موجودات بنك البركة سورية من النقود والديون أكثر من (70%)، ولكن بما أن من أساس عمل البنك تقديم التسهيلات، أجاز المعيار ذلك.
9. يعمل البنك الإسلامي الأردني بالاستثمار في الأوراق المالية بمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية والخارجية.

## التوصيات

ومن خلال الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات الخاصة بالدراسة للجهات التالية:

- المصارف الإسلامية:

التزام جميع المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كونها تعتبر المرجعية الشرعية للفتاوى والإجراءات اللازمة لتحقيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والضابط للمنتجات والعمليات المالية الإسلامية،

- البنك الإسلامي الأردني:

1. الإفصاح عن نسب ومبالغ وأنواع الاستثمارات في الأوراق المالية في التقارير السنوي الخاص بالبنك.

2. الإفصاح عن أسماء الشركات التي يستثمر بها البنك الإسلامي الأردني (الحليفة والأخرى) مع إدراج نسب المساهمة ونوع الاستثمار في كل شركة بالتقرير السنوي الخاص بالبنك.

3. تمكين الباحثين من الحصول على التقارير المالية للشركات التابعة للبنك، للوصول إلى العمليات المالية التي تقوم بها الشركة وتحليلها لأهداف الدراسة.

4. إدراج القوائم المالية للشركات التابعة للبنك الإسلامي الأردني بالتقرير السنوي الخاص بالبنك، وزيادة الإفصاح عنها بحكم عدم نشر هذه التقارير في الجريدة وغيرها.

5. الإفصاح وبيان نسب ومبالغ تطهير الأموال، مع ذكر الجهة أو المصدر لتلك الأموال وأوجه التصرف بها، لزيادة مصداقية البنك لدى عملائه، وليسهل على الباحثين إعداد الدراسات والأبحاث بهذا الشأن.



6. العمل على التخلص من الاستثمار في الشركات التي تقترض بفائدة وتتعدى المعايير الشرعية،

مع العلم أن هذه الشركات تخسر سنوياً حسب ما جاء في تقريرها السنوي.

7. العمل على عدم الاستثمار في الشركات التي تتعامل بالربا في مختلف أشكاله، وإن تطلبت

الحاجة ذلك يجب مراعاة المعايير الشرعية بخصوص ذلك.

8. العمل على المساهمة في الشركات التي تخلو من الاقتراض والإيداع بفائدة ولا يوجد لديها

عوائد محرمة حتى وإن كانت المعايير الشرعية تجوز ذلك بنسب معينة، فالأصل حرمة

الاقتراض والإيداع بفائدة مهما بلغت النسب.

#### - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

1. تقسيم أنواع الصكوك إلى جهات رئيسية وهي الجهة المصدرة والجهة المالكة ومن حيث

المشروع، وتضم كل منها ما يلي: الجهة المصدرة تضم (صكوك الشركة، وصكوك الحكومة)،

والجهة المالكة تضم (صكوك المشاركة، وصكوك المضاربة، وصكوك الوكالة بالاستثمار)،

ومن حيث المشروع تضم (صكوك المرابحة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك

المزارعة، وصكوك المساقاة، وصكوك المغارسة).

2. ذكر الدور الذي تلعبه صكوك الاستثمار في تحريك العجلة الاقتصادية، وتوظيف الأموال

وتنميتها، ومساعدة الدول على عدم الاقتراض وتوفير السيولة للمشاريع، كما أنها إحدى أدوات

الاستثمار، ومن البدائل الرائدة عن الاقتراض والتعامل بالربا.

3. ذكر الجواز أو عدمه بإعطاء الأولوية لحامل الصك القديم بشرائه مره أخرى بعد تاريخ

استحقاقه.

4. وجوب ذكر طريقة التحوط وإدارة المخاطر ونسبة الاقتطاع من العائد وكيفية إدارتها في نشرة

الإصدار.

5. وجود ضابط لإصدار الصكوك الجديدة مقابل رأس مال المشروع من الموجودات (التوسع في الصك).

6. بيان أنواع أسهم الشركات وحكمها الشرعي مع الشرح لكل منها، فلم يتطرق المعيار إلى ذكر كافة أنواع الأسهم واكتفى بذكر بعضها بالإجماع.

7. بيان الحكم الشرعي لإصدار الأسهم الجديدة للشركة بصور متعددة مثل (في حال عدم الحاجة لها، عدم موافقة عدد من الشركاء) (ضوابط التوسع في الأسهم).

8. بيان أنواع السندات مع الشرح لكل نوع منها.

## المراجع

### الكتب

- القرآن الكريم.
- الأنطاكي والسباعي، غنايم -الشركات التجارية، 480/1.
- الإمبابي، محمد عبد الحميد أحمد (2017). سياسات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (مدخل تقييمي تحليلي)، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- باكير، محمد مجد الدين (2008)، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، سورية، حلب: شعاع للنشر والتوزيع.
- البرواري، شعبان محمد إسلام (2002). بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية، ط1، سوريا، دمشق: دار الفكر.
- جمال، جيهان (2011). عالم البورصة - رؤية تحليلية تعليمية بسيطة، ط3، مصر، الجيزة: مركز الدراسات الاقتصادية -إيوادا.
- الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (1422). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صل الله عليه وسلم وسنته وأيامه (صحيح البخاري)، ط1، دار طوق النجاة.
- حردان، طاهر (2012). أساسيات الاستثمار، ط1، الأردن، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- حسن، سوزان علي (2004). الوجيز في القانون التجاري، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف.

- حماد، طارق عبد العال (2002). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، ط1، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الحناوي، محمد صالح والشهاوي، طارق (2013). الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ط1، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- حنفي، عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف (1991). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، ط1، لبنان، بيروت: الدار الجامعية.
- الختلان، سعد بن تركي (2012). فقه المعاملات المالية المعاصرة، ط2، السعودية، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.
- الخياط، عبد العزيز (1994). الشركات في الشريعة الإسلامية، ج2، ط4، الأردن، عمان: دار البشير.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (1988). معجم مختار الصحاح، لبنان: مكتبة لبنان.
- الزبيدي، حمزة محمود (2004). الاستثمار في الأوراق المالية، ط1، الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الزحيلي، وهبه (2002). المعاملات المالية المعاصرة، ط1، سوريا، دمشق: دار الفكر.
- زعتر، عبد الرحمن (1992). حكم الإسلام في شهادات الاستثمار، ط1، دار الحسين.
- زويل، محمود أمين (2000). بورصة الأوراق المالية موقعها من الأسواق - أحوالها ومستقبلها، مصر، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- سالم، عماد عبد اللطيف (2001). دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، العراق، بغداد: بيت الحكمة.

- السعد، أحمد (2018). الأسواق المالية المعاصرة-دراسة فقهية، الأردن، اريد: دار الكتاب الثقافي.
- سمحان، حسين محمد (2016). أسس العمليات المصرفية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- سمحان، حسين محمد (2017). محاسبة المصارف الإسلامية "في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2015م، ط5، الأردن، عمان: دار المسيرة.
- شاكور، مستجير رمزي (2010). دور سوق المال وبورصة الأوراق المالية في تشجيع الاستثمارات، ط1، مصر، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- شبير، محمد عثمان (2007). المعاملات المالية المعاصرة، ط6، الأردن، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- شريط، صلاح الدين (2014). مبادئ الأسواق المالية، ط1، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- شلبي، علي، (1960). بورصة الأوراق المالية، ط1
- أبو صالح، جورج (1985). معجم المصطلحات المصرفية ومصطلحات البورصة والتأمين والتجارة الدولية، اتحاد المصارف العربية.
- العارضي، جليل كاظم مدلول (2013). الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، ط1، الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العامري، محمد علي إبراهيم (2013). إدارة محافظ الاستثمار، ط1، الأردن، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

- عبد التواب، محمد حلمي (2012). الأطر الشرعية والفنية لبورصة الأوراق المالية وآليات الرقابة القانونية عليها، ط1، مصر القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2010). اقتصاديات الاستثمار في البورصة، ط1، مصر، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- عبد الفضيل، محمد أحمد (2011). الشركات، ط1، مصر، المنصورة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
- عطية، محمد عبد الحميد محمد (2011). الاستثمار في البورصة، ط1، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمري، آمال عبد الوهاب (2017). الصكوك: دراسة فقهية مقارنة، ط1، تونس، الشرقية: مطبعة تونس قرطاج.
- ابن فارس، أبو الحسن وأحمد (1979). معجم مقاييس اللغة، ط1، لبنان، بيروت: دار الفكر.
- قسطو، خليل (1977). معجم المصطلحات التجارية الفني، ط1، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القصاص، جلال جويده (2018). سوق الأوراق المالية من منظور إسلامي، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- مجمع اللغة العربي (2004)، المعجم الوسيط، ج1، ط4، مصر، القاهرة: مكتبة الشروط الدولية.
- محي الدين، أحمد حسن (1984). عمل شركات الاستثمار في السوق العالمية.
- معروف، هوشيار (2002). الاستثمار في الأسهم والسندات-قسم الترجمة، دار الفاروق.

- معروف، هوشيار (2015). **الاستثمارات والأوراق المالية**، ط1، الأردن، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- المقرئ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (1987). **معجم المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ط1، لبنان: مكتبة لبنان.
- النشار، محمد فتح (2006). **التعامل بالأسهم**، مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- النيسابوري، أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (1330). **صحيح مسلم**، ط1، دار الخلافة العلية.
- الهمشري، مصطفى عبد الله (1973). **الأعمال المصرفية والإسلام**، ط2، لبنان، بيروت: المكتب الإسلامي.
- هندی، منير إبراهيم (2006). **الأوراق المالية وسوق المال**، مصر، الإسكندرية: الدلتا للباعة.
- ياملكي، أكرم (2001). **الأوراق التجارية (وفقاً لاتفاقية جنيف الموحدة والعمليات المصرفية وفقاً للأعراف الدولية)**، الأردن، عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
- يوسف، حسن يوسف (2014). **الصكوك المالية وأنواعها**، ط1، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- يوسف، حسن يوسف (2017). **الأوراق المالية وسوق المال العالمي**، ط1، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

## وقائع المؤتمرات أو ملخصات أوراق المؤتمر

- التجاني عبد القادر أحمد (2013). الصكوك الحكومية (الواقع والتحديات والمأمول)، **المنتدى المصرفي الحادي والتسعين**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والنشر والاستشارات.
- شريقي عمر (2014). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، **المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية "بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"**.
- نادر السنوسي العمراني (2015). أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي، أوراق **عمل المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي والقرارات والتوصيات الصادرة عنه**، موسوعة الشورى للأبحاث التدقيق الشرعي، 20-ابريل-2015.
- فتح الرحمن علي محمد صالح (2008). دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، **منتدى الصيرفة الإسلامية**، لبنان، بيروت، يونيو 2008، ص 17-18.
- كمال توفيق حطاب (2009). الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، **مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الامارات، دبي، 30/5-3/6/2009 ص 12.
- معطي الله خير الدين وشرياق رفيق (2012). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، **الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**.
- نادر السنوسي العمراني (2015). أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي، أوراق **عمل المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي والقرارات والتوصيات الناتجة عنه**، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي، 20 ابريل 2015.



## الرسائل الجامعية

- إدريس، محمود رمزي (2015). تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- بن بعبش، وداد (2017). تداول الأسهم والتصرف فيها في شركات الأموال، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- جودة، محمد أحمد جابر (2016). مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية "دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، غزة، فلسطين.
- جرادي، زكرياء (2016). دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات (دراسة حالة بورصة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، بسكرة، الجزائر.
- جورية، أسامة عبد الحليم (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، لبنان.
- حيدر، مصر محمود (2014). تأثير المحتوى الإعلامي لسياسات توزيع الأرباح غير النقدية على أسعار الأسهم العادية (دراسة تطبيقية على سوق عمان للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- الخليل، أحمد بن محمد (2003). الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-فرع القصيم، المملكة العربية السعودية.

- الزمار، محمود علي حسين (2015). مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معايير المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، غزة، فلسطين.
- سهو، نزهان محمد (2010). أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- العبادي، عمر غازي عزيز (2003). الرسملة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة (1993 – 2001)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- عبد النور، علام (2012). دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام (دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبدلي، سارة (2012). أساليب قياس أداء حافظة الأوراق المالية "دراسة حالة بورصة دار البيضاء للقيم المنقولة لسنة 2011"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، الجزائر.
- عبير، بوضياف (2007). سوق الأوراق المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فتوري قسنطينة، قسنطينة، الجزائر.
- عثمان، أبو ذر مجذوب محمد (2004). تقويم سوق الخرطوم للأسواق المالية "من حيث الأداء والفاعلية"، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

- الغزالي، سامح كامل (2015). معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، غزة، فلسطين.
- الكوشلي، سالم أحمد (2016). استراتيجية المصرف في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية - دراسة ميدانية (بنك معاملات اندونيسيا بجاكرتا)، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، جاوة شرقية، إندونيسيا.
- النصور، عمر عبد الرزاق يعقوب (2016). متطلبات إنشاء سوق مالي إسلامي في بورصة عمان: دراسة تحليلية في ضوء المعيار الشرعي رقم (21)، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- نعيرات، أحمد قاسم عوض (2015). المصارف الإسلامية في فلسطين، ومدى التزامها بمعايير المراجعة الشرعية "البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الهايج، أحمد محمد حسنين إبراهيم (2012). استخدام الصكوك لتمويل الاستثمارات العامة (تطبيق على الحالة المصرية من خلال التجارب الدولية)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الهوامله، "محمد علي" يوسف يونس (2015). صكوك عقود التوريد (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الأردنية النازمة للصكوك)، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- يونس، أسامة فتحي أحمد (2017). معايير التمويل الشرعية للأيوبي: تحقيق ودراسة لعينة منتقاة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

### الأبحاث العلمية

- باسل يوسف محمد الشاعر وهيام عبد القادر الزيداني (2016). الأحكام والضوابط الشرعية لتداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية، مجلة الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، ملحق 3، مقبول للنشر.
- حسين محمد سمحان (2009). نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 7، مقبول للنشر.
- الحوراني، ياسر عبد الكريم (2015). أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، الجامعة الأردنية/ عمادة البحث العلمي، مجلد 42 عدد 2، مقبول للنشر.
- زهرة خضير عباس العبيدي (2018). سوق الأوراق المالية ودورها في تفعيل الاستثمارات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية/جامعة واسط، الجزء الثاني، عدد 28، مقبول للنشر.
- الصوفي ولد الشيباني (2015). التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، مجلة الفقه والقانون، العدد الرابع والثلاثون، مقبول للنشر.
- علي محمد موسى ومادو غي سيلا (2016). الصكوك الاستثمارية: مفهومها، نشأتها، مخاطرها، ضوابطها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، مقبول للنشر.
- نوال بن عمارة (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين)، مجلة الباحث، العدد 9، مقبول للنشر.

## الخبر

- جريدة الرياض، السعودية، ع 14489، فبراير 2008م.
- عبد الباري مشعل، قراءة حول المعيار الشرعي رقم 17 بشأن صكوك الاستثمار: أنواع الصكوك، جريدة السبيل، الأردن، 1/يونيو/2017.
- عبد الباري مشعل، قراءة حول المعيار الشرعي رقم 21 بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، جريدة السبيل، الأردن، 6/سبتمبر/2017.

## منشورات المؤسسات

- أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 74 (2003). القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية.
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (2018). قاموس المصطلحات الأكثر استخدامًا بالأسواق المالية، دولة الامارات العربية المتحدة، دبي.
- البنك الإسلامي الأردني (2017). التقرير السنوي التاسع والثلاثون.
- بنك البركة السوري (2017). التقرير السنوي.
- سوق فلسطين للأوراق المالية (2007). وجهة النظر الإسلامية في الأوراق المالية المعاصرة
- برنامج التوعية الاستثمارية
- شركة الأمين للاستثمار (2017). التقرير السنوي الثاني والعشرون.
- شركة التأمين الإسلامية (2017). تقرير مجلس الإدارة للهيئة العامة العادية الثاني والعشرون
- (التقرير السنوي).
- شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار (2017). التقرير السنوي الخامس والعشرون.
- شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية (2017). البيانات السنوية.

- الشركة العالمية للزيوت النباتية (2017). التقرير السنوي.
- الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية (2017). التقرير السنوي الثالث عشر.
- شركة الكهرباء الأردنية (2017). التقرير السنوي.
- شركة المركز الأردني للتجارة الدولية (2017). التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية.
- شركة الميثاق للاستثمارات العقارية (2017). التقرير السنوي.
- شركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية (2017). التقرير السنوي الخامس والثلاثون لمجلس الإدارة.
- قانون الأوراق المالية (2014). تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها "أسهم الخزينة"، مادة (2).
- قانون الشركات الأردني (1997). مادة (68) رقم (22).
- قانون صكوك التمويل الإسلامي (2012). مادة (2) رقم (30).
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي (2004). المنبثق عن الرابطة ع 15، ج 2، قرار 15/3/137.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (1990). السندات، دورته السادسة (جدة - المملكة العربية السعودية) الموافق 14-20 مارس 1990م، قرار رقم 60 (11/6){1}.
- مركز الخبراء المهنية للإدارة - بميك (2007). استراتيجيات الاستثمار، ط 1، مصر، القاهرة، ص 67.

- المؤسسة الصحفية الأردنية (2017). التقرير السنوي.
- هيئة أسواق المال الكويتية (2010). تنظيم نشاط الأوراق المالية، قانون رقم (7) مادة (1).

- هيئة الأوراق المالية (2018). النظام الأساسي لشركة البورصة عمان المساهمة العامة المحدودة، أحكام المادة (70/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، والمادة 8 من النظام الأساسي لشركة البورصة، والمقرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق بموجب قرار رقم (224/2018) بتاريخ 2018/7/5م.

- هيئة الأوراق المالية العراقية (2008). قانون الأوراق المالية، الفصل 1: مبادئ أساسية.
- هيئة الأوراق المالية والسلع (2017). تنظيم الترويج والتعريف، قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م)، مكتب رئيس مجلس الإدارة، دولة الامارات العربية المتحدة.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، المنامة، البحرين.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (2017). المعايير الشرعية، المنامة، البحرين.

### المقابلات:

- أبو جبل، معاذ محمد أحمد (2019). مقابلة حول نبذه عن البنك الإسلامي الأردني، 2019/7/8م، الساعة: 9:00 صباحًا.

## المواقع الإلكترونية

- [www.ipm.com](http://www.ipm.com) ، (2019) ، الأردنية لإنتاج الأدوية.
- [www.uabonline.oegk](http://www.uabonline.oegk) ، (2017) ، اتحاد المصارف العربية، المصارف الإسلامية تتقدم عالميًا وتسجل في الشرف الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في عام (2017) ، العدد 449.
- [www.jordanislamicbank.com](http://www.jordanislamicbank.com) ، (2019) ، البنك الإسلامي الأردني.
- [www.exchange.jo](http://www.exchange.jo) ، (2019/3/12) ، بورصة عمان، استثمارات تبني المستقبل.
- [www.fact.com](http://www.fact.com) ، (2019) ، تطبيقات التقنية للمستقبل.
- [www.uop.edt.jo](http://www.uop.edt.jo) ، (2019) ، جامعة البتراء.
- [www.alsamaha.com](http://www.alsamaha.com) ، (2019) ، السماح للتمويل والاستثمار.
- [www.emrc.gov.jo](http://www.emrc.gov.jo) ، (2019) ، شركة الكهرباء الأردنية.
- [www.hypex.com](http://www.hypex.com) ، (2019) ، الصناعات الكيماوية.
- [www.ica.jo.com](http://www.ica.jo.com) ، (2019) ، الصناعية التجارية الزراعية - الإنتاج.
- [www.asp.jo.com](http://www.asp.jo.com) ، (2019) ، العربية لصناعة المواسير المعدنية.
- [www.almaany.com](http://www.almaany.com) ، (2019) ، قاموس المعاني الفورية.
- [www.omareyah.com](http://www.omareyah.com) ، (2019) ، مدارس العمرية.
- [www.jitco.jo](http://www.jitco.jo) ، (2019) ، المركز الأردني للتجارة الدولية.
- [www.sdc.com](http://www.sdc.com) ، (2019) ، مركز إيداع الأوراق المالية.
- [www.aaoifi.com](http://www.aaoifi.com) ، (2017) ، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).



## المراجع الأجنبية

- Frank J. Fabozzi & Sons, (2003), Paamela P. Peterson, **Financial Management and Analysis**, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- Geledan .Alain (1991), “**La Bourse March financier ou casion?**” Editions sirey.
- Green Wald (1982), Donald, “**Encyclopedia of Economics**”, Mc Graw Hill Book Company, New York, USA.
- Kid Weel, David and Others, (2003), **Financial Institutions, Markets and Mony**, 8<sup>th</sup> Edition, USA, p.62.
- Pileam Keith (2010), **Financeand Financial Markets**, Palgrave. P 111.
- Robert A. Haugen, (2001), **Modern Investment Theor 5 th ed.** Prenyice-hell, Inc, p.6.

ملحق رقم (1) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية  
(الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتمان)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم: 63 (7/1)[1]

بشأن الأسواق المالية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9 - 14 أيار (مايو) 1992م،

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: "الأسواق المالية" الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتمان،

وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يلي:

أولاً: الأسهم:

1. الإسهام في الشركات:

أ - بما أن الأصل في المعاملات الحل فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.

ب- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

ج- الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة[2].

## 2. ضمان الإصدار: ( UNDERWRITING )

ضمان الإصدار: هو الاتفاق عند تأسيس شركة مع من يلتزم بضمان جميع الإصدار من الأسهم، أو جزء من ذلك الإصدار، وهو تعهد من الملتزم بالاكتتاب في كل ما تبقى مما لم يكتتب فيه غيره، وهذا لا مانع منه شرعاً، إذا كان تعهد الملتزم بالاكتتاب بالقيمة الاسمية بدون مقابل لقاء التعهد، ويجوز أن يحصل الملتزم على مقابل عن عمل يؤديه - غير الضمان - مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.

## 3. تقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب:

لا مانع شرعاً من أداء قسط من قيمة السهم المكتتب فيه، وتأجيل سداد بقية الأقساط، لأن ذلك يعتبر من الاشتراك بما عجل دفعه، والتواعد على زيادة رأس المال، ولا يترتب على ذلك محذور لأن هذا يشمل جميع الأسهم، وتظل مسؤولية الشركة بكامل رأس مالها المعلن بالنسبة للغير، لأنه هو القدر الذي حصل العلم والرضا به من المتعاملين مع الشركة.

## 4. السهم لحامله:

بما أن المبيع في (السهم لحامله) هو حصة شائعة في موجودات الشركة وأن شهادة السهم هي وثيقة لإثبات هذا الاستحقاق في الحصة فلا مانع شرعاً من إصدار أسهم في الشركة بهذه الطريقة وتداولها.

## 5. محل العقد في بيع السهم:

إن محل التعاقد عليه في بيع السهم هو الحصة الشائعة من أصول الشركة وشهادة السهم عبارة عن وثيقة للحق في تلك الحصة.

## 6. الأسهم الممتازة:

لا يجوز إصدار أسهم ممتازة، لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية، أو عند توزيع الأرباح.

ويجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية.

## 7. التعامل في الأسهم بطرق ربوية:

أ- لا يجوز شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري لقاء رهن السهم، لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن وهما من الأعمال المحرمة بالنص على لعن آكل الربا وموكله وكتاتبه وشاهديه.

ب -لا يجوز أيضاً بيع سهم لا يملكه البائع وإنما يتلقى وعداً من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم، لأنه من بيع ما لا يملك البائع، ويقوى المنع إذا اشترط إقباض الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل الإقراض.

#### 8. بيع السهم أو رهنه:

يجوز بيع السهم أو رهنه مع مراعاة ما يقضي به نظام الشركة، كما لو تضمن النظام تسويق البيع مطلقاً أو مشروطاً بمراعاة أولوية المساهمين القدامى في الشراء، وكذلك يعتبر النص في النظام على إمكان الرهن من الشركاء برهن الحصة المشاعة.

#### 9. إصدار أسهم مع رسوم إصدار:

إن إضافة نسبة معينة مع قيمة السهم، لتغطية مصاريف الإصدار، لا مانع منها شرعاً ما دامت هذه النسبة مقدرة تقديراً مناسباً.

#### 10. إصدار أسهم بعلاوة إصدار أو حسم (خصم) إصدار:

يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أصدرت بالقيمة الحاضرة للأسهم القديمة حسب تقويم الخبراء لأصول الشركة، أو بالقيمة السوقية.

#### 11. ضمان الشركة شراء الأسهم:

يرى المجلس تأجيل إصدار قرار في هذا الموضوع لدورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة.

#### 12. تحديد مسؤولية الشركة المساهمة المحدودة:

لا مانع شرعاً من إنشاء شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة برأس مالها، لأن ذلك معلوم للمتعاملين مع الشركة وبحصول العلم ينتفي الغرر عن يتعامل مع الشركة.

كما لا مانع شرعاً من أن تكون مسؤولية بعض المساهمين غير محدودة بالنسبة للدائنين بدون مقابل لقاء هذا الالتزام. وهي الشركات التي فيها شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية.

#### 13. حصر تداول الأسهم بسماسرة مرخصين، واشتراط رسوم للتعامل في أسواقها:

سماسرة مخصصين يجوز للجهات الرسمية المختصة أن تنظم تداول بعض الأسهم بأن لا يتم إلا بواسطة ومرخصين بذلك العمل لأن هذا من التصرفات الرسمية المحققة لمصالح مشروعة.

وكذلك يجوز اشتراط رسوم لعضوية التعامل في الأسواق المالية لأن هذا من الأمور التنظيمية المنوطة بتحقيق المصالح المشروعة.

#### 14. حق الأولوية:

يرى المجلس تأجيل البت في هذا الموضوع إلى دورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة.

## 15. شهادة حق التملك:

يرى المجلس تأجيل البت في هذا الموضوع إلى دورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة.

### ثانياً :الاختيارات:

#### أ -صورة عقود الاختيارات:

إن المقصود بعقود الاختيارات الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أوفي وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين.

#### ب -حكمها الشرعي:

إن عقود الاختيارات – كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية – هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة.

وبما أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعاً.

وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها.

### ثالثاً :التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة:

#### 1. السلع:

يتم التعامل بالسلع في الأسواق المنظمة بإحدى أربع طرق هي التالية:

#### الطريقة الأولى:

أن يتضمن العقد حق تسلم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع وجود السلع أو إيصالات ممثلة لها في ملك البائع وقبضه.

وهذا العقد جائز شرعاً بشروط البيع المعروفة.

#### الطريقة الثانية:

أن يتضمن العقد حق تسلم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع إمكانهما بضمان هيئة السوق.

وهذا العقد جائز شرعاً بشروط البيع المعروفة.

#### الطريقة الثالثة:

أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم وأن يتضمن شرطاً يقتضي أن ينتهي فعلاً بالتسليم والتسلم.

وهذا العقد غير جائز لتأجيل البديلين، ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة، فإذا استوفى شروط السلم جاز.

وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلماً قبل قبضها.

### الطريقة الرابعة:

أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد شرطاً يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس.

وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلاً.

### 2. التعامل بالعملات:

يتم التعامل بالعملات في الأسواق المنظمة بإحدى الطرق الأربع المذكورة في التعامل بالسلع.

ولا يجوز شراء العملات وبيعها بالطريقتين الثالثة والرابعة.

أما الطريقتان الأولى والثانية فيجوز فيهما شراء العملات وبيعها بشرط استيفاء شروط الصرف المعروفة.

### 3. التعامل بالمؤشر:

المؤشر هو رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة، وتجري عليه مبيعات في بعض الأسواق المالية.

ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده.

### 4. البديل الشرعي للمعاملات المحرمة في السلع والعملات:

ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية وبخاصة بيع السلم، والصرف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها.

ويرى المجمع ضرورة القيام بدراسة وافية لشروط هذه البدائل وطرائق تطبيقها في سوق إسلامية منظمة.

## رابعاً: بطاقة الائتمان:

### أ-تعريفها:

بطاقة الائتمان هي مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري - بناء على عقد بينهما - يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف. ولبطاقات الائتمان صور:

-منها ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب حاملها في المصرف وليس من حساب المصدر فتكون بذلك مغطاة. ومنها ما يكون الدفع من حساب المصدر ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية.

-ومنها ما يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع خلال فترة محددة من تاريخ المطالبة. ومنها ما لا يفرض فوائد.

-وأكثرها يفرض رسماً سنوياً على حاملها ومنها ما لا يفرض فيه المصدر رسمياً.

### ب -التكليف الشرعي لبطاقات الائتمان:

بعد التداول قرر المجلس تأجيل البت في التكليف الشرعي لبطاقات الائتمان وحكمها إلى دورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة[3].

والله أعلم ؛؛

والله أعلم ؛؛

[1]مجلة المجمع (العدد السادس، ج 2ص1273 والعدد السابع ج 1 ص 73 والعدد التاسع ج 2 ص5).

[2]انظر القرار رقم 77 (8/8)، والقرار رقم 87 (9/4).

[3]انظر القرار رقم 96 (10/4).

## ملحق رقم (2) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن السندات



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم: 60 (6/11)[1]

بشأن

السندات

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17-23 شعبان 1410 الموافق 14 - 20 آذار (مارس) 1990م،

بعد اطلاعه على الأبحاث والتوصيات والنتائج المقدمة في ندوة "الأسواق المالية" المنعقدة في الرباط 20-24 ربيع الثاني 1410 هـ الموافق 20 - 24 تشرين أول (أكتوبر) 1989م بالتعاون بين هذا المجمع والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وباستضافة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية،

وبعد الاطلاع على أن السند شهادة يلتزم المصدر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند، أو ترتيب نفع مشروط سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغاً مقطوعاً أم حسماً،

قرر ما يلي:

أولاً: إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة. ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكاً استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ريعاً أو عمولة أو عائداً.



**ثانياً:** تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها حسماً لهذه السندات.

**ثالثاً:** كما تحرم أيضاً السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار.

**رابعاً:** من البدائل للسندات المحرمة – إصداراً أو شراءً أو تداولاً – السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق فعلاً. ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالقرار رقم (4/5)30 لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة[2].

والله أعلم ؛؛

[1]مجلة المجمع (العدد السادس، ج 2 ص1273 والعدد السابع ج 1 ص73).

[2]انظر القرار رقم (30) 4/5.

## ملحق رقم (3) قرار مجمع الفقه الدولي بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق)

### وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم (178) 19/4

بشأن

الصكوك الإسلامية ( التوريق ) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من 1 إلى 5 جمادى الأولى 1430هـ، الموافق 26-30 نيسان (إبريل) 2009م،

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يأتي:

**أولاً: المقصود بالتوريق، والتصكيك:**

التوريق التقليدي تحويل الديون إلى أوراق مالية (سندات) متساوية القيمة قابلة للتداول، وهذه السندات تمثل ديناً بفائدة لحاملها في ذمة مصدرها ولا يجوز إصدار هذه السندات ولا تداولها شرعاً.

أما التصكيك (التوريق الإسلامي) فهو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.

**ثانياً: خصائص الصكوك:**

- (1) يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية.
- (2) يصدر الصك على أساس عقد شرعي، ويأخذ أحكامه.
- (3) انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك المدير).
- (4) أن تشترك الصكوك في استحقاق الربح بالنسبة المحددة وتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك، ويمنع حصول صاحبه على نسبة محددة مسبقاً من قيمته الاسمية أو على مبلغ مقطوع.
- (5) تحمل مخاطر الاستثمار كاملة.
- (6) تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الموجودات الممثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوطاً في القيمة، أو مصروفات الصيانة، أو اشتراكات التأمين.

### ثالثاً : أحكام الصكوك:

- (1) لا يجوز أن يتعهد مدير الصكوك بإقراض حملة الصكوك أو بالتبرع عند نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع، وله - بعد ظهور نتيجة الاستثمار - أن يتبرع بالفرق، أو أن يقرضه، وما يصير عرفاً يعتبر كالتعهد.
  - (2) مدير الصكوك أمين لا يضمن قيمة الصك إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط المضاربة أو المشاركة أو الوكالة في الاستثمار.
  - (3) لا يجوز إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية بل يكون الإطفاء بقيمتها السوقية أو بالقيمة التي يتفق عليها عند الإطفاء.
  - (4) يراعى في الصكوك من حيث قابليتها للتداول الالتزام بالضوابط المنصوص عليها في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: 30 (4/3) التالية:
- (أ) إذا كانت مكونات الصكوك لا تزال نقوداً فتطبق أحكام الصرف.
  - (ب) إذا انقلبت الموجودات لتصبح ديوناً كما هو الحال في بيع المرابحة فيطبق على تداول الصكوك أحكام الدين، من حيث المنع إلا بالمثل على سبيل الحوالة.
  - (ج) إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع. أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة.
- وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصولياً في سجلات الجهة المصدرة.

**رابعاً:** لا يجوز أن يتخذ القول بالجواز ذريعة أو حيلة لتصكيك الديون وتداولها كأن يتحول نشاط الصندوق إلى المتاجرة بالديون التي نشأت عن السلع، ويجعل شيء من السلع في الصندوق حيلة للتداول.

#### **خامساً: التطبيقات المعاصرة للصكوك:**

انطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب المستجدات ومنها الحل لكل ما يطرأ والحكم على كل ما يستجد، وانطلاقاً من أن الصكوك الإسلامية تعتبر ابتكاراً لأداة تمويلية شرعية تستوعب القدرات الاقتصادية الكبيرة فقد تعددت مجالات تطبيق الصكوك ومنها استخدامها أداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية أو في تمويل موارد البنوك الإسلامية أو استثمار فائض سيولتها، وفي إعمار الممتلكات الوقفية، وتمويل المشروعات الحكومية، وإمكانية استخدام هذه الصكوك في الخصخصة المؤقتة شريطة أن يكون عائد هذه الصكوك جميعها ناشئاً عن موجودات دارة للدخل.

يوصي المجمع بما يلي:

(1) ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالبحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية وتلتزم بالأحكام الشرعية.

(2) حيث إن الإطار القانوني لعملية التصكيك هو أحد المقومات الأساسية التي تؤدي دوراً حيوياً في نجاح عمليات التصكيك فإن مما يحقق ذلك الدور قيام السلطات التشريعية في الدول الأعضاء بإيجاد الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لعملية التصكيك من خلال إصدار تشريعات قانونية ترفع عمليات التصكيك بمختلف جوانبها وتحقق الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية بشكل عملي.

والله أعلم

## ملحق رقم (4) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي استكمال موضوع الصكوك الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار (188) 20/3

بشأن

استكمال موضوع الصكوك الإسلامية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره العشرين بوهران (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) خلال الفترة من 26 شوال إلى 2 من ذي القعدة 1433هـ، الموافق 13-18 سبتمبر (أيلول) 2012م،

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى أمانة المجمع في موضوع: **الصكوك الإسلامية**، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

وبعد اطلاعه أيضاً على التوصيات الصادرة عن ندوة: **الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم**، التي عقدها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة في رحاب معهد أبحاث الاقتصاد الإسلامي (جامعة الملك عبد العزيز) بالتعاون معه ومع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) خلال الفترة 10-11 جمادى الآخرة 1431هـ، الموافق 24-25 مايو 2010م، مع الأخذ في الاعتبار ما أصدره المجمع في القرار 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها في دورته التاسعة عشرة، وغيره من القرارات، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يأتي:

**أولاً: ضوابط عامة:**

(1) يجب أن تحقق الصكوك الإسلامية مقاصد التشريع من حيث: تعزيز التنمية ودعم النشاطات الحقيقية وإقامة العدالة بين الطرفين.

(2) يجب أن تحقق العقود الخاصة بالصكوك مقتضاها من حيث ثبوت الملكية شرعاً وقانوناً، وما يترتب عليها من القدرة على التصرف وتحمل الضمان. كما يجب خلو العقود من الحيل والصورية، والتأكد من سلامة ما تؤول إليه من الناحية الشرعية.

(3) يجب أن تتضمن وثائق الصكوك الآليات اللازمة لضبط التطبيق والتأكد من خلوه من الحيل والصورية ومعالجة الخلل المحتمل. كما يجب القيام بالمراجعة الدورية للتأكد من سلامة استخدام حسيبة الصكوك في الغرض المحدد لإصدارها، ومن تطبيق جميع مقتضيات العقود على الوجه المقصود شرعاً.

(4) يجب أن تستوفي الصكوك الإسلامية الفروق الجوهرية بينها وبين السندات الربوية من حيث الهيكلية والتصميم والتركيب، وأن ينعكس ذلك على آليات تسويق الصكوك وتسعيرها.

### ثانياً: التعهدات:

(1) لا يجوز للمضارب أو الشريك أو الوكيل أن يتعهد بأي مما يأتي:

(أ) شراء الصكوك أو أصول الصكوك بقيمتها الاسمية أو بقيمة محددة سلفاً بما يؤدي إلى ضمان رأس المال أو إلى نقد حال بنقد مؤجل أكثر منه. ويستثنى من ذلك حالات التعدي والتفريط التي تستوجب ضمان حقوق حملة الصكوك.

(ب) إقراض حملة الصكوك عند نقص العائد الفعلي على الصكوك عن المتوقع بما يؤدي إلى سلف وبيع أو قرض بفائدة. ويجوز تكوين احتياطي من الأرباح لجبر النقص المحتمل.

(2) يجوز التحوط من مخاطر رأس المال في الصكوك وغيرها، من خلال التأمين التعاوني أو التكافلي المنضبط بقواعد الشريعة المطهرة.

### ثالثاً: إجارة الأصل على بانه:

لا يجوز بيع أصل بثمن نقدي بشرط أن يستأجر البائع هذا الأصل إجارة مقرونة بوعد بالتملك بما مجموعه من أجرة وثمن يتجاوز الثمن النقدي، سواء كان هذا الشرط صريحاً أو ضمناً، لأن هذا من العينة المحرمة شرعاً، ولذا لا يجوز إصدار صكوك مبنية على هذه الصيغة.

### رابعاً: إجارة الموصوف في الذمة:

(1) يجوز إجارة الأعيان الموصوفة في الذمة بما لا يخالف قواعد المعاملات الشرعية، ويجوز إصدار صكوك مبنية على ذلك.

(2) يتركز إشكال هذه الصيغة في أمرين:

(أ) حكم تأجيل الأجرة عن مجلس العقد.

(ب) حكم تداول صكوك إجارة الموصوف في الذمة قبل تعيين محل الإجارة.

ويوصي المجمع أن تقوم أمانة المجمع بتشكيل فريق من العلماء والخبراء لدراسة هذه الصيغة في ضوء ما سبق وتقديم دراسة مفصلة قبل انعقاد المجمع في دورته القادمة.

#### خامساً: تداول الأوراق المالية، من صكوك أو أسهم أو وحدات:

(1) إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للنقود أو الديون، فيخضع تداولها لأحكام الصرف أو بيع الدين.

(2) إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للأعيان أو المنافع أو الحقوق، فيجوز التداول بالسعر المتفق عليه.

(3) إذا كانت موجودات الورقة المالية خليطاً من النقود والديون والأعيان والمنافع والحقوق، فلها حالان:

(أ) أن تكون النقود والديون تابعة لما يصح أن يكون متبوعاً، وتكون الورقة المالية متضمنة لملكية المتبوع، فيجوز حينئذ تداول الورقة المالية دون مراعاة نسبة النقود والديون إلى الموجودات.

(ب) انتفاء تبعية النقود والديون أو عدم تضمن الورقة المالية لملكية المتبوع. فيخضع التداول حينئذ لأحكام الغلبة.

(4) إذا كانت الشركة أو المشروع الذي تمثله الورقة المالية لم يبدأ العمل الفعلي أو كان تحت التصفية، فيخضع التداول لأحكام الغلبة.

(5) ظهر من خلال البحوث المقدمة أن التبعية قد تثبت من خلال ملكية المشغل، أو العمل، أو النشاط. كما ظهر اتساع معيار الغلبة. ونظراً للحاجة لتحديد معايير التبعية وتحرير حالاتها، وتحديد معايير الغلبة وتحرير حالاتها، يوصي المجمع أن تقوم أمانته بتشكيل فريق من العلماء والخبراء لدراسة هذه المعايير في ضوء ما سبق وتقديم دراسة مفصلة قبل انعقاد المجمع في دورة قادمة.

#### سادساً: أثر القرارات على العقود السابقة:

(1) القرارات التي تصدر عن المجمع تسري من حين صدورهما ولا تؤثر على ما سبقها من العقود ومن جملتها الصكوك التي صدرت باجتهاد أو فتوى معتبرة شرعاً.

(2) الواجب على المسلمين إتباع الشريعة المطهرة في جميع شؤونهم وأعمالهم بحسب الوُسْع والطاقة لقوله تعالى: **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** [التغابن: 16]، وقوله جل شأنه: **لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** [البقرة: 258]، وما عدا ذلك فإن الله تعالى يعفو عما عجز عنه المكلفون. ويجب على المسلمين السعي المستمر لرفع العجز والتخلص من أحكام الضرورة لتكتمل حكمة الشريعة وتستقيم حياة المجتمع المسلم على ما شرع الله تعالى.

## ملحق رقم (5) قائمة المركز المالي لشركة سنابل الخير للاستثمارات المالية

لعام (2017م)

شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية			
شركة محدودة المسؤولية			
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية			
قائمة المركز المالي المرحلية			
كما في 30 حزيران 2017			
مراجعة غير مدققة - قائمة أ			
31 كانون الاول 2016	30 حزيران 2017	ايضاح	الموجودات
دينار اردني (منققة)	دينار اردني (مراجعة)		الموجودات المتداولة
850,672	2,144,955	3	النقد في الصندوق ولدى البنوك
6,919,212	5,577,506	4	ذمم عملاء الوساطة المدينة - بالصافي
361,018	-		ذمة مركز ايداع الاوراق المالية
25,000	25,000	5	صندوق ضمان التسوية
13,531	37,819	6	الحسابات المدينة المتنوعة
8,169,433	7,785,280		مجموع الموجودات المتداولة
4,778,710	6,425,610	7	الموجودات غير المتداولة
2,184	5,141	8	الموجودات المالية بالتقييم العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
2	2	9	الممتلكات والمعدات - بالصافي
4,780,896	6,430,753		الموجودات غير الملموسة - بالصافي
12,950,329	14,216,033		مجموع الموجودات غير المتداولة
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
559,410	1,561,550		ذمم عملاء الوساطة الدائنة
-	292,286		ذمة مركز ايداع الاوراق المالية
107,858	20,102	10	مخصص ضريبة دخل
23,863	541	11	الحسابات الدائنة المتنوعة
691,131	1,874,479		مجموع المطلوبات المتداولة
			حقوق الملكية
5,000,000	5,000,000	12	رأس المال
1,016,659	1,016,659	12	الاحتياطي الاجباري
(5,130)	(8,230)	12	احتياطي التقييم العادلة للموجودات المالية
6,247,669	6,247,669		الارباح المدورة (قائمة ج)
-	85,456		ربح الفترة (قائمة ج)
12,259,198	12,341,554		مجموع حقوق الملكية
12,950,329	14,216,033		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (18) تشكل جزء من هذه القائمة وتقرأ معها



شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية  
شركة محدودة المسؤولية  
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل المرحلية  
للمشهور الستة المنتهية في 30 حزيران 2017  
مراجعة غير مدققة - قائمة ب

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	ايضاح	
دينار اردني	دينار اردني		
329,683	182,568		عمولات الوساطة
80,087	93,644		ايرادات عوائد المحافظ الاستثمارية
86,717	7,294	13	الايرادات الاخرى
496,487	283,506		مجموع الايرادات
(178,328)	(177,948)	14	المصاريف الادارية والعمومية
318,159	105,558		ربح الفترة قبل الضريبة
(71,859)	(20,102)	10	ضريبة الدخل
246,300	85,456		ربح الفترة
(833)	(3,100)		يضاف بنود الدخل الشامل الأخرى:
245,467	82,356		التغير في احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية - بالصافي
			مجموع الدخل الشامل للفترة (قائمة ج)

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (18) تشكل جزءاً من هذه القائمة وتقرأ معها



# شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية

شركة محدودة المسؤولية

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية المرحلية

للمشهور الستة المنتهية في 30 حزيران 2017

مراجعة غير مدققة - قائمة د

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
دينار اردني	دينار اردني	
		<b>التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية</b>
318,159	105,558	ربح الفترة قبل ضريبة الدخل
700	709	الاستهلاكات و الاطفاءات
	(5,599)	(أرباح) بيع ممتلكات و معدات
<b>318,859</b>	<b>100,668</b>	<b>الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل</b>
		<b>(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة</b>
(21,221)	(24,288)	الحسابات المدينة المتنوعة وصندوق ضمان التسوية
(360,448)	1,341,706	ذمم عملاء الوساطة المدينة
263,875	361,018	ذمة مركز ايداع الاوراق المالية
		<b>الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة</b>
(710,514)	1,002,140	ذمم عملاء الوساطة الدائنة
58,994	292,286	ذمة مركز ايداع الاوراق المالية
(19,560)	(23,322)	الحسابات الدائنة المتنوعة
<b>(470,015)</b>	<b>3,050,208</b>	<b>صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) الانشطة التشغيلية</b>
		<b>قبل الضريبة المدفوعة</b>
(47,620)	(107,858)	الضريبة المدفوعة
<b>(517,635)</b>	<b>2,942,350</b>	<b>صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) الانشطة التشغيلية</b>
		<b>التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية</b>
(140)	(3,667)	شراء ممتلكات ومعدات وموجودات اخرى
-	5,600	المتحصلات من بيع ممتلكات و معدات
249,999	(1,650,000)	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
<b>249,859</b>	<b>(1,648,067)</b>	<b>صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن الانشطة الاستثمارية</b>
(284,286)	1,294,283	<b>صافي الزيادة (النقص) في رصيد النقد</b>
1,011,738	850,672	النقد في الصندوق و لدى البنوك في بداية الفترة
<b>727,452</b>	<b>2,144,955</b>	<b>النقد في الصندوق و لدى البنوك في نهاية الفترة (قائمة ا)</b>

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (18) تشكل جزء من هذه القائمة وتقرأ معها

## ملحق رقم (6) التقرير المالي لشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية لعام

(2017م) (بورصة عمان)

الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية

معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.16	سعر الاغلاق (دينار)
452360	حجم التداول (دينار)
385358	عدد الأسهم المتداولة
1172	عدد العقود المنفذة
9000000	عدد الأسهم المكتتب بها
10440000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
1398702	النقد في الصندوق ولدى البنوك
3459780	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
473000	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
6475012	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
11991087	مجموع الموجودات المتداولة
851842	استثمارات طويلة الأجل
4057670	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
59139	مشاريع تحت التنفيذ
4116809	مجموع الموجودات الثابتة
13727	موجودات أخرى
16973465	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
2413003	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
2771452	مجموع المطلوبات المتداولة
0	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
2771452	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
9000000	رأس المال المكتتب به
9000000	رأس المال المكتتب به
9000000	رأس المال المدفوع
2400000	احتياطي اجباري
1061503	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
540000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
86835	التغير المتراكم في القيمة العادلة
1113675	الارباح (الخسائر) المدورة
14202013	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
16973465	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
8408484	الإيرادات التشغيلية
6699946	المصاريف التشغيلية
1708538	إجمالي الربح من العمليات
410719	مصاريف ادارية و عمومية
247695	مصاريف البيع والتسويق
305419	الاستهلاكات للفترة
0	مصاريف تشغيلية أخرى
1050124	صافي الربح التشغيلي
51793	الإيرادات الأخرى
159610	مصاريف أخرى
942307	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
0	مصاريف فوائد بنكية
942307	الربح قبل الضريبة والرسوم
42606	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
34014	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
865687	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
865687	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
984515	النقد وما في حكمه في بداية السنة
1168102	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-326498	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-427417	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
1398702	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
4.28	معدل دوران السهم %
0.10	عائد السهم الواحد (دينار)
0.06	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.58	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
12.06	القيمة السوقية الى العائد (مره)
5.17	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
62.38	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.74	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
20.32	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
11.21	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
10.30	صافي الربح الى الإيرادات %
5.10	العائد على مجموع الموجودات %
6.10	العائد على حقوق المساهمين %
16.33	معدل المديونية %
83.67	نسبة الملكية %
0.00	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.50	معدل دوران الموجودات (مرة)
2.04	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
0.91	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
4.33	نسبة التداول (مرة)
9219635.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (7) التقرير المالي لشركة الأردنية لإنتاج الأدوية لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية	
معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
0.44	سعر الاغلاق (دينار)
456537	حجم التداول (دينار)
954311	عدد الأسهم المتداولة
1260	عدد العقود المنفذة
25312500	عدد الأسهم المكتتب بها
11137500	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
1189558	النقد في الصندوق ولدى البنوك
15463905	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
1105443	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
7540524	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
26208577	مجموع الموجودات المتداولة
13511638	استثمارات طويلة الأجل
3735005	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
3735005	مجموع الموجودات الثابتة
2255599	موجودات أخرى
45710819	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
9197469	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
673281	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
16782606	مجموع المطلوبات المتداولة
5266062	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض



10104084	مطلوبات أخرى
32152752	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
25312500	رأس المال المكتتب به
25312500	رأس المال المكتتب به
25312500	رأس المال المدفوع
2027703	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
436720	التغير المتراكم في القيمة العادلة
-14140002	الارباح (الخسائر) المدورة
13636921	مجموع حقوق المساهمين
-78854	حقوق غير مسيطرين
45710819	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
27488192	الإيرادات التشغيلية
9750369	المصاريف التشغيلية
17737823	إجمالي الربح من العمليات
2210788	مصاريف ادارية و عمومية
9349495	مصاريف البيع والتسويق
1672349	الاستهلاكات للفترة
639421	مصاريف تشغيلية أخرى
5538119	صافي الربح التشغيلي
4156356	الإيرادات الأخرى
6565018	مصاريف أخرى
3129457	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
1357028	مصاريف فوائد بنكية
1772429	الربح قبل الضريبة والرسوم
735783	ضريبة دخل السنة
123148	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
45000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
868498	صافي الربح
-152122	حقوق غير مسيطرين
1020620	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية (دينار)</b>	



2017	
207704	النقد وما في حكمه في بداية السنة
1643291	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-589618	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-71819	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
1189558	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
3.77	معدل دوران السهم %
0.04	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
0.54	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
10.91	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.82	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
64.53	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
11.38	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
3.16	صافي الربح الى الإيرادات %
1.90	العائد على مجموع الموجودات %
7.48	العائد على حقوق المساهمين %
70.34	معدل المديونية %
29.66	نسبة الملكية %
2.31	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.60	معدل دوران الموجودات (مرة)
7.36	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
2.92	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
1.56	نسبة التداول (مرة)
9425971.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (8) التقرير المالي لشركة التأمين الإسلامية لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

شركة التأمين الإسلامية

معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.36	سعر الاغلاق (دينار)
1204715	حجم التداول (دينار)
881083	عدد الأسهم المتداولة
1596	عدد العقود المنفذة
15000000	عدد الأسهم المكتتب بها
20400000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات (دينار)	
2017	
20076290	ودائع لدى البنوك
4000000	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
8893926	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
0	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
0	استثمارات في شركات حليفة
0	استثمارات في شركات تابعة وحليفة
0	استثمارات عقارية
0	قروض حملة بوالص الحياة وأخرى
0	استثمارات أخرى
32970216	مجموع الاستثمارات
1355106	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1191545	شيكات برسم التحصيل وأوراق قبض
2905891	مدينون بالصافي
201112	ذمم معيدي التأمين
0	موجودات ضريبية مؤجلة
833825	ممتلكات ومعدات -صافي
11468	موجودات غير ملموسة
520497	موجودات أخرى
39989660	مجموع الموجودات
المطلوبات (دينار)	
2017	
4842657	صافي مخصص أقساط غير مكتسبة
8311306	صافي مخصص ادعاءات
45473	صافي مخصص حسابي

0	مخصصات فنية أخرى
13199436	مجموع مطلوبات عقود التأمين
0	بنوك دائنة
244677	دائنون
0	مصاريف مستحقة
2420807	ذمم معيدي التأمين الدائنة
1231097	مخصصات مختلفة
442113	مخصص ضريبة الدخل
0	قروض
0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
0	قروض مساندة
539566	مطلوبات أخرى
18077696	مجموع المطلوبات

#### حقوق المساهمين(دينار)

2017	
15000000	رأس المال المصرح به
15000000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
0	اسهم خزينة
0	علاوة اصدار
0	خصم اصدار
2626032	احتياطي اجباري
736674	احتياطي اختياري
0	احتياطي خاص
960000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
-1005825	التغير المتراكم في القيمة العادلة
2368061	الأرباح (الخسائر) المدورة
20684942	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير المسيطرين
21911964	مجموع حقوق الملكية
39989660	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

#### بيان الدخل(دينار)

2017	
------	--

#### التدفقات النقدية(دينار)

2017	
1814388	النقد وما في حكمه في بداية السنة
3010386	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-2532069	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-316423	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
1976282	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

#### النسب المالية

2017	
------	--

5.87	معدل دوران السهم %
0.13	عائد السهم الواحد (دينار)
0.06	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.38	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
10.19	القيمة السوقية الى العائد (مره)
4.71	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.48	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.99	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
5.01	العائد على مجموع الموجودات %
9.68	العائد على حقوق المساهمين %
0.65	معدل الخسارة
0.01	هامش الربح التشغيلي
0.71	نسبة الاحتفاظ
81.08	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
78.70	الاحتياطيات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
45.21	معدل المديونية %
54.79	نسبة الملكية %
0.82	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)
20.46	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)

ملحق رقم (9) التقرير المالي لشركة الصناعية التجارية الزراعية لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

الصناعية التجارية الزراعية	
معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
0.99	سعر الاغلاق (دينار)
976257	حجم التداول (دينار)
914070	عدد الأسهم المتداولة
2317	عدد العقود المنفذة
14956389	عدد الأسهم المكتتب بها
14806825	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
5645482	النقد في الصندوق ولدى البنوك
1812744	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
0	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
4920204	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
14828672	مجموع الموجودات المتداولة
316	استثمارات طويلة الأجل
13364457	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
13364457	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
28193445	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
9135481	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
9326156	مجموع المطلوبات المتداولة
270000	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
9596156	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
14956389	رأس المال المكتتب به
14956389	رأس المال المكتتب به
14956389	رأس المال المدفوع
3469742	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
171158	الارباح (الخسائر) المدورة
18597289	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
28193445	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
16881625	الإيرادات التشغيلية
15726384	المصاريف التشغيلية
1155241	إجمالي الربح من العمليات
644820	مصاريف ادارية و عمومية
434885	مصاريف البيع والتسويق
397467	الاستهلاكات للفترة
0	مصاريف تشغيلية أخرى
75536	صافي الربح التشغيلي
83860	الإيرادات الأخرى
0	مصاريف أخرى
159396	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
12297	مصاريف فوائد بنكية
147099	الربح قبل الضريبة والرسوم
25000	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
122099	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
122099	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
3968679	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-319766	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-498430	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
2494999	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
5645482	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
6.11	معدل دوران السهم %
0.01	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.24	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
121.27	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.80	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
6.84	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
0.94	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
0.72	صافي الربح الى الإيرادات %
0.43	العائد على مجموع الموجودات %
0.66	العائد على حقوق المساهمين %
34.04	معدل المديونية %
65.96	نسبة الملكية %
12.96	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.60	معدل دوران الموجودات (مرة)
1.26	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
3.07	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
1.59	نسبة التداول (مرة)
5502516.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (10) التقرير المالي لشركة الأمين للاستثمار لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

شركة الأمين للاستثمار	
معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
0.64	سعر الاغلاق (دينار)
3476409	حجم التداول (دينار)
4997262	عدد الأسهم المتداولة
4745	عدد العقود المنفذة
10000000	عدد الأسهم المكتتب بها
6400000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
2720335	النقد في الصندوق ولدى البنوك
983	ذمم مدينة (بالصافي)
0	ذمم مدينة من اطراف ذات علاقة
0	شيكات برسم التحصيل
41031	أرصدة مدينة اخرى
7039777	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
0	موجودات اخرى متداولة
9802126	مجموع الموجودات المتداولة
0	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
0	استثمارات في أراضي وعقارات
0	استثمارات في شركات تابعة أو حليفة أو زميلة
2936	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
4000000	موجودات أخرى
4002936	مجموع الموجودات غير المتداولة
13805062	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
173226	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	ذمم دائنة لاطراف ذات علاقة
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
271759	مطلوبات اخرى متداولة
444985	مجموع المطلوبات المتداولة
0	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل



0	اسناد القرض
0	مطلوبات أخرى
444985	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
10000000	رأس المال المصرح به
10000000	راس المال المكتتب به والمدفوع
2248455	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
986029	الارباح (الخسائر) المدورة
13234484	مجموع حقوق المساهمين
125593	حقوق غير مسيطرين
13360077	مجموع حقوق الملكية
13805062	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
29194	صافي عمولات الوساطة
0	أتعاب ادارية واستشارية
18685	ايرادات فوائد بنكية
46704	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من قائمة الدخل
0	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل
69501	أرباح فروقات تقييم الموجودات المالية(غير متحققة)
0	حصة الشركة من نتائج الشركة الحليفة أو التابعة أو الزميلة
413844	الايرادات الاخرى
577928	مجموع الايرادات
0	خسائر موجودات مالية متحققة
0	تدني تقييم موجودات مالية (غير متحققة)
398798	المصاريف الادارية والعمومية
0	مصاريف فوائد بنكية
0	مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها
0	الاستهلاكات للفترة
0	مصاريف أخرى
0	مخصصات متنوعة أخرى
398798	مجموع المصاريف
179130	صافي الربح قبل الضريبة والرسوم
0	ضريبة الدخل

0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
179130	صافي الربح
-5278	حقوق غير مسيطرين
184408	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
2198352	النقد وما في حكمه في بداية السنة
523133	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-1150	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
0	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
2720335	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
<b>النسب المالية</b>	
<b>2017</b>	
49.97	معدل دوران السهم %
0.02	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.32	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
34.71	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.48	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
31.00	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى مجموع الايرادات %
0.31	صافي الربح الى مجموع الايرادات %
1.30	العائد على مجموع الموجودات %
1.39	العائد على حقوق المساهمين %
3.22	معدل المديونية %
96.78	نسبة الملكية %
0.00	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.04	معدل دوران الموجودات (مرة)
0.08	معدل دوران الموجودات المالية (مرة)
0.06	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
22.03	نسبة التداول (مرة)
9357141.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (11) التقرير المالي لشركة المركز الأردني للتجارة الدولية لعام  
(2017م) (بورصة عمان)

المركز الأردني للتجارة الدولية

معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.30	سعر الاغلاق (دينار)
742086	حجم التداول (دينار)
582680	عدد الأسهم المتداولة
918	عدد العقود المنفذة
3400000	عدد الأسهم المكتتب بها
4420000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات (دينار)	
2017	
372137	النقد في الصندوق ولدى البنوك
5732738	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
368243	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
507759	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
7536281	مجموع الموجودات المتداولة
1316418	استثمارات طويلة الأجل
537329	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
537329	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
9390028	مجموع الموجودات
المطلوبات (دينار)	
2017	
2539076	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
3818446	مجموع المطلوبات المتداولة
0	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
3818446	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
3400000	رأس المال المصرح به
3400000	رأس المال المكتتب به
3400000	رأس المال المدفوع
779232	احتياطي اجباري
300000	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
306000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
-279097	التغير المتراكم في القيمة العادلة
1065447	الارباح (الخسائر) المدورة
5571582	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
9390028	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
8433238	الإيرادات التشغيلية
7300452	المصاريف التشغيلية
1132786	إجمالي الربح من العمليات
370084	مصاريف ادارية و عمومية
0	مصاريف البيع والتسويق
133256	الاستهلاكات للفترة
234770	مصاريف تشغيلية أخرى
527932	صافي الربح التشغيلي
274123	الإيرادات الأخرى
3665	مصاريف أخرى
798390	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
164386	مصاريف فوائد بنكية
634004	الربح قبل الضريبة والرسوم
137616	ضريبة دخل السنة
4068	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
35000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
457320	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
457320	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
703327	النقد وما في حكمه في بداية السنة
618451	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-567482	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-382159	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
372137	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
17.14	معدل دوران السهم %
0.13	عائد السهم الواحد (دينار)
0.09	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.64	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
9.67	القيمة السوقية الى العائد (مره)
6.92	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
66.91	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
13.43	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
9.47	العائد على مجموع الموجودات %
5.42	العائد على مجموع الموجودات %
4.87	العائد على حقوق المساهمين %
8.21	معدل الخسارة
40.66	هامش الربح التشغيلي
59.34	نسبة الاحتفاظ
4.86	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
0.90	الاحتياطات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
15.69	معدل المديونية %
2.27	نسبة الملكية %
1.97	معدل دوران مجموع الموجودات (مره)
3717835.00	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)

ملحق رقم (12) التقرير المالي لشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية  
لعام (2017م) (بورصة عمان)

الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	
معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
0.30	سعر الاغلاق (دينار)
3177477	حجم التداول (دينار)
9825449	عدد الأسهم المتداولة
4478	عدد العقود المنفذة
19299747	عدد الأسهم المكتتب بها
5789924	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
369455	النقد في الصندوق ولدى البنوك
5684167	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
3740063	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
8190221	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
18124633	مجموع الموجودات المتداولة
42958	استثمارات طويلة الأجل
10423601	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
550000	مشاريع تحت التنفيذ
10973601	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
29141192	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
9292206	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
9939357	مجموع المطلوبات المتداولة
605010	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

550000	مطلوبات أخرى
11094367	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
19299747	رأس المال المكتتب به
19299747	رأس المال المكتتب به
19299747	رأس المال المدفوع
2712777	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
-20768	التغير المتراكم في القيمة العادلة
-3944931	الارباح (الخسائر) المدورة
18046825	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
29141192	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
16230322	الإيرادات التشغيلية
15612687	المصاريف التشغيلية
617635	إجمالي الربح من العمليات
481164	مصاريف ادارية و عمومية
401144	مصاريف البيع والتسويق
834952	الاستهلاكات للفترة
248090	مصاريف تشغيلية أخرى
-512763	صافي الربح التشغيلي
1724	الإيرادات الأخرى
0	مصاريف أخرى
-511039	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
794060	مصاريف فوائد بنكية
-1305099	الربح قبل الضريبة والرسوم
0	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-1305099	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
-1305099	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
495619	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-1340560	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-30967	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
1245363	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
369455	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
50.91	معدل دوران السهم %
-0.07	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
0.94	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
-4.44	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.32	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
3.81	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
-3.15	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
-8.04	صافي الربح الى الإيرادات %
-4.48	العائد على مجموع الموجودات %
-7.23	العائد على حقوق المساهمين %
38.07	معدل المديونية %
61.93	نسبة الملكية %
-0.64	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.56	معدل دوران الموجودات (مرة)
1.48	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
1.98	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
1.82	نسبة التداول (مرة)
8185276.00	رأس المال العامل (دينار)



## ملحق رقم (13) التقرير المالي لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية لعام (2017م)

(بورصة عمان)

شركة الصناعات الكيماوية الاردنية

معلومات التداول	
<b>2017</b>	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.50	سعر الاغلاق (دينار)
24100	حجم التداول (دينار)
16435	عدد الأسهم المتداولة
43	عدد العقود المنفذة
1799624	عدد الأسهم المكتتب بها
2699436	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
<b>2017</b>	
232715	النقد في الصندوق ولدى البنوك
1019654	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
800928	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
2135304	بضاعة
128667	لوازم وقطع غيار
4492587	مجموع الموجودات المتداولة
849557	استثمارات طويلة الأجل
2274631	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
2274631	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
7616775	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
<b>2017</b>	
1102042	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
1302673	البنوك الدائنة
527364	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
3525754	مجموع المطلوبات المتداولة
956809	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
4482563	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
1799624	رأس المال المكتتب به
1799624	رأس المال المكتتب به
1799624	رأس المال المدفوع
804474	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
137662	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
179962	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
212490	الارباح (الخسائر) المدورة
3134212	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
7616775	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
4841027	الإيرادات التشغيلية
3598189	المصاريف التشغيلية
1242838	إجمالي الربح من العمليات
493974	مصاريف ادارية و عمومية
83238	مصاريف البيع والتسويق
220403	الاستهلاكات للفترة
220403	مصاريف تشغيلية أخرى
445223	صافي الربح التشغيلي
0	الايرادات الاخرى
20384	مصاريف أخرى
424839	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
141696	مصاريف فوائد بنكية
283143	الربح قبل الضريبة والرسوم
39640	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
243503	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
243503	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية (دينار)</b>	

2017	
61165	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-519591	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-57534	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
748675	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
232715	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
0.91	معدل دوران السهم %
0.14	عائد السهم الواحد (دينار)
0.10	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.74	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
11.09	القيمة السوقية الى العائد (مره)
6.67	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
73.91	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
0.86	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
25.67	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
8.78	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
5.03	صافي الربح الى الإيرادات %
3.20	العائد على مجموع الموجودات %
7.77	العائد على حقوق المساهمين %
58.85	معدل المديونية %
41.15	نسبة الملكية %
3.00	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.64	معدل دوران الموجودات (مرة)
2.13	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
5.01	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
1.27	نسبة التداول (مرة)
966833.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (14) التقرير المالي لشركة الزرقاء للتعليم المستمر لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار

معلومات التداول	
<b>2017</b>	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.98	سعر الاغلاق (دينار)
1523134	حجم التداول (دينار)
735684	عدد الأسهم المتداولة
922	عدد العقود المنفذة
16500000	عدد الأسهم المكتتب بها
32670000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
<b>2017</b>	
1982326	النقد في الصندوق ولدى البنوك
363529	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
251046	شيكات برسم التحصيل
75906	استثمارات قصيرة الأجل
406345	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
7671180	مجموع الموجودات المتداولة
0	استثمارات طويلة الأجل
43317505	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
350081	مشاريع تحت التنفيذ
43667586	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
51338766	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
<b>2017</b>	
1150734	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
4105617	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
7263492	مجموع المطلوبات المتداولة
7711799	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

5389631	مطلوبات أخرى
20364922	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
16500000	رأس المال المصرح به
16500000	رأس المال المكتتب به
16500000	رأس المال المدفوع
3956529	احتياطي اجباري
5143985	احتياطي اختياري
4770604	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
602726	الارباح (الخسائر) المدورة
30973844	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
51338766	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
20275072	الإيرادات التشغيلية
0	المصاريف التشغيلية
20275072	إجمالي الربح من العمليات
15380715	مصاريف ادارية و عمومية
0	مصاريف البيع والتسويق
2811064	الاستهلاكات للفترة
2921885	مصاريف تشغيلية أخرى
1972472	صافي الربح التشغيلي
92821	الايرادات الاخرى
0	مصاريف أخرى
2065293	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
0	مصاريف فوائد بنكية
2065293	الربح قبل الضريبة والرسوم
434307	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
55000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1575986	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
1575986	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية (دينار)</b>	

2017	
3475344	النقد وما في حكمه في بداية السنة
4856758	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-4164043	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-2185733	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
1982326	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
4.46	معدل دوران السهم %
0.10	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.88	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
20.73	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
100.00	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
10.19	العائد على مجموع الموجودات %
7.77	العائد على مجموع الموجودات %
3.07	العائد على حقوق المساهمين %
5.09	معدل الخسارة
39.67	هامش الربح التشغيلي
60.33	نسبة الاحتفاظ
0.00	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
0.39	الاحتياطات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
0.46	معدل المديونية %
49.73	نسبة الملكية %
1.06	معدل دوران مجموع الموجودات (مره)
407688.00	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)

ملحق رقم (15) التقرير المالي لشركة ميثاق للاستثمارات العقارية لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

شركة ميثاق للاستثمارات العقارية

معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.82	سعر الاغلاق (دينار)
11036681	حجم التداول (دينار)
6260513	عدد الأسهم المتداولة
335	عدد العقود المنفذة
9500000	عدد الأسهم المكتتب بها
17290000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
	الموجودات المتداولة
416049	النقد في الصندوق ولدى البنوك
1	ذمم مدينة وأوراق قبض
300	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
0	عقارات جاهزة للبيع
0	المطلوب من جهات ذات علاقة
0	شيكات برسم التحصيل
23235	موجودات اخرى متداولة
439585	مجموع الموجودات المتداولة
	الموجودات غير المتداولة
9992602	استثمارات عقارية
0	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
62953	موجودات ثابتة - صافي بعد الإستهلاك
0	مشاريع تحت التنفيذ
0	استثمارات في شركات (حليفة شقيقة زميلة)
60080	موجودات اخرى غير متداولة
10115635	مجموع الموجودات غير المتداولة
10555220	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
	المطلوبات المتداولة
21667	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل

0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
0	المطلوب لجهات ذات علاقة
15607	شيكات مؤجلة
750113	مطلوبات اخرى متداولة
787387	مجموع المطلوبات المتداولة
	المطلوبات غير المتداولة
0	قروض طويلة الأجل
0	اسناد القرض
0	مطلوبات اخرى غير متداولة
0	مجموع المطلوبات غير المتداولة
787387	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
9500000	رأس المال المصرح به
9500000	رأس المال المكتتب به
9500000	رأس المال المدفوع
165500	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
102333	الارباح (الخسائر) المدورة
9767833	مجموع حقوق المساهمين (مساهمي الشركة)
0	حقوق غير مسيطرين
9767833	مجموع حقوق الملكية
10555220	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
	الايرادات
0	ايرادات بيع اراضي وشقق
0	ايرادات ايجارات وخدمات
0	فرق تقييم اراضي وعقارات
0	اجمالي الايرادات التشغيلية
0	ارباح من بيع موجودات مالية / متحققة
-900	التغير في قيمة موجودات مالية/ غير متحققة
0	توزيعات ارباح اسهم
0	حصة الشركة من نتائج اعمال شركة حليفة
11947	الايرادات الاخرى
11047	مجموع الايرادات



	المصاريف
0	تكلفة بيع اراضي وشقق
0	تكلفة ايجارات وخدمات
264906	مصاريف ادارية و عمومية
11063	استهلاكات (للاظهار فقط)
0	مخصص التزامات محتملة
0	مصاريف تشغيلية أخرى
264906	اجمالي المصاريف التشغيلية
0	مصاريف أخرى
-253859	الربح قبل الفوائد والضريبة والرسوم
3943	مصاريف تمويل
-257802	الربح قبل الضريبة والرسوم
0	رسوم الجامعات الاردنية
0	رسوم دعم البحث العلمي
0	رسوم دعم التعليم والتدريب المهني والتقني
24571	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
-56295	ضريبة الدخل
-226078	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
-226078	ربح السنة العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
3967413	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-3978827	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-72537	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
500000	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
416049	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
<b>النسب المالية</b>	
<b>2017</b>	
65.90	معدل دوران السهم %
-0.02	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	التوزيعات النقدية للسهم (دينار)
1.03	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
-76.48	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الموزعة للسهم الى عائد السهم الأرباح %
1.77	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
-2.14	العائد على مجموع الموجودات %
-2.31	العائد على حقوق المساهمين %
7.46	معدل المديونية %
92.54	نسبة الملكية %
-64.38	معدل تغطية الفوائد (مرة)

0.00	معدل دوران الموجودات (مرة)
0.00	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
0.00	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
0.56	نسبة التداول (مرة)
-347802.00	رأس المال العامل (دينار)

ملحق رقم (16) التقرير المالي لشركة البتراء للتعليم لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

شركة البتراء للتعليم

معلومات التداول

2017

1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
6.02	سعر الاغلاق (دينار)
6574593	حجم التداول (دينار)
1190167	عدد الأسهم المتداولة
42	عدد العقود المنفذة
16000000	عدد الأسهم المكتتب بها
96320000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية

الموجودات(دينار)

2017

5508849	النقد في الصندوق ولدى البنوك
3944250	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
617277	شيكات برسم التحصيل
1500000	استثمارات قصيرة الأجل
214062	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
12608313	مجموع الموجودات المتداولة
0	استثمارات طويلة الأجل
31356729	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
4335243	مشاريع تحت التنفيذ
35691972	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
48300285	مجموع الموجودات

المطلوبات(دينار)

2017

2586661	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
12010896	مجموع المطلوبات المتداولة
0	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
12010896	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
16000000	رأس المال المصرح به
16000000	رأس المال المكتتب به
16000000	رأس المال المدفوع
4000000	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
5600000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
10689389	الارباح (الخسائر) المدورة
36289389	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
48300285	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
26029951	الإيرادات التشغيلية
12733476	المصاريف التشغيلية
13296475	إجمالي الربح من العمليات
3619643	مصاريف ادارية و عمومية
0	مصاريف البيع والتسويق
1563171	الاستهلاكات للفترة
1563171	مصاريف تشغيلية أخرى
8113661	صافي الربح التشغيلي
786275	الإيرادات الأخرى
0	مصاريف أخرى
8899936	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
0	مصاريف فوائد بنكية
8899936	الربح قبل الضريبة والرسوم
1792000	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
55000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
7052936	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
7052936	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
8460852	النقد وما في حكمه في بداية السنة
7979482	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-5331485	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-5600000	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
5508849	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
7.44	معدل دوران السهم %
0.44	عائد السهم الواحد (دينار)
0.35	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
2.27	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
13.66	القيمة السوقية الى العائد (مره)
5.81	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
79.40	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
51.08	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
34.19	العائد على مجموع الموجودات %
27.10	العائد على مجموع الموجودات %
14.60	العائد على حقوق المساهمين %
19.44	معدل الخسارة
24.87	هامش الربح التشغيلي
75.13	نسبة الاحتفاظ
0.00	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
0.54	الاحتياطات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
0.73	معدل المديونية %
43.57	نسبة الملكية %
1.05	معدل دوران مجموع الموجودات (مره)
597417.00	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)

ملحق رقم (17) التقرير المالي لشركة العالمية الحديثة للزيوت النباتية لعام  
(2017م) (بورصة عمان)

الشركة الحديثة للزيوت النباتية

معلومات التداول	
<b>2017</b>	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
2.13	سعر الاغلاق (دينار)
1543884	حجم التداول (دينار)
702753	عدد الأسهم المتداولة
1529	عدد العقود المنفذة
6000000	عدد الأسهم المكتتب بها
12780000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
<b>2017</b>	
3808483	النقد في الصندوق ولدى البنوك
1611284	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
2552131	شيكات برسم التحصيل
77462	استثمارات قصيرة الأجل
2230840	بضاعة
325156	لوازم وقطع غيار
10661317	مجموع الموجودات المتداولة
24000	استثمارات طويلة الأجل
1120992	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
1120992	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
11806309	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
<b>2017</b>	
424041	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
1224098	مجموع المطلوبات المتداولة
0	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
1224098	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
6000000	رأس المال المكتتب به
6000000	رأس المال المكتتب به
6000000	رأس المال المدفوع
1518451	احتياطي اجباري
605772	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
840000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
1617988	الارباح (الخسائر) المدورة
10582211	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
11806309	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
13508606	الإيرادات التشغيلية
11564503	المصاريف التشغيلية
1944103	إجمالي الربح من العمليات
523409	مصاريف ادارية و عمومية
208653	مصاريف البيع والتسويق
293850	الاستهلاكات للفترة
41068	مصاريف تشغيلية أخرى
1170973	صافي الربح التشغيلي
88791	الإيرادات الأخرى
0	مصاريف أخرى
1259764	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
0	مصاريف فوائد بنكية
1259764	الربح قبل الضريبة والرسوم
160680	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
45000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1054084	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
1054084	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
2413767	النقد وما في حكمه في بداية السنة
2932570	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-577854	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-960000	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
3808483	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
11.71	معدل دوران السهم %
0.18	عائد السهم الواحد (دينار)
0.14	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.76	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
12.12	القيمة السوقية الى العائد (مره)
6.57	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
79.69	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
1.21	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
14.39	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
9.33	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
7.80	صافي الربح الى الإيرادات %
8.93	العائد على مجموع الموجودات %
9.96	العائد على حقوق المساهمين %
10.37	معدل المديونية %
89.63	نسبة الملكية %
0.00	معدل تغطية الفوائد (مرة)
1.14	معدل دوران الموجودات (مرة)
12.05	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
1.43	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
8.71	نسبة التداول (مرة)
9437219.00	رأس المال العامل (دينار)



ملحق رقم (18) التقرير المالي لشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية  
لعام (2017م) (بورصة عمان)

الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية

معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.83	سعر الاغلاق (دينار)
1960960	حجم التداول (دينار)
1004520	عدد الأسهم المتداولة
956	عدد العقود المنفذة
12000000	عدد الأسهم المكتتب بها
21960000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
2037726	النقد في الصندوق ولدى البنوك
8425902	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
1681068	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
6458173	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
19640814	مجموع الموجودات المتداولة
1494675	استثمارات طويلة الأجل
6052765	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
6052765	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
27188254	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
2393373	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
0	البنوك الدائنة
0	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
4511999	مجموع المطلوبات المتداولة
313976	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

0	مطلوبات أخرى
4825975	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
12000000	رأس المال المكتتب به
12000000	رأس المال المكتتب به
12000000	رأس المال المدفوع
2969176	احتياطي اجباري
1509790	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	علاوة الاصدار
0	اسهم الخزينة
1200000	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
-1028888	التغير المتراكم في القيمة العادلة
2688786	الارباح (الخسائر) المدورة
19338864	مجموع حقوق المساهمين
3023415	حقوق غير مسيطرين
27188254	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
17404092	الإيرادات التشغيلية
11841654	المصاريف التشغيلية
5562438	إجمالي الربح من العمليات
1532396	مصاريف ادارية و عمومية
911700	مصاريف البيع والتسويق
793479	الاستهلاكات للفترة
547500	مصاريف تشغيلية أخرى
2570842	صافي الربح التشغيلي
477001	الإيرادات الأخرى
0	مصاريف أخرى
3047843	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
190860	مصاريف فوائد بنكية
2856983	الربح قبل الضريبة والرسوم
221581	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
45000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2590402	صافي الربح
570168	حقوق غير مسيطرين
2020234	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	

2017	
679671	النقد وما في حكمه في بداية السنة
5579481	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-856074	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-3365352	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
2037726	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
8.37	معدل دوران السهم %
0.17	عائد السهم الواحد (دينار)
0.10	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.61	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
10.87	القيمة السوقية الى العائد (مره)
5.46	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
59.40	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
1.14	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
31.96	اجمالي الربح من العمليات الى الإيرادات %
17.51	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات %
14.88	صافي الربح الى الإيرادات %
9.53	العائد على مجموع الموجودات %
10.45	العائد على حقوق المساهمين %
17.75	معدل المديونية %
82.25	نسبة الملكية %
15.97	معدل تغطية الفوائد (مرة)
0.64	معدل دوران الموجودات (مرة)
2.88	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)
1.15	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
4.35	نسبة التداول (مرة)
15128815.00	رأس المال العامل (دينار)

**ملحق رقم (19) التقرير المالي لشركة الكهرباء الأردنية لعام (2017م)**  
**(بورصة عمان)**

شركة الكهرباء الأردنية	
معلومات التداول	
2017	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
1.77	سعر الاغلاق (دينار)
20693153	حجم التداول (دينار)
10588335	عدد الأسهم المتداولة
8839	عدد العقود المنفذة
83572965	عدد الأسهم المكتتب بها
147924148	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
2017	
571985	النقد في الصندوق ولدى البنوك
497350001	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
0	شيكات برسم التحصيل
1674065	استثمارات قصيرة الأجل
1335003	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
503596103	مجموع الموجودات المتداولة
1379984	استثمارات طويلة الأجل
341201648	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
6652950	مشاريع تحت التنفيذ
347854598	مجموع الموجودات الثابتة
217375363	موجودات أخرى
1070206048	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
2017	
286443816	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
234768361	البنوك الدائنة
4375000	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
539216710	مجموع المطلوبات المتداولة
500000000	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

362624481	مطلوبات أخرى
951841191	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
83572965	رأس المال المصرح به
83572965	رأس المال المكتتب به
83572965	رأس المال المدفوع
21861867	احتياطي اجباري
0	احتياطي اختياري
0	الاحتياطيات الأخرى
0	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
4178648	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
8638129	الارباح (الخسائر) المدورة
118251609	مجموع حقوق المساهمين
113248	حقوق غير مسيطرين
1070206048	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل (دينار)</b>	
<b>2017</b>	
1022856569	الإيرادات التشغيلية
903496863	المصاريف التشغيلية
119359706	إجمالي الربح من العمليات
27703636	مصاريف ادارية و عمومية
0	مصاريف البيع والتسويق
24292479	الاستهلاكات للفترة
72140378	مصاريف تشغيلية أخرى
19515692	صافي الربح التشغيلي
18655878	الإيرادات الأخرى
8925245	مصاريف أخرى
29246325	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
19185535	مصاريف فوائد بنكية
10060790	الربح قبل الضريبة والرسوم
2117453	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
50000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
7893337	صافي الربح
-9252	حقوق غير مسيطرين
7902589	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية (دينار)</b>	

2017	
-219003645	النقد وما في حكمه في بداية السنة
63603151	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-43924819	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-34871063	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
-234196376	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
12.67	معدل دوران السهم %
0.09	عائد السهم الواحد (دينار)
0.05	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
1.42	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
18.72	القيمة السوقية الى العائد (مره)
2.82	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
52.88	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
11.67	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
2.86	العائد على مجموع الموجودات %
0.77	العائد على حقوق المساهمين %
0.74	معدل الخسارة
6.68	هامش الربح التشغيلي
88.94	نسبة الاحتفاظ
11.05	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
1.52	الاحتياطات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
0.96	معدل المديونية %
2.94	نسبة الملكية %
-28.72	معدل دوران مجموع الموجودات (مره)
0.93	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)
-35620607.00	

ملحق رقم (20) التقرير المالي للمؤسسة الصحفية الأردنية لعام (2017م)  
(بورصة عمان)

المؤسسة الصحفية الأردنية

معلومات التداول	
<b>2017</b>	
1.00	القيمة الاسمية للسهم (دينار)
0.45	سعر الاغلاق (دينار)
472958	حجم التداول (دينار)
764041	عدد الأسهم المتداولة
1364	عدد العقود المنفذة
10000000	عدد الأسهم المكتتب بها
4500000	القيمة السوقية (دينار)
31/12/2017	تاريخ انتهاء السنة المالية
الموجودات(دينار)	
<b>2017</b>	
65692	النقد في الصندوق ولدى البنوك
1991145	ذمم مدينة (بالصافي)
0	أوراق قبض
619048	شيكات برسم التحصيل
0	استثمارات قصيرة الأجل
2479416	بضاعة
0	لوازم وقطع غيار
5737601	مجموع الموجودات المتداولة
0	استثمارات طويلة الأجل
33463909	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0	أراضي
0	مشاريع تحت التنفيذ
33463909	مجموع الموجودات الثابتة
0	موجودات أخرى
39201510	مجموع الموجودات
المطلوبات(دينار)	
<b>2017</b>	
903136	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
2446339	البنوك الدائنة
300000	قروض قصيرة الاجل
0	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
12167951	مجموع المطلوبات المتداولة
1100338	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
0	اسناد القرض

350483	مطلوبات أخرى
13618772	مجموع المطلوبات
<b>حقوق المساهمين(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
10000000	رأس المال المصرح به
10000000	رأس المال المكتتب به
10000000	رأس المال المدفوع
2036255	احتياطي اجباري
6000000	احتياطي اختياري
5000000	الاحتياطيات الأخرى
13000000	علاوة الاصدار
0	خصم الاصدار
0	اسهم الخزينة
0	أرباح موزعة
0	أسهم موزعة
0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
-10453517	الارباح (الخسائر) المدورة
25582738	مجموع حقوق المساهمين
0	حقوق غير مسيطرين
39201510	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<b>بيان الدخل(دينار)</b>	
<b>2017</b>	
12233850	الإيرادات التشغيلية
11369987	المصاريف التشغيلية
863863	إجمالي الربح من العمليات
4212287	مصاريف ادارية و عمومية
581626	مصاريف البيع والتسويق
2553337	الاستهلاكات للفترة
148548	مصاريف تشغيلية أخرى
-4078598	صافي الربح التشغيلي
98083	الإيرادات الأخرى
52118	مصاريف أخرى
-4032633	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
474548	مصاريف فوائد بنكية
-4507181	الربح قبل الضريبة والرسوم
0	ضريبة دخل السنة
0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-4507181	صافي الربح
0	حقوق غير مسيطرين
-4507181	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة
<b>التدفقات النقدية(دينار)</b>	



2017	
-2081919	النقد وما في حكمه في بداية السنة
2034137	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل
-26704	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار
-2306161	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل
-2380647	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
النسب المالية	
2017	
7.64	معدل دوران السهم %
-0.45	عائد السهم الواحد (دينار)
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
2.56	القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
-1.00	القيمة السوقية الى العائد (مره)
0.00	الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %
0.00	الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %
7.06	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)
-32.96	العائد على مجموع الموجودات %
-36.84	العائد على مجموع الموجودات %
-11.50	العائد على حقوق المساهمين %
-17.62	معدل الخسارة
34.74	هامش الربح التشغيلي
65.26	نسبة الاحتفاظ
-8.50	الأقساط المتحققة الى حقوق المساهمين صافي %
0.31	الاحتياطات الفنية الى صافي الأقساط المتحققة صافي %
0.37	معدل المديونية %
-1.90	نسبة الملكية %
0.47	معدل دوران مجموع الموجودات (مره)
-6430350.00	معدل دوران الموجودات الثابتة (مره)

ملحق رقم (21) البيانات المالية لبنك بركة سورية لعام (2017م)

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

الصفات العامة

بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الصفحة	ت. 10	ت. 11	ت. 12	ت. 13	ت. 14	ت. 15	ت. 16	ت. 17	ت. 18	ت. 19	ت. 20	ت. 21	ت. 22	ت. 23	ت. 24	ت. 25	ت. 26	ت. 27	ت. 28	ت. 29	ت. 30	ت. 31	ت. 32	ت. 33	ت. 34	ت. 35	ت. 36	ت. 37	ت. 38	ت. 39	ت. 40	ت. 41	ت. 42	ت. 43	ت. 44	ت. 45	ت. 46	ت. 47	ت. 48	ت. 49	ت. 50	ت. 51	ت. 52	ت. 53	ت. 54	ت. 55	ت. 56	ت. 57	ت. 58	ت. 59	ت. 60	ت. 61	ت. 62	ت. 63	ت. 64	ت. 65	ت. 66	ت. 67	ت. 68	ت. 69	ت. 70	ت. 71	ت. 72	ت. 73	ت. 74	ت. 75	ت. 76	ت. 77	ت. 78	ت. 79	ت. 80	ت. 81	ت. 82	ت. 83	ت. 84	ت. 85	ت. 86	ت. 87	ت. 88	ت. 89	ت. 90	ت. 91	ت. 92	ت. 93	ت. 94	ت. 95	ت. 96	ت. 97	ت. 98	ت. 99	ت. 100	ت. 101	ت. 102	ت. 103	ت. 104	ت. 105	ت. 106	ت. 107	ت. 108	ت. 109	ت. 110	ت. 111	ت. 112	ت. 113	ت. 114	ت. 115	ت. 116	ت. 117	ت. 118	ت. 119	ت. 120	ت. 121	ت. 122	ت. 123	ت. 124	ت. 125	ت. 126	ت. 127	ت. 128	ت. 129	ت. 130	ت. 131	ت. 132	ت. 133	ت. 134	ت. 135	ت. 136	ت. 137	ت. 138	ت. 139	ت. 140	ت. 141	ت. 142	ت. 143	ت. 144	ت. 145	ت. 146	ت. 147	ت. 148	ت. 149	ت. 150	ت. 151	ت. 152	ت. 153	ت. 154	ت. 155	ت. 156	ت. 157	ت. 158	ت. 159	ت. 160	ت. 161	ت. 162	ت. 163	ت. 164	ت. 165	ت. 166	ت. 167	ت. 168	ت. 169	ت. 170	ت. 171	ت. 172	ت. 173	ت. 174	ت. 175	ت. 176	ت. 177	ت. 178	ت. 179	ت. 180	ت. 181	ت. 182	ت. 183	ت. 184	ت. 185	ت. 186	ت. 187	ت. 188	ت. 189	ت. 190	ت. 191	ت. 192	ت. 193	ت. 194	ت. 195	ت. 196	ت. 197	ت. 198	ت. 199	ت. 200	ت. 201	ت. 202	ت. 203	ت. 204	ت. 205	ت. 206	ت. 207	ت. 208	ت. 209	ت. 210	ت. 211	ت. 212	ت. 213	ت. 214	ت. 215	ت. 216	ت. 217	ت. 218	ت. 219	ت. 220	ت. 221	ت. 222	ت. 223	ت. 224	ت. 225	ت. 226	ت. 227	ت. 228	ت. 229	ت. 230	ت. 231	ت. 232	ت. 233	ت. 234	ت. 235	ت. 236	ت. 237	ت. 238	ت. 239	ت. 240	ت. 241	ت. 242	ت. 243	ت. 244	ت. 245	ت. 246	ت. 247	ت. 248	ت. 249	ت. 250	ت. 251	ت. 252	ت. 253	ت. 254	ت. 255	ت. 256	ت. 257	ت. 258	ت. 259	ت. 260	ت. 261	ت. 262	ت. 263	ت. 264	ت. 265	ت. 266	ت. 267	ت. 268	ت. 269	ت. 270	ت. 271	ت. 272	ت. 273	ت. 274	ت. 275	ت. 276	ت. 277	ت. 278	ت. 279	ت. 280	ت. 281	ت. 282	ت. 283	ت. 284	ت. 285	ت. 286	ت. 287	ت. 288	ت. 289	ت. 290	ت. 291	ت. 292	ت. 293	ت. 294	ت. 295	ت. 296	ت. 297	ت. 298	ت. 299	ت. 300	ت. 301	ت. 302	ت. 303	ت. 304	ت. 305	ت. 306	ت. 307	ت. 308	ت. 309	ت. 310	ت. 311	ت. 312	ت. 313	ت. 314	ت. 315	ت. 316	ت. 317	ت. 318	ت. 319	ت. 320	ت. 321	ت. 322	ت. 323	ت. 324	ت. 325	ت. 326	ت. 327	ت. 328	ت. 329	ت. 330	ت. 331	ت. 332	ت. 333	ت. 334	ت. 335	ت. 336	ت. 337	ت. 338	ت. 339	ت. 340	ت. 341	ت. 342	ت. 343	ت. 344	ت. 345	ت. 346	ت. 347	ت. 348	ت. 349	ت. 350	ت. 351	ت. 352	ت. 353	ت. 354	ت. 355	ت. 356	ت. 357	ت. 358	ت. 359	ت. 360	ت. 361	ت. 362	ت. 363	ت. 364	ت. 365	ت. 366	ت. 367	ت. 368	ت. 369	ت. 370	ت. 371	ت. 372	ت. 373	ت. 374	ت. 375	ت. 376	ت. 377	ت. 378	ت. 379	ت. 380	ت. 381	ت. 382	ت. 383	ت. 384	ت. 385	ت. 386	ت. 387	ت. 388	ت. 389	ت. 390	ت. 391	ت. 392	ت. 393	ت. 394	ت. 395	ت. 396	ت. 397	ت. 398	ت. 399	ت. 400	ت. 401	ت. 402	ت. 403	ت. 404	ت. 405	ت. 406	ت. 407	ت. 408	ت. 409	ت. 410	ت. 411	ت. 412	ت. 413	ت. 414	ت. 415	ت. 416	ت. 417	ت. 418	ت. 419	ت. 420	ت. 421	ت. 422	ت. 423	ت. 424	ت. 425	ت. 426	ت. 427	ت. 428	ت. 429	ت. 430	ت. 431	ت. 432	ت. 433	ت. 434	ت. 435	ت. 436	ت. 437	ت. 438	ت. 439	ت. 440	ت. 441	ت. 442	ت. 443	ت. 444	ت. 445	ت. 446	ت. 447	ت. 448	ت. 449	ت. 450	ت. 451	ت. 452	ت. 453	ت. 454	ت. 455	ت. 456	ت. 457	ت. 458	ت. 459	ت. 460	ت. 461	ت. 462	ت. 463	ت. 464	ت. 465	ت. 466	ت. 467	ت. 468	ت. 469	ت. 470	ت. 471	ت. 472	ت. 473	ت. 474	ت. 475	ت. 476	ت. 477	ت. 478	ت. 479	ت. 480	ت. 481	ت. 482	ت. 483	ت. 484	ت. 485	ت. 486	ت. 487	ت. 488	ت. 489	ت. 490	ت. 491	ت. 492	ت. 493	ت. 494	ت. 495	ت. 496	ت. 497	ت. 498	ت. 499	ت. 500	ت. 501	ت. 502	ت. 503	ت. 504	ت. 505	ت. 506	ت. 507	ت. 508	ت. 509	ت. 510	ت. 511	ت. 512	ت. 513	ت. 514	ت. 515	ت. 516	ت. 517	ت. 518	ت. 519	ت. 520	ت. 521	ت. 522	ت. 523	ت. 524	ت. 525	ت. 526	ت. 527	ت. 528	ت. 529	ت. 530	ت. 531	ت. 532	ت. 533	ت. 534	ت. 535	ت. 536	ت. 537	ت. 538	ت. 539	ت. 540	ت. 541	ت. 542	ت. 543	ت. 544	ت. 545	ت. 546	ت. 547	ت. 548	ت. 549	ت. 550	ت. 551	ت. 552	ت. 553	ت. 554	ت. 555	ت. 556	ت. 557	ت. 558	ت. 559	ت. 560	ت. 561	ت. 562	ت. 563	ت. 564	ت. 565	ت. 566	ت. 567	ت. 568	ت. 569	ت. 570	ت. 571	ت. 572	ت. 573	ت. 574	ت. 575	ت. 576	ت. 577	ت. 578	ت. 579	ت. 580	ت. 581	ت. 582	ت. 583	ت. 584	ت. 585	ت. 586	ت. 587	ت. 588	ت. 589	ت. 590	ت. 591	ت. 592	ت. 593	ت. 594	ت. 595	ت. 596	ت. 597	ت. 598	ت. 599	ت. 600	ت. 601	ت. 602	ت. 603	ت. 604	ت. 605	ت. 606	ت. 607	ت. 608	ت. 609	ت. 610	ت. 611	ت. 612	ت. 613	ت. 614	ت. 615	ت. 616	ت. 617	ت. 618	ت. 619	ت. 620	ت. 621	ت. 622	ت. 623	ت. 624	ت. 625	ت. 626	ت. 627	ت. 628	ت. 629	ت. 630	ت. 631	ت. 632	ت. 633	ت. 634	ت. 635	ت. 636	ت. 637	ت. 638	ت. 639	ت. 640	ت. 641	ت. 642	ت. 643	ت. 644	ت. 645	ت. 646	ت. 647	ت. 648	ت. 649	ت. 650	ت. 651	ت. 652	ت. 653	ت. 654	ت. 655	ت. 656	ت. 657	ت. 658	ت. 659	ت. 660	ت. 661	ت. 662	ت. 663	ت. 664	ت. 665	ت. 666	ت. 667	ت. 668	ت. 669	ت. 670	ت. 671	ت. 672	ت. 673	ت. 674	ت. 675	ت. 676	ت. 677	ت. 678	ت. 679	ت. 680	ت. 681	ت. 682	ت. 683	ت. 684	ت. 685	ت. 686	ت. 687	ت. 688	ت. 689	ت. 690	ت. 691	ت. 692	ت. 693	ت. 694	ت. 695	ت. 696	ت. 697	ت. 698	ت. 699	ت. 700	ت. 701	ت. 702	ت. 703	ت. 704	ت. 705	ت. 706	ت. 707	ت. 708	ت. 709	ت. 710	ت. 711	ت. 712	ت. 713	ت. 714	ت. 715	ت. 716	ت. 717	ت. 718	ت. 719	ت. 720	ت. 721	ت. 722	ت. 723	ت. 724	ت. 725	ت. 726	ت. 727	ت. 728	ت. 729	ت. 730	ت. 731	ت. 732	ت. 733	ت. 734	ت. 735	ت. 736	ت. 737	ت. 738	ت. 739	ت. 740	ت. 741	ت. 742	ت. 743	ت. 744	ت. 745	ت. 746	ت. 747	ت. 748	ت. 749	ت. 750	ت. 751	ت. 752	ت. 753	ت. 754	ت. 755	ت. 756	ت. 757	ت. 758	ت. 759	ت. 760	ت. 761	ت. 762	ت. 763	ت. 764	ت. 765	ت. 766	ت. 767	ت. 768	ت. 769	ت. 770	ت. 771	ت. 772	ت. 773	ت. 774	ت. 775	ت. 776	ت. 777	ت. 778	ت. 779	ت. 780	ت. 781	ت. 782	ت. 783	ت. 784	ت. 785	ت. 786	ت. 787	ت. 788	ت. 789	ت. 790	ت. 791	ت. 792	ت. 793	ت. 794	ت. 795	ت. 796	ت. 797	ت. 798	ت. 799	ت. 800	ت. 801	ت. 802	ت. 803	ت. 804	ت. 805	ت. 806	ت. 807	ت. 808	ت. 809	ت. 810	ت. 811	ت. 812	ت. 813	ت. 814	ت. 815	ت. 816	ت. 817	ت. 818	ت. 819	ت. 820	ت. 821	ت. 822	ت. 823	ت. 824	ت. 825	ت. 826	ت. 827	ت. 828	ت. 829	ت. 830	ت. 831	ت. 832	ت. 833	ت. 834	ت. 835	ت. 836	ت. 837	ت. 838	ت. 839	ت. 840	ت. 841	ت. 842	ت. 843	ت. 844	ت. 845	ت. 846	ت. 847	ت. 848	ت. 849	ت. 850	ت. 851	ت. 852	ت. 853	ت. 854	ت. 855	ت. 856	ت. 857	ت. 858	ت. 859	ت. 860	ت. 861	ت. 862	ت. 863	ت. 864	ت. 865	ت. 866	ت. 867	ت. 868	ت. 869	ت. 870	ت. 871	ت. 872	ت. 873	ت. 874	ت. 875	ت. 876	ت. 877	ت. 878	ت. 879	ت. 880	ت. 881	ت. 882	ت. 883	ت. 884	ت. 885	ت. 886	ت. 887	ت. 888	ت. 889	ت. 890	ت. 891	ت. 892	ت. 893	ت. 894	ت. 895	ت. 896	ت. 897	ت. 898	ت. 899	ت. 900	ت. 901	ت. 902	ت. 903	ت. 904	ت. 905	ت. 906	ت. 907	ت. 908	ت. 909	ت. 910	ت. 911	ت. 912	ت. 913	ت. 914	ت. 915	ت. 916	ت. 917	ت. 918	ت. 919	ت. 920	ت. 921	ت. 922	ت. 923	ت. 924	ت. 925	ت. 926	ت. 927	ت. 928	ت. 929	ت. 930	ت. 931	ت. 932	ت. 933	ت. 934	ت. 935	ت. 936	ت. 937	ت. 938	ت. 939	ت. 940	ت. 941	ت. 942	ت. 943	ت. 944	ت. 945	ت. 946	ت. 947	ت. 948	ت. 949	ت. 950	ت. 951	ت. 952	ت. 953	ت. 954	ت. 955	ت. 956	ت. 957	ت. 958	ت. 959	ت. 960	ت. 961	ت. 962	ت. 963	ت. 964	ت. 965	ت. 966	ت. 967	ت. 968	ت. 969	ت. 970	ت. 971	ت. 972	ت. 973	ت. 974	ت. 975	ت. 976	ت. 977	ت. 978	ت. 979	ت. 980	ت. 981	ت. 982	ت. 983	ت. 984	ت. 985	ت. 986	ت. 987	ت. 988	ت. 989	ت. 990	ت. 991	ت. 992	ت. 993	ت. 994	ت. 995	ت. 996	ت. 997	ت. 998	ت. 999	ت. 1000
ليرة سورية	٤٩,٥٨٩,٣٢٠,٠٠٠	١,٢٤٩,٧١٨,١٥٧	١٢,٤٣٨,٩٥١٦	١٨٧٤٢,١٦٦,٧٨٥	١,٧٣٢,٢٧٢	٢٦١,٧١٥,٥٨٥	٢٥٣,٢١٠,٠٠٠	٢,٧١٧,٢٦٠,٠٠٠	٧,٢٤٩,٣١١	٢,١٥١,٩٩٥,٥٦٨	٢,١١٦,٩٩٥,٤٦٦	٢٢٨,٨٨٢,٥٧٢,٤٦٦	١٠٧,٨٤٦,٦١٤,١١٦	٧٧,٢٦١,٥٧٢,٤٦٦	٢٢,٤٧٠,٤٤٢,٩٣٢	١١,٥٨٢,٧٨٠	١,٣٢٦,٣٤٥,١٥٠	٧,١٠٠,٢٩٠,٢٤٩	٢٢,٤٣٧,٢٤٠,٠٠٠</																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												

0100101110001101100101011001011101011001

اسماء	ج. ۱	ج. ۲
اسماء	۱۰	۱۱
اسماء	۱۲	۱۳
اسماء	۱۴	۱۵
اسماء	۱۶	۱۷
اسماء	۱۸	۱۹
اسماء	۲۰	۲۱
اسماء	۲۲	۲۳
اسماء	۲۴	۲۵
اسماء	۲۶	۲۷
اسماء	۲۸	۲۹
اسماء	۳۰	۳۱
اسماء	۳۲	۳۳
اسماء	۳۴	۳۵
اسماء	۳۶	۳۷
اسماء	۳۸	۳۹
اسماء	۴۰	۴۱
اسماء	۴۲	۴۳
اسماء	۴۴	۴۵
اسماء	۴۶	۴۷
اسماء	۴۸	۴۹
اسماء	۵۰	۵۱
اسماء	۵۲	۵۳
اسماء	۵۴	۵۵
اسماء	۵۶	۵۷
اسماء	۵۸	۵۹
اسماء	۶۰	۶۱
اسماء	۶۲	۶۳
اسماء	۶۴	۶۵
اسماء	۶۶	۶۷
اسماء	۶۸	۶۹
اسماء	۷۰	۷۱
اسماء	۷۲	۷۳
اسماء	۷۴	۷۵
اسماء	۷۶	۷۷
اسماء	۷۸	۷۹
اسماء	۸۰	۸۱
اسماء	۸۲	۸۳
اسماء	۸۴	۸۵
اسماء	۸۶	۸۷
اسماء	۸۸	۸۹
اسماء	۹۰	۹۱
اسماء	۹۲	۹۳
اسماء	۹۴	۹۵
اسماء	۹۶	۹۷
اسماء	۹۸	۹۹
اسماء	۱۰۰	۱۰۱
اسماء	۱۰۲	۱۰۳
اسماء	۱۰۴	۱۰۵
اسماء	۱۰۶	۱۰۷
اسماء	۱۰۸	۱۰۹
اسماء	۱۱۰	۱۱۱
اسماء	۱۱۲	۱۱۳
اسماء	۱۱۴	۱۱۵
اسماء	۱۱۶	۱۱۷
اسماء	۱۱۸	۱۱۹
اسماء	۱۲۰	۱۲۱
اسماء	۱۲۲	۱۲۳
اسماء	۱۲۴	۱۲۵
اسماء	۱۲۶	۱۲۷
اسماء	۱۲۸	۱۲۹
اسماء	۱۳۰	۱۳۱
اسماء	۱۳۲	۱۳۳
اسماء	۱۳۴	۱۳۵
اسماء	۱۳۶	۱۳۷
اسماء	۱۳۸	۱۳۹
اسماء	۱۴۰	۱۴۱
اسماء	۱۴۲	۱۴۳
اسماء	۱۴۴	۱۴۵
اسماء	۱۴۶	۱۴۷
اسماء	۱۴۸	۱۴۹
اسماء	۱۵۰	۱۵۱
اسماء	۱۵۲	۱۵۳
اسماء	۱۵۴	۱۵۵
اسماء	۱۵۶	۱۵۷
اسماء	۱۵۸	۱۵۹
اسماء	۱۶۰	۱۶۱
اسماء	۱۶۲	۱۶۳
اسماء	۱۶۴	۱۶۵
اسماء	۱۶۶	۱۶۷
اسماء	۱۶۸	۱۶۹
اسماء	۱۷۰	۱۷۱
اسماء	۱۷۲	۱۷۳
اسماء	۱۷۴	۱۷۵
اسماء	۱۷۶	۱۷۷
اسماء	۱۷۸	۱۷۹
اسماء	۱۸۰	۱۸۱
اسماء	۱۸۲	۱۸۳
اسماء	۱۸۴	۱۸۵
اسماء	۱۸۶	۱۸۷
اسماء	۱۸۸	۱۸۹
اسماء	۱۹۰	۱۹۱
اسماء	۱۹۲	۱۹۳
اسماء	۱۹۴	۱۹۵
اسماء	۱۹۶	۱۹۷
اسماء	۱۹۸	۱۹۹
اسماء	۲۰۰	۲۰۱
اسماء	۲۰۲	۲۰۳
اسماء	۲۰۴	۲۰۵
اسماء	۲۰۶	۲۰۷
اسماء	۲۰۸	۲۰۹
اسماء	۲۱۰	۲۱۱
اسماء	۲۱۲	۲۱۳
اسماء	۲۱۴	۲۱۵
اسماء	۲۱۶	۲۱۷
اسماء	۲۱۸	۲۱۹
اسماء	۲۲۰	۲۲۱
اسماء	۲۲۲	۲۲۳
اسماء	۲۲۴	۲۲۵
اسماء		

[illegible]

المدير المالي (بالتكليف)



بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

[illegible]

The extent of the Jordanian Islamic Bank's Commitment to the  
Implementation of the Shari'ah Standards No. (17, 21) Issued  
by (AAOIFI)

( Analytical Study)

Prepared by: Ahmad Jamal Riziq Riziq

Supervised by: Prof Hussein Samhan

Abstract

This study discusses the extent to which the Islamic Bank of Jordan has complied with the application of the Shari'a standards No. 17 and 21 issued by AAOIFI. It aims to identify securities (investment instruments, stocks and bonds) of all types and characteristics. (17) Investment Sukuk and Standard No. (21) Securities (Shares and Bonds), and mentioned the highlights of each.

The study also identified the investments of the Jordan Islamic Bank in the securities of 2017 and analyzed them according to the provisions of the legal criteria (17, 21) issued by AAOIFI through the annual budgets and financial reports of each company for 2017 and using the inductive, descriptive and analytical method.

The study found that the Jordanian Islamic Bank is committed to most of the provisions of Islamic Standard No. (21) Regarding shares, with irregularities related to the interest-

bearing borrowing process. The Jordanian Islamic Bank also complies with Shari'a Standard No. (21) Regarding bonds and the Jordanian Islamic Bank's commitment to Shari'a Standard No. (17) Of investment instruments.

The study recommended that the Jordanian Islamic Bank disclosed the names of the companies in which it invests in its annual report, listing the subsidiaries, indicating the percentage of money laundering in the bank and not investing in companies that deal in usury in various forms.

The study also recommended that the types of investment instruments in Standard No. (17) Should be divided into main sources in terms of issuer, owner and project, the presence of an officer to expand the sukuk and a list of the types of shares and bonds in Standard No (21).



The extent of the Jordanian Islamic Bank's Commitment to the  
Implementation of the Shari'ah Standards No. (17, 21) Issued  
by (AAOIFI)  
( Analytical Study)

Student: Ahmad Jamal Riziq Riziq

Roll No: 20179005

Supervised by:

Prof Hussein Samhan

This Project Submitted in Partial Fulfillment of the Master's  
Degree in Specialized Islamic Banks

Faculty of Graduate Studies

Zarqa University

Zarqa - Jordan

August, 2019